الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في شمال أفريقيا

دعوة إلى تعزيز اعتماد الحوكمة المؤسسية المستدامة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في شمال أفريقيا:
دعوة إلى تعزيز اعتماد الحوكمة المؤسسية المستدامة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

A.25-00007 (A)

المحتويات

الرسائل الرئيسية ..... ج
ملخص ..... د
1- مقدمة 1
2- تحديات تغير المناخ التي تواجه شمال أفريقيا 3
2-1 بعض الحقائق المهمة عن تغير المناخ في شمال أفريقيا 3
2- 2 فهم العواقب الاقتصادية لتغير المناخ 7
2-3 قنوات التأثير 8
2-4 الحد من البصمة البيئية للنمو الاقتصادي: من التداعيات الرئيسية لتغير المناخ على شمال أفريقيا 13
3- الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمل المناخي: الدعوة إلى حوكمة مؤسسية مستدامة 20
3-1 الدور الحاسم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في شمال أفريقيا والأسواق الناشئة 20
3-2 ضرورة إحداث تحول في حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 25
3-3 الوضع المتعلق بمسؤولية الشركات في شمال أفريقيا 36
4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتزمة بالعمل المناخي: خطة إصلاح لشمال أفريقيا 47
مرفق 58
ألف 1- الحوكمة المؤسسية 58
ألف 2- منهجية منح الدرجات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة 59
ألف 3- الاقتصاد القياسي 63
ألف 4- اللوائح التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في مجموعة مختارة من البلدان النامية 70

الرسائل الرئيسية

- يشكل تغير المناخ العديد من التهديدات والتحديات لتنمية اقتصادات شمال أفريقيا.
- تؤدي النماذج الاقتصادية الحالية إلى انخفاض نسبي في كفاءة استخدام المواد في شمال أفريقيا، وهو ما لا يتجاوز نصف المتوسط العالمي، بينما يُعد العجز البيئي في المنطقة دون الإقليمية كبيرا نسبيا مقارنة بالعجز الذي تشهده البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في مناطق أخرى من العالم.
- على شمال أفريقيا اعتماد الاستدامة بسرعة أكبر لتأمين النمو والرفاه لسكانه على المدى الطويل.
- تكتسي مواءمة القطاع الخاص مع الاستدامة أهمية بالغة، لكن لا يزال تطور الحوكمة المؤسسية المستدامة وانتشارها في شمال أفريقيا ضعيفا.
- تُركز التوصيات الواردة في هذا التقرير على إدراج أهداف الاستدامة في الاستراتيجيات الاقتصادية من خلال رؤية جماعية ووعي مناخي ودعم للشركات.
- على الحكومات تحديد أهداف الرفاه التي تتماشى مع الحدود البيئية المحلية ومنح الأولوية لقضايا من قبيل الإجهاد المائي.
- يكتسي توسيع المعارف المتعلقة بالمناخ، من خلال التعليم والحملات العامة، أهمية بالغة، بينما تحتاج الشركات إلى أدوات لقياس أثرها البيئي والتخفيف منه.
- يعد وجود حوافز سوقية وخرائط طريق حكومية واضحة ودعم مالي أمرا ضروريا لتشجيع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة.
- من شأن تعزيز اللوائح التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، والتركيز على التعاون، لا سيما بين الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يساعد على تسريع الانتقال إلى اقتصاد قادر على الصمود ومستدام.

ملخص

يشكل تغير المناخ تحدياتٍ كبيرةً للتنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا. فالمنطقة تشهد ارتفاعا في درجات الحرارة وزيادة في تواتر الظواهر الجوية القصوى وندرة في المياه، وكلُّها عوامل تهدد الاستقرار الاقتصادي بشكل مباشر. وتتطلب هذه التأثيرات المناخية تكييف أنظمة الإنتاج وتحويلها على وجه السرعة. ويتصف النموذج الإنمائي الحالي لشمال أفريقيا بانخفاض كفاءة استخدام المواد وارتفاع التكاليف البيئية، كما أن العجز البيئي في المنطقة دون الإقليمية كبيرٌ مقارنة بمناطق أخرى من العالم. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، لا سيما في المناطق التي تعاني من شح المياه. ويكتسي تحسين كفاءة استخدام المواد وتخفيف البصمات البيئية أهمية بالغة في النمو والاستقرار على المدى الطويل. وهناك حاجة إلى إحداث تحول كبير لمواءمة النماذج الاقتصادية مع حدود الكوكب.

وتعد الحوكمة المؤسسية المستدامة ضرورية لتوجيه هذا التحول. ومع ذلك، تواجه شركات شمال أفريقيا، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حواجزَ كبيرةً تمنعها من اعتماد ممارسات مستدامة. وتشمل هذه التحديات محدودية الوصول إلى التمويل، ونقص المعلومات، والبيئة التنظيمية التي لا تدعم أهداف الاستدامة بشكل كامل. ولمعالجة هذه القضايا، يقترح هذا التقرير استراتيجية شاملة تضم زيادة الوعي، وتحسين الممارسات في المجال البيئ والاجتماعي والحوكمة، ودعم الشركات في بناء قدرتها على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ.

وتركز التوصيات الرئيسية المقدمة على الحاجة إلى رؤية مشتركة يتم بموجبها دمج الاستدامة في التخطيط الاقتصادي. ويشمل ذلك بيانَ حدود الكوكب على المستوى المحلي ووضعَ أهداف جديدة للرفاه تأخذ هذه الحدود بعين الاعتبار. ويدعو التقرير إلى اتباع نهج تشاركي، حيث تُحدِّد الحكومات والشركات والمواطنون بشكل جماعي هذه الأهداف ويسعون إلى تحقيقها.

وعلاوة على ذلك، يكتسي تعزيز الوعي والتثقيف بشأن الاستدامة أهمية بالغة. فالشركات تحتاج إلى الحصول على المعلومات والأدوات والتدريب للانتقال بفعالية إلى حوكمة مستدامة. وينبغي دمج التثقيف بشأن تغير المناخ من خلال الحملات العامة والمناهج الدراسية في سبيل بناء ثقافة الاستدامة.

ويحدد هذا التقرير الحوافز السوقية والأطر التنظيمية وآليات الدعم المالي بوصفها أدوات لا غنى عنها لتحقيق هذا الانتقال. كما أنه يوصي بتهيئة الظروف المواتية للاستدامة، مثل السياسات المراعية للبيئة في الصفقات العمومية، وخفض ضريبة القيمة المضافة على السلع المستدامة، والحوافز المالية للشركات التي تعتمد ممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. ويركز التقرير أيضا على أهمية خرائط الطريق الحكومية الواضحة التي توجه الشركات في مواءمة عملياتها مع الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة.

ويكتسي دمج المبادئ البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في الحوكمة المؤسسية أهمية بالغة. وينبغي للحكومات أن تعجل باعتماد المعايير الدولية وأن تقدم دعما محدد الهدف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تلبية هذه المتطلبات. وتضطلع الشركات الكبيرة بدور مهم من خلال تعزيز الممارسات المستدامة عبر سلاسل التوريد الخاصة بها ودعم الموردين الصغار في هذا الانتقال.

وختاما، يجب على شمال أفريقيا أن يعجل بمواءمة نموذجه الإنمائي مع متطلبات الاستدامة في سبيل تأمين

مستقبله الاقتصادي. ولا غنى عن دور القطاع الخاص في هذه العملية، لكن هناك حاجة أيضا إلى سياسات داعمة وزيادة الوعي والعمل المنسق بين جميع أصحاب المصلحة. وتهدف التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى تهيئة بيئة مواتية يمكن للشركات أن تساهم فيها بفعالية في اقتصاد قادر على الصمود والاستدامة.

1- مقدمة

لقد ارتفع متوسط درجة حرارة سطح الأرض العالمي بمقدار 1,15 درجة مئوية مقارنة بخط الأساس للفترة الممتدة من 1850 إلى 1900، وذلك بفعل انبعاثات غازات الدفيئة. وتجاوز معدل ارتفاع درجة الحرارة منذ عام 1970 أيَّ فترة زمنية مدتها 50 عامًا خلال الألفي سنة الماضية. وفي ظل الالتزامات الحالية بالعمل المناخي، من المتوقع أن تزداد انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 14 في المائة بحلول عام 2030،[1] بينما يتطلب الأمر خفضها بنسبة -8 في المائة سنويا لإبقاء الاحترار دون 1,5 درجة مئوية على المدى الطويل.[2] ومن شأن أي زيادة تفوق 1,5 درجة مئوية أن تؤدي إلى زيادة في الظواهر القصوى، مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية ومجتمعية كبيرة. فنقاط التحول البارزة، مثل تحول غابات الأمازون التدريجي إلى سافانا وذوبان الجليد السرمدي، مثيرة للقلق. وقد تم مؤخرا (2022) تقدير ميزانية الكربون المتبقية، المرتبطة بارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية،[3] بـ260 جيغا طن من ثاني أكسيد الكربون، وذلك اعتبارا من بداية عام 2023، ويمكن أن تُستنفد هذه الكمية في غضون 6,5 سنوات فقط. وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الأخير، الصادر في آذار/مارس 2023، ارتفاعا بمقدار 3,2 درجة مئوية على الأقل بحلول نهاية القرن إذا استمرت السياسات الحالية، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى عمل مناخي أكثر طموحا.

ويُخلِّف تغير المناخ أثرا عميقا في شمال أفريقيا، كما يتضح من فيضان ليبيا الكارثي في عام 2023. وتتعرض بلدان مثل موريتانيا والسودان لتهديد خاص، حيث تعاني من ندرة شديدة في المياه وهي مصنَّفة من بين أشد البلدان ضعفا على مستوى العالم. وتشهد المنطقة دون الإقليمية ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة التي ترتفع بمعدل ضعف المتوسط العالمي، ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى الأنشطة البشرية. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه تفاقما، حيث من المرجح أن تتجاوز درجات الحرارة ليلا 30 درجة مئوية بحلول عام 2050، وأن تقترب مستوياتها العليا خلال النهار من 50 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. ومن المتوقع أن تصبح موجات الحر أكثر شيوعا بمعدل 10 مرات، وهو ما سيزيد الوضع سوءا. وبدأت حالات الجفاف تصبح أيضا مشكلة حرجة، كما يتبين من انخفاض متوسط هطول الأمطار السنوي وزيادة تواتر حالات الجفاف، لا سيما في المناطق الساحلية. وهذه التحولات البيئية، إلى جانب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، تؤثر سَلبا على الموارد المائية والزراعة، لا سيما في وادي النيل وجبال الأطلس. ويتسارع التصحر، نتيجة الجفاف المتزايد والممارسات الزراعية غير المستدامة، وهو ما يهدد الغابات ويؤدي إلى تغيّر في أنماط الغطاء النباتي. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر خطرا كبيرا، حيث يزيد من مخاطر الفيضانات والتعرية في كل أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط. وتعد بلدان مثل تونس وليبيا ومصر والمغرب عُرضة للخطر بشكل كبير، حيث يواجه دلتا النيل في مصر خطرا بوجه خاص. ثم إن فقدان التنوع البيولوجي في النظم البيئية الزراعية والطبيعية أمر مثير للقلق، حيث يشهد حوض البحر الأبيض المتوسط تغييرات كبيرة.

والظواهر المناخية القصوى تقوِّض القدرة على الصمود الاقتصادي، وتزيد من الدين الحكومي في تونس والجزائر والمغرب. وتهدد ندرة المياه، لا سيما في الزراعة، الأمن الغذائي، حيث تواجه العديد من البلدان معدلات مرتفعة من انعدام

---

(1) UNEP, *Emissions Gap Report 2022: the Closing Window - Climate Crisis Calls for Rapid Transformation of Societies* (Nairobi, 2022).

(2) Zhu Liu and others, "Monitoring global carbon emissions in 2021", *Nature Reviews Earth and Environment,* vol. 3, 2022.

(3) Piers Forster and others, "Guest post: what the tiny remaining 1.5C carbon budget means for climate policy", CarbonBrief, 11 November 2022.

الأمن الغذائي. ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الضـــغوط البيئية على الإنتاجية الزراعية والنظم الغذائية، وهو ما يُبرز الحاجة إلى استراتيجيات التكيف. فمثلا، يعاني قطاع السياحة الذي يستأثر بحصة كبيرة من اقتصادات بلدان مثل تونس ومصر والمغرب، من ضغوط بسبب زيادة الطلب على الموارد واشتداد الآثار المناخية.

وبينما تناقش البلدان المتقدمة ما إذا كان ينبغي اتباع النمو الأخضـــر أو التراجع عن النمو (تقليص الإنتاج والاستهلاك للبقاء ضمن الحدود البيئية)، فإن أمام البلدان النامية، لا سيما في شمال أفريقيا، فرصة لاعتماد تقنيات ونماذج اقتصادية مستدامة. وهذا التحول ضروري لتخفيف البصمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الجهود العالمية المبذولة لمكافحة تغير المناخ والحفاظ على المحيط الحيوي. والواقع أن النمو والتنمية على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان المتقدمة، كثيرا ما يتحقق بتكلفة بيئية كبيرة. ورغم التقدم الذي تشهده التنمية البشرية، إلا أنها غالبا ما لا تكون مستدامة، وهو ما يؤدي إلى تدهور بيئي يؤثر على بلدان الجنوب. وبوجود 15 في المائة فقط من أهداف التنمية المســـتدامة على المسار الصحيح لتتحقق في إطارها الزمني المحدد، فإن البلدان تتجاوز الحدود البيوفيزيائية بصورة أسرع مما تُحققه من إنجازات اجتماعية.

وفي شمال أفريقيا، يعتبر العجز البيئي كبيرا مقارنة بأنحاء أخرى من العالم، رغم أن القدرة البيولوجية للمنطقة دون الإقليمية لا تزال أكبر من البصمة البيئية لأنشطتها البشرية. ويُبرز هذا الوضع الحاجة الملحة إلى أن تسعى بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقليص الآثار البيئية إلى أدنى حد. ولمواجهة الضغوط المتعلقة بالبنية التحتية والنمو السكاني، يجب على هذه البلدان الابتعاد عن نماذج التنمية التقليدية واعتماد مسارات مستدامة، مع مراعاة تكاليف التكيف مع تغير المناخ التي ستضطر لدفعها في المستقبل القريب. ونموذج التنمية الحالي في المنطقة دون الإقليمية الذي يقوم على كثافة استخدام المواد هو نموذج غيرُ مستدام، الأمر الذي يتيح فرصةً لتحسين كفاءة استخدام المواد ولإدارة استخدام الموارد بشكل فعال في النمو الاقتصادي.

ويعد القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عنصرا محوريا في هذا التحول. وأمام التحديات والفرص الناجمة عن تغير المناخ، تحتاج الشركات إلى التكيف من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة والتقنيات الفعالة والممارســـات المســـتدامة. وهناك حاجة إلى تحولات اســـتراتيجية في كافة القطاعات، بما فيها الزراعة والسياحة، للتخفيف من مخاطر تغير المناخ ولاستغلال الفرص الناشئة. ويجب على الشركات دمج الاعتبارات البيئية في عملياتها لتساهم بذلك في بناء مستقبل مستدام وقادر على الصمود.

وتحظى الاستدامة بأهمية متزايدة لدى الشركات في شمال أفريقيا والأسواق الناشئة، مع زيادة وعي المستهلكين ومطالب المستثمرين والضغوط التنظيمية الجديدة. وأصبح المستثمرون في جميع أنحاء العالم أكثر مراعاة للمعايير في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، بينما قد يكون للوائح التنظيمية الجديدة في هذا المجال وآلية التســـوية الحدودية الخاصـــة بالكربون التي أنشأها الاتحاد الأوروبي تأثير كبير على صادرات شمال أفريقيا.

ورغم بعض الشكوك، فإن منح الأولوية للاستدامة يتيح مزايا تنافسية ، مثل الوصول إلى الأسواق واجتذاب المستثمرين، ويعود بالنفع على القيمة المرتبطة بمصالح المساهمين على المدى الطويل وعلى الأداء المالي، مع أن النتائج تختلف باختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية. وفي الأسواق الناشئة، يتطلب الأمر مزيدا من التركيز على الاستراتيجيات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة.

وقد تطورت الاستدامة على مستوى الشركات من خلال نماذج مختلفة، مع التركيز على تكامل التجارة والقطاع المالي لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويكمن التحدي في الانتقال من أهداف الربح على المدى القصير إلى الاستقرار البيئي والاقتصادي على المدى الطويل. ويتطلب ذلك إعادة تصور هياكل الشركات لتحقيق الحوكمة المستدامة، وذلك بوسائل تشمل تضمين العوامل البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في قرارات الشركات وممارساتها المتعلقة بالإبلاغ.

ويعد اعتماد الحوكمة المؤسسية المستدامة أمرا حيويا لشمال أفريقيا حتى تتماشى تنميتها مع حدود الكوكب. ومع أن مساهمة المنطقة دون الإقليمية في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي ضئيلة نسبيا، إلا أنه من الضرورة بمكان التعجيل بالتكيف الاقتصادي، وذلك بالدمج بين استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وبين التخفيف من آثاره. ورغم أن شمال أفريقيا يتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه يواجه تهديدات متصلة بتغير المناخ يمكن أن تعرقل هذه الجهود. والنمو التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يرتبط بالأضرار البيئية في الغالب، ليس كافيا لتحقيق التنمية المستدامة. ويقترح هذا التقرير إجراءً جديدا لتحقيق الرفاه بما يتجاوز معيار الناتج المحلي الإجمالي، ويعالج الاحتياجات الأساسية على نحو مستدام. ومن شأن ذلك أن يعيد تعريف نجاح الشركات ليشمل التأثير البيئي إلى جانب الربح. وبشكل عام، لا ترتبط الاستدامة بتقليل التأثير البيئي فحسب، بل تشمل أيضا إعادة تعريف دور الشركات في المجتمع والاقتصاد، ومواءمة ممارسات الشركات مع متطلبات الاستدامة لتحقيق النجاح وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

ويناقش هذا التقرير أهمية وقيمة قيام اقتصادات شمال أفريقيا باعتماد الحوكمة المؤسسية المستدامة على وجه السرعة. وفي الفرع الثاني يرِد وصفٌ للتحديات التي يشكلها تغير المناخ للتنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. وفي الفرع الثالث، يتم التعريف بالحوكمة المؤسسية المستدامة ودراسة جوانبها العملية. وفي الفرع الرابع، يُستعرض الأداء في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في شمال أفريقيا. ويتضمن الفرع الرابع أيضا توصيات مقترحة في مجال السياسات، تهدف إلى التعجيل بإحداث التحول في الحوكمة المؤسسية في المنطقة دون الإقليمية، حتى يتمكن القطاع الخاص من المساهمة بشكل كامل وفعال في الانتقال إلى الاستدامة.

2- تحديات تغير المناخ التي تواجه شمال أفريقيا

2-1 بعض الحقائق المهمة عن تغير المناخ في شمال أفريقيا

كما يتضح من الجدول 1، كانت الفيضانات بين عامي 1980 و2021 هي الظواهر الجوية القصوى الأكثر شيوعا في شمال أفريقيا. ففي عام 2023، أسفرت مثل هذه الظواهر في ليبيا عن مقتل 5 923 شخصا ونزوح 862 44 آخرين داخليا وفقدان الآلاف، وتلقى نحو 110 آلاف منهم المساعدة، وذلك استنادا إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.[4] وفي ذلك العام، زاد احتمال وقوع مثل هذه الفيضانات 50 ضعفا، كما زادت قوتها بنسبة 50 في المائة عما كانت عليه في مناخ أكثر برودة بمقدار 1,2 درجة مئوية أو في عالم ما قبل الصناعة.[5]

(4) According to data from Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Flash appeal final report: Libya flood response Sept. 2023-June 2024" (2024).

(5) Mariam Zachariah and others, "Interplay of climate change-exacerbated rainfall, exposure and vulnerability led to widespread impacts in the Mediterranean region", Grantham Institute for Climate Change, September 2023.

الجدول 1:

الظواهر الجوية القصوى (1980 – 2021)

	الجفاف	*الحرارة المفرطة*	*الفيضانات*	**العواصف**
تونس	1	..	12	..
الجزائر	1	3	44	4
السودان	9	1	39	3
ليبيا	..	..	3	..
مصر	..	4	11	7
المغرب	3	6	24	4
موريتانيا	9	..	19	3

المصدر: Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, International Disaster Database. Available at www.emdat.be/ (accessed in September 2024).

وترد في الجدول 2 درجات القابلية للتأثر بتغير المناخ الخاصة بالبلدان الخمسة الأكثر قابلية للتأثر، والبلدان الخمسة الأقل قابلية للتأثر، وبلدان شمال أفريقيا. وتعد موريتانيا والسودان أكثر بلدين قابلية للتأثر في المنطقة دون الإقليمية، كما أن السودان من بين أكثر خمسة بلدان قابلية للتأثر في العالم. وقد تم تصنيف هذين البلدين من بين أكثر خمسة بلدان قابلية للتأثر بتغير المناخ في العالم في ما يتعلق بإمدادات المياه، بينما تحتل مصر المرتبة الثالثة عشرة.

الجدول 2:

مؤشر قابلية التأثر بتغير المناخ

البلدان الأقل قابلية للتأثر		*البلدان الأكثر قابلية للتأثر*		*بلدان شمال أفريقيا*	
سويسرا	0,26	السودان	0,62	تونس	0,39
النرويج	0,26	تشاد	0,66	الجزائر	0,39
النمسا	0,28	غينيا – بيساو	0,66	السودان	0,62
ألمانيا	0,29	الصومال	0,67	ليبيا	0,43
السويد	0,30	النيجر	0,68	المغرب	0,38
				مصر	0,44
				موريتانيا	0,57

المصدر: University of Notre Dame, Notre Dame Global Adaptation Initiative. https://gain.nd.edu/our-work/country-index/ (accessed in September 2024).

الحرارة المفرطة وموجات الجفاف والتصحر

يؤثر تغير المناخ بالفعل على شمال أفريقيا، حيث ترتفع درجات الحرارة من 0,2 درجة مئوية إلى 0,4 درجة مئوية كلَّ عقد من الزمن، وقد تضاعفت درجات الحرارة القصوى منذ عام 1970. وفي أنحاء كثيرة من المنطقة دون الإقليمية، بلغ ارتفاع درجات الحرارة ضِعف المتوسط العالمي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النشاط البشري. ويمكن أن يؤدي الارتفاع بمقدار درجتين مئويتين على مستوى العالم إلى مضاعفة درجات الحرارة في الصيف في المنطقة دون الإقليمية. وبحلول عام 2050، قد تتجاوز درجات الحرارة ليلا 30 درجة مئوية، مع ارتفاعها نهارا إلى 46 درجة مئوية وربما 50 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. ويمكن أن يزداد عدد موجات الحر عشرة أضعاف، وذلك من 16 يوما في السنة خلال الفترة 1986-2005 إلى 80 يوما بحلول منتصف القرن و118 يوما بحلول نهاية القرن، مع استمرار الانبعاثات بعد عام 2040، وهو ما قد يؤدي إلى 200 يوم حار سنويا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[6]

كما تهدد موجات الجفاف الشديدة شمال أفريقيا. فالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تتوقع انخفاض هطول الأمطار وزيادة تواتر موجات الجفاف، لا سيما في المناطق الساحلية. ويمكن أن يتضاعف عدد موجات الجفاف التي يشهدها حوض البحر الأبيض المتوسط من خمسة أضعاف إلى عشرة. وبينما يمكن لجهود التكيف مع آثار المناخ أن تقلل من بعض مواطن الضعف في الموارد المائية، فمن غير المرجح التغلب على هذه الآثار بشكل كامل نظرا للآثار المجتمِعة لتغير المناخ والتحولات الاجتماعية والاقتصادية. ويتعرض نحو 71 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و61 في المائة من سكان المنطقة لإجهاد مائي شديد أو شديد جدا، مقارنة بالأرقام العالمية التي تبلغ 22 في المائة و36 في المائة على التوالي.[7] ويعد وادي النيل وجبال الأطلس منطقتين قابلتين للتأثر بشكل خاص، حيث يرجح أن يكون لقلة هطول

(6) Johannes Lelieveld and others, "Strongly increasing heat extremes in the Middle East and North Africa (MENA) in the 21st century", *Climatic Change*, vol. 137, 2016.

(7) World Bank, *MENA Development Report: Beyond Scarcity - Water Security in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C., 2018).

الأمطار وارتفاع درجة حرارة المناخ تأثير شـــديد على تغذية طبقات المياه الجوفية.[8] ومن المتوقع أن يؤدي الإفراط في استخراج المياه الجوفية إلى تفاقم انخفاض منسوب المياه أكثر من تغير المناخ نفسه.

وتزيد موجات الحر والجفاف والتغيرات التي تطرأ على كيفية استخدام الأراضي من جفاف الأرض، الأمر الذي يزيد من خطر نشوب حرائق الغابات. وتواجه مناطق كثيرة خطرَ التصحر، ويرجع ذلك في الغالب إلى استخدام الأراضي على نحو غير مستدام.[9] ومن شأن الزيادة المتوقعة في الظروف المناخية الجافة أن تؤدي إلى تفاقم التصحر في شمال أفريقيا إذا ارتفعت درجات الحرارة بشكل كبير.

ارتفاع مستوى سطح البحر

بحلول عام 2100، قد تزداد مخاطر الفيضانات بنسبة 50 في المائة وخطر التعرية بنسبة 13 في المائة في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط.[10] ومن حيث عدد الأشخاص المعرضين لهذه المخاطر، فإن تونس وليبيا ومصر والمغرب هي أكثر بلدان شمال أفريقيا تعرضا لارتفاع مستوى سطح البحر.[11] ومن بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتعرض مصر بشكل خاص لهذا الخطر، حيث تواجه العديد من مدنها الساحلية خطر الفيضانات. وإذا افترضنا ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 1,26 متر بحلول عام 2100، فمن المتوقع أن تبلغ الخسائر الاقتصادية في دلتا النيل حوالي 5 مليارات دولار.[12]

فقدان التنوع البيولوجي

لقد أدى تكثيف الزراعة منذ خمسينيات القرن الماضي إلى انخفاض كبير في التنوع البيولوجي، وهو ما أدى إلى نظم بيئية زراعية معدَّلة ومناظر طبيعية مبسّطة. واستنادا إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،[13] تؤثر كثافة الصيد غير المستدام على 78 في المائة من الأرصدة السمكية في البحر الأبيض المتوسط، رغم أن حصة الأرصدة التي تتعرض للاستغلال المفرط انخفضت من 88 في المائة في عام 2012 إلى 75 في المائة في عام 2018. وفي ظل احترار عالمي يتراوح بين 1,5 و2 درجة مئوية، يمكن أن تشهد ما بين 19 و32 في المائة من المناطق تدهورا في هيدرولوجيا الأراضي الرطبة، الأمر الذي يؤثر على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية. ويزداد هذا الخطر ليبلغ ما بين 48 و73 في المائة في ظل مستويات أعلى من الاحترار، مع كون الجزائر والمغرب معرَّضين للخطر بشكل خاص.[14]

---

(8) *Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region Arab Climate Change Assessment Report* (United Nations publication, 2017).

(9) Josep Peñuelas and others, "Impacts of global change on Mediterranean forests and their services", *Forests*, vol. 8, No. 12 (2017), p. 463.

(10) Lena Reimann and others, "Mediterranean UNESCO World Heritage at risk from coastal flooding and erosion due to sea-level rise", *Nature Communications*, vol. 9, No. 4161 (2018).

(11) World Bank, *Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal* (Washington, D.C., 2014).

(12) Omran Frihy and others, "Alexandria-Nile Delta coast, Egypt: update and future projection of relative sea-level rise", *Environmental Earth Sciences*, vol. 61, No. 2 (2010).

(13) Food and Agriculture Organization of the United Nations and General Fisheries Commission for the Mediterranean, *The State of Mediterranean and Black Sea Fisheries 2020* (Rome, 2020).

(14) Gaëtan Lefebvre and others, "Predicting the vulnerability of seasonally-flooded wetlands to climate change across the Mediterranean Basin", *Science of the Total Environment*, vol. 692, November 2019.

2-2 فهم العواقب الاقتصادية لتغير المناخ

يمكن تقسيم آثار تغير المناخ إلى اتجاهات طويلة الأجل وصدمات قصيرة الأجل. وتشمل الاتجاهاتُ التأثيراتِ التدريجيةَ على توافر المياه ودرجات الحرارة وتدهور التربة، بينما تتمثل الصدمات في ظواهر مناخية قصوى، مثل فيضانات عام 2023 في ليبيا. وعلى سبيل المثال، يمكن للغابات أن تتجدد، لكن موجات الحر والحرائق المتكررة يمكن أن تدفعَها إلى تدهور لا يمكن إصلاحه. وتتأثر الاتجاهات والصدمات المحلية بالعمل المناخي العالمي، لكن بعض الآثار، مثل تدهور التربة والمياه، تتشكل من خلال الممارسات والحوكمة المحلية. ويمكن للبلدان تخفيف بصمتها البيئية واستعادة رأسمالها الطبيعي، وهو ما سيساهم في التخفيف من تغيّر المناخ على المستوى العالمي وفي تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وتُخلف الاتجاهات والصدمات آثارا اقتصادية كبيرة على حد سواء. وبينما تتطلب الاتجاهات التكيفَ، تقتضي الصدمات القدرةَ على الصمود. وتتراوح تدابير التكيف من إجراءاتٍ بسيطة (مثل طلاء أسطح المنازل باللون الأبيض) إلى إجراءاتٍ مفضية إلى التحول (مثل إعادة تشكيل المدن). ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن ينطوي التكيف في الزراعة على كفاءة استخدام المياه، أو على إصلاحٍ شامل للممارسات الزراعية. وفي البلدان الأكثر غِنى، تركز النقاشات على النمو الأخضر بدل التراجع عن النمو، حيث غالبا ما يُنظر إلى التكنولوجيا على أنها حلٌّ غاية في الأهمية، لا سيما في خفض انبعاثات الكربون. ومع ذلك، فإن التخفيف من التأثير البشري يتطلب أكثرَ من مجرد خفض انبعاثات الكربون، إنه يقتضي معالجة حدود الكوكب المتعددة التي تم تجاوزها.

وبينما لا يمكن لأي بلد أن يعزل نفسه عن تأثيرات المناخ العالمي، هناك تفاوتات بين البلدان الغنية والنامية. فالبلدان الأكثر غنى بإمكانها امتصاص الصدمات المناخية والاستثمار في إجراءات التكيف، ولكن يجب عليها الاختيار بين التكيف في إطار النموذج الاقتصادي الحالي أو تغييره بالكامل. أما البلدان النامية، فرغم أنها أكثر عرضة لتلك الآثار، فإنها قد تجد سهولة أكبر في اعتماد تكنولوجيات مراعية للمناخ وتعديل مسارات تنميتها بتكلفة أقل، بما أنها تمتلك أصولا أقلَّ للقيام بتحويلها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، يتوافق نصيب الفرد من الانبعاثات حاليا مع غاية 1,5 درجة مئوية، حيث يساوي متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات 1,6 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يتيح فُرصا للقفز مباشرة إلى التكنولوجيات المستدامة.

وتختلف الصورة في شمال أفريقيا، لكن انبعاثات معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية ليست بعيدة عن غاية 1,5 درجة مئوية. والجزائر وليبيا هما أكبر مَصْدرين للانبعاثات، بسبب استخراج النفط والغاز (الجدول 3). وهذان البلدان من أقل الاقتصادات تنوعا في المنطقة دون الإقليمية، حيث ما فتئ التنويع يشكل تحديا منذ عقود. ومع ذلك، ورغم اعتمادهما الاقتصادي الشديد على الوقود الأحفوري، إلا أن بإمكانهما استخدام هذه الموارد بشكل أفضل على المدى القصير إلى المتوسط لتنويع اقتصاديهما بطريقة جديدة ومستدامة.

الجدول 3:

انبعاثات غازات الدفيئة في شمال أفريقيا في عام 2020

	نصيب الفرد من الانبعاثات (بأطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون للفرد)	*الانبعاثات (بملايين أطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون)*	*الحصة من الانبعاثات العالمية (نسبة مئوية)*	*نسبة التغير عن السنة السابقة (نسبة مئوية)*

تونس	3,2	37,8	0,1 بالمئة	0,5
الجزائر	6,6	282,2	0,6 بالمئة	1,4
السودان	3,0	127,1	0,3 بالمئة	0,2-
ليبيا	18,7	126,7	0,3 بالمئة	4,2
مصر	3,5	352,0	0,7 بالمئة	2,0
المغرب	2,5	91,2	0,2 بالمئة	7,4
موريتانيا	2,9	13,2	0,0 بالمئة	4,0
العالم	6,5	49 758,2	غير متاح	0,8

المصدر: Global Carbon Atlas. Available at https://globalcarbonatlas.org/ (accessed in September 2024).

3-2 قنوات التأثير

يزيد تغير المناخ من تواتر الظواهر القصوى وشدتها مثل موجات الحر والفيضانات والحرائق والعواصف، وهي الظواهر التي تنطوي على آثار اقتصادية كبيرة.[15] وفي شمال أفريقيا، يشكل ارتفاع درجات الحرارة والجفاف وقلة المياه تهديدات مباشرة على قطاعات مثل الزراعة والسياحة. كما تقلل الظواهر المناخية القصوى من قيم الأصول وتُلحق ضررا بالبنية التحتية المادية، وهو ما يثير مخاوف بشأن القدرة على الصمود. وتُعتبر الاضطرابات في الخدمات اللوجستية والنقل ظواهر شائعة، لا سيما في شمال أفريقيا، حيث تتعرض خطوط السكك الحديدية لتحركات الرمال. وكشفت دراسة استقصائية أجريت عام 2021 في 113 بلدا أن المديرين التنفيذيين في أوروبا وأفريقيا يصنّفون اضطرابات سلاسل التوريد الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى على أنها أهم المخاطر التي يواجهونها.[16]

والظواهر المناخية الكارثية تهدد النظمَ المالية، بينما تهوّن الأسواق حاليا من مخاطر تغير المناخ.[17] وتشكل الظواهر القصوى عبئًا على المالية العامة، ومن المرجح أن يتزايد هذا العبء مع تراجع قابلية التأمين على هذه المخاطر. ويمكن أن تؤدي الصدمات المناخية المتكررة إلى إضعاف قدرة الاقتصادات على الصمود بشكل كبير، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الديون وضُعف القدرة على السداد. ففي شمال أفريقيا، ارتفع الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2019 و2023 من 40.9 إلى 47,7 في المائة في الجزائر، ومن 80,1 إلى 95,9 في المائة في مصر، ومن 60,3 إلى 69,5 في المائة في المغرب، ومن 67,3 إلى 82,5 في المائة في تونس.[18]

وعلاوة على ذلك، فإن آثارا غير مباشرة تنشأ عن الاستجابات العالمية لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، ستؤثر آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون التي أنشأها الاتحاد الأوروبي على صادرات شمال أفريقيا، وسيؤدي تسارع خفض انبعاثات الكربون في جميع أنحاء العالم إلى رفع أسعار المعادن، الأمر الذي سيرفع التكاليف التي تتحملها البلدان التي تؤجل

(15) من عام 1970 إلى عام 2021، شهدت أفريقيا 1 839 كارثة تعزى إلى الظروف الجوية والمناخية والهيدرولوجية القاسية. وأسفرت هذه الظواهر عن مقتل 733 585 شخصا وخسائر اقتصادية بلغت 43 مليار دولار. World Meteorological Organization, "Economic costs of weather-related disasters soars but early warnings save lives", News, 22 May 2023. Available at https://wmo.int/media/news/economic-costs-of-weather-related-disasters-soars-early-warnings-save-lives#:~:text=Africa%3A%20In%20Africa%2C%201%20839,for%2095 %25%20of%20reported%20deaths

(16) United Nations Global Compact and Accenture, "The 2021 United Nations Global Compact-Accenture CEO study on sustainability special edition: climate leadership in the eleventh hour", 2021.

(17) Johannes Stroebel and Jeffrey Wurgler, "What do you think about climate finance?", 2 August 2021.

(18) See International Monetary Fund, "General government gross debt", IMF datamapper. Available at www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD (accessed on 6 May 2025).

انتقالها الطاقوي.

2-3-1 المياه

تُفْرط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تواجه أعلى مستويات الإجهاد المائي في العالم، في استخدام المياه في الزراعة والصناعة والاحتياجات المنزلية بما يتجاوز معدلات التجديد الطبيعية. وقد أدى هذا الاستغلال المفرط إلى عجز كبير في الموارد المائية. ويمكن أن يَقلَّ تدفق المياه السنويُّ، المنخفض أصلا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة 15 إلى 45 في المائة، أو حتى 75 في المائة مع ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 4 درجات مئوية. ويشكل ذلك، إلى جانب ظواهر الحرارة الشديدة التي تؤثر على ثلث الأرض، مخاطر جسيمة على الزراعة المحلية.[19] وبالإضافة إلى الحد من الإنتاجية الزراعية، فإن شح المياه يعرقل النمو الاقتصادي من خلال زيادة تكاليف الإنتاج وإعاقة تطوير قطاعي الصناعة والطاقة.

2-3-2 الزراعة

يؤثر تغير المناخ بشدة على الإنتاجية الزراعية في شمال أفريقيا، حيث تعتمد 70 في المائة من الزراعة على هطول الأمطار. وما يزيد هذا الوضع سوءا هو متوسطُ النمو السكاني السنوي الذي بلغ 2 في المائة بين عامي 2013 و2022، وهو ثاني أعلى معدل على مستوى العالم، إلى جانب الإجهاد المائي وانخفاض الإنتاجية، وهو ما يزيد من اعتماد المنطقة دون الإقليمية على استيراد الأغذية. ولا تزال الزراعة تكتسي أهمية حاسمة، حيث تمثل 10,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و20 في المائة من العمالة في مصر، و10,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و35 في المائة من الوظائف في المغرب في عام 2021.[20] ومع ذلك، فإن تزايد الحرارة والجفاف، والطقسَ القاسي، وتملُّح التربة، وتحمُّض المحيطات، وتدهورَ الأراضي كلها تشكل تهديدات كبيرة. ويؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر ومسببات الأمراض الجديدة إلى تفاقم هذه التحديات. ومن المتوقع أن تتوسع المناطق القاحلة في شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط بنسبة 12 و20 و41 في المائة في سيناريوهات الاحترار العالمي التي تبلغ 1,5 و2 و4 درجات مئوية على التوالي.[21] وفي غياب التكيف، يمكن أن تنخفض غلة المحاصيل، لا سيما غلة القمح، بنسبة تتراوح بين 5 و22 في المائة بحلول عام 2050، وقد ينخفض الإنتاج الزراعي في مصر بنسبة تتراوح بين 8 و47 في المائة بحلول عام 2060، وهو ما قد يؤدي إلى خفض العمالة الزراعية بنسبة تصل إلى 39 في المائة. ومن المتوقع أيضا أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح بين 16 و68 في المائة.[22]

2-3-3 السياحة

تعد السياحة مُساهما اقتصاديا رئيسيا في شمال أفريقيا، لا سيما في تونس ومصر والمغرب. فعلى سبيل المثال، يشكل قطاع السياحة في المغرب نحو 7,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وفر نحو 565 ألف وظيفة في عام

(19) Katharina Waha and others, "Climate change impacts in the Middle East and Northern Africa (MENA) region and their implications for vulnerable population groups", *Regional Environmental Change*, vol. 17 (2017).

(20) See World Bank, "World development indicators". Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

(21) Mediterranean Experts on Climate and Environmental Change, *First Mediterranean Assessment Report: Climate and Environmental Change in the Mediterranean Basin - Current Situation and Risks for the Future* (Marseille, France, 2020).

(22) Joel Smith and others, *Potential Impacts of Climate Change on the Egyptian Economy* (Cairo, United Nations Development Programme, 2013).

2019. وفي تونس، ساهمت السياحة بنسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و10,2 في المائة من العمالة قبل جائحة كورونا. لكن مواسم الذروة السياحية تؤدي إلى زيادة الطلب على المياه، وغالبا ما تتعارض مع احتياجات الزراعة المروية، ومن المرجح أن يتفاقم هذا التعارض مع تزايد آثار تغير المناخ.[23]

ويستلزم هذا السيناريو إعادة النظر في السياحة في شمال أفريقيا. فمستقبل القطاع يتوقف على جهود التخفيف من آثار تغير المناخ العالمية والتقدم في اعتماد التكنولوجيا الخضراء. وتساهم السياحة بحوالي 8 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية. وقد يمكّن العمل المناخي العالمي الطموح من تخفيض السياحة الجماعية بشكل كبير. فالآثار البيئية السلبية التي تخلفها السياحة تبين الحاجة إلى خفض أعداد السياح وتعزيز المزيد من الممارسات السياحية المراعية للبيئة.

4-3-2 الإنتاجية

يمكن أن يكون لدرجات الحرارة المرتفعة وموجات الحر تأثير كبير على الإنتاجية، لا سيما لدى العمال الذين يؤدون وظائفهم في الهواء الطلق (مثل الزراعة أو البناء أو السياحة أو الرياضة). وعندما تصل درجات الحرارة إلى 33-34 درجة مئوية، قد يواجه الأفراد الذين يؤدون عملا ينطوي على جهد معتدلِ الكثافة ضُعفا كبيرا في قدرتهم على العمل قد يصل إلى 50 في المائة.[24] ولا تتأثر الأنشطة الخارجية فقط، بل إن سوء إدارة درجة الحرارة في المصانع وورش العمل تُعرّض عمال الصناعة في البيئات الداخلية للخطر. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، ستشهد ساعات العمل على مستوى العالم خسارة سنوية تفوق 2 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى الحرارة الشديدة التي تجعل العمل مستحيلا أو تجعل العمال يعملون بوتيرة أبطأ.[25]

5-3-2 الصحة

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تلوث الهواء الشديد، حيث تتجاوز مستويات الجسيمات الخشنة[26] بشكل كبير إرشادات منظمة الصحة العالمية والمعايير القانونية، وهو ما يتسبب في أضرار صحية واقتصادية وبيئية. فقد أدى تلوث الهواء إلى 176 ألف وفاة مبكّرة في عام 2013 وشكّل أكثر من 2 في المائة من الخسارة التي تكبدها الناتج المحلي الإجمالي في تلك المنطقة من العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل المنطقة مَصدرا رئيسيا للعواصف الترابية، التي تزايدت بسبب عوامل بيئية مثل تدهور الأراضي وتغير المناخ، وهو ما يؤثر على مختلف الأنشطة والصحة.[27]

6-3-2 التأثير العالمي على الناتج المحلي الإجمالي

لا توجد تقديرات دقيقة ومنهجية لتأثير تغير المناخ على الناتج المحلي الإجمالي لشمال أفريقيا، وقد تعرضت النماذج الاقتصادية القائمة لانتقادات بسبب ما يعتورها من قصور. فغالبا ما تتجاهل هذه النماذج التعقيدات الكبيرة والعتبات البيئية لتغير المناخ، وهو ما يزيد من احتمال حدوث أخطاء كبيرة في تقييمات المخاطر المتعلقة بالاستثمار. وهناك العديد من التقديرات المختلفة لتأثير تغير المناخ على الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال،

---

(23) Organisation for Economic Co-operation and Development, *OECD Tourism Trends and Policies 2022* (Paris, 2022).

(24) International Labour Organization, *Working on a Warmer Planet: the Impact of Heat Stress on Labour Productivity and Decent Work* (Geneva, 2019).

(25) المرجع نفسه.

(26) تشير عبارة 'الجسيمات الخشنة' إلى الجسيمات المحمولة جوا ويقل قطرها عن 10 ميكرومترات، بما في ذلك الغبار وحبوب اللقاح والدخان. ويمكن استنشاق هذه الجسيمات الدقيقة بعمق في الرئتين، ما يشكل مخاطر صحية كبيرة، مثل مشاكل الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية.

(27) UNEP, "Environmental challenges in the MENA region", 2019.

تُشير تقديرات مؤسسة أكسفورد للاستشارات الاقتصادية إلى أن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 2,2 درجة مئوية بحلول عام 2050 يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 20 في المائة،[28] وهو ما يُبرز حالة عدم اليقين التي تكتنف العواقب الناجمة عن تغير المناخ.

وتعجز النماذج الحالية عن تقييم ما ينجم عن تغير المناخ من تأثيرات هيكلية وعلى النظام ككل، حيث تفترض عادةً عودةَ الأوضاع إلى طبيعيتها بعد الاضطرابات. وهذا يُغفل احتمال حدوث صدمات تراكمية مستمرة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، وهو ما يؤثر على الاقتصادات والقدرة على الصمود المجتمعي. وبالتالي، يُنصَح بتوخي الحذر عند استخدام التقديرات الحالية.

ويشير البنك الدولي في تقديراته لعام 2018 إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تواجه أكبر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن شح المياه بسبب تغير المناخ، والتي قد تناهز ما بين 6 و14 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2050.[29] ومع ذلك، تشير المعلومات المحيَّنة إلى أن الاحتباس الحراري أشد مما كان متوقعا في البداية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى أخذ المخاطر والسيناريوهات القصوى في الاعتبار، وليس التوقعات المتوسطة فقط.

ويسلط كيمب وآخرون[30] الضوء على احتمال حدوث اضطرابات متسارعة ناجمة عن الظواهر الجوية القصوى وأهمية تجنب نقاط التحول الكارثية. وتؤكد حالة عدم اليقين التي تكتنف تغير المناخ، وعدم وضوح حجم الصدمات واحتمال حدوثها، وعدم استعداد المجتمع للسيناريوهات القصوى، الحاجةَ الملحة إلى استراتيجيات فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ ومنع التهديدات الوجودية للسكان والتنوع البيولوجي.

فما هي الآثار المترتبة على شمال أفريقيا في ما يتعلق بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية؟ في الفرع الثالث من هذا التقرير، سنُناقَش الآثار المترتبة عن نماذج التنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية، ولكن من الأهمية بمكان أولا الإقرار بأن القدرة على الصمود ينبغي أن تكون أحد الأبعاد الأساسية للاستدامة.

(28) Manuela Kiehl, "The global economic costs of climate change inaction", Oxford Economics, 20 December 2022.

(29) World Bank, *MENA Development Report*.

(30) Luke Kemp and others, "Climate endgame: exploring catastrophic climate change scenarios", Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, vol, 19, No. 34 (August 2022).

الإطار 1:
ما هي الاستدامة؟

من الضرورة بمكان تعريف الاستدامة لفهم دور الشركات في التصدي للتحديات الحالية التي تواجهها البشرية في ما يتعلق بتغير المناخ. وكانت 'لجنة برونتلاند العالمية المعنية بالبيئة والتنمية' أول من استخدم مصطلح 'الاستدامة' في عام 1987. وقدمت اللجنة، في تقريرها الذي يحمل عنوان 'مستقبلنا المشترك'، المعروف أيضا باسم 'تقرير برونتلاند'، تعريفا عاما للتنمية المستدامة بأنها ''تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها''.(أ) وترتبط قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ارتباطا وثيقا بالالتزام بحدود الكوكب. وهكذا، وحسب التعريف الذي وضعه 'مركز ستوكهولم للقدرة على التحمل'، يقِّدم مفهوم حدود الكوكب مجموعة من تسعة حدود يمكن للبشرية في إطارها الاستمرار في التطور والازدهار لأجيال''.(ب) وإذا جمعنا بين هذين التعريفين، يمكن تعريف الاستدامة على النحو التالي: ''استدامة نماذجنا الاقتصادية هي تأمين الأساس الاجتماعي للبشرية، حاضرا ومستقبلا، داخل حدود الكوكب''. وتتضمن النماذج الاقتصادية العديد من الأبعاد، مثل أنواع السلع المنتجة وتنظيم الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة. ولأخذ كيفية تأثير النموذج الاقتصادي على ظروف الأجيال الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار، ينبغي التساؤل عن دور الشركات في الاقتصاد والغرض منها وكيفية تفاعلها مع مختلف أصحاب المصلحة وكيفية تأثيرها على جميع أبعاد الأساس الاجتماعي، بالإضافة إلى أنواع السلع التي تنتجها والتكنولوجيا التي تستخدمها. وتتطلب الاستدامة الانتقال من المنظورات قصيرة الأجل إلى التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار على المدى الطويل، مع الاعتراف بالترابط بين الأطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعد هذا الاعتراف أمرا بالغ الأهمية عند النظر في الطريقة التي يتعين على الشركات اتباعها في عملية التحول من أجل المساهمة في الانتقال إلى الاستدامة. وتعتبر نماذج الأعمال التجارية الحالية مسؤولة إلى حد كبير عن تجاوز حدود الكوكب، ومن أسباب ذلك أن الشركات سعت في المقام الأول إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب رأس المال على المدى القصير، دون النظر في تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة الآخرين. وبالتالي، فإن الاستدامة بالنسبة للشركات تعني ضمان نجاح الأعمال التجارية على المدى الطويل، مع المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الكوكب.

وهناك ثلاثة مكونات عامة للاستدامة، غالبا ما يتم تصنيفها على أنها 'الناس والكوكب والأرباح' أو الأبعاد 'الاجتماعية والاقتصادية والبيئية'. وإلى جانب هذه المكونات الثلاثة، تشمل الاستدامة أيضا المساءلة والوضوح والتفاعل مع الجهات المعنية. ويشار إلى الاستدامة أحيانا باسم 'المسؤولية الاجتماعية للشركات' أو 'المواطنَة المؤسسية'. ورغم استخدام مصطلح 'الاستدامة' في هذا التقرير، فإنه من المفهوم أن هذه المصطلحات متكافئة إلى حد كبير. وتشمل هذه المصطلحات جميعُها الجوانب الأساسية للعمليات التجارية، بما في ذلك الإدارة الفعالة، والمعاملة العادلة للمُستخدَمين، والمسؤولية البيئية، ودعم المجتمعات المحلية، والعلاقات القوية مع الموردين والعملاء.

(أ) A/42/427.

(ب) Stockholm Resilience Centre, "The evolution of the planetary boundaries framework", Planetary Boundaries webpage. Available at www.stockholmresilience.org/research/ planetary-boundaries.html (accessed in May 2025).

4-2 الحد من البصمة البيئية للنمو الاقتصادي: من التداعيات الرئيسية لتغير المناخ على شمال أفريقيا

يختلف تحدي تغير المناخ من بلد لآخر في شمال أفريقيا. فرغم اشتراك بلدان المنطقة دون الإقليمية في التهديدات نفسها، إلا أن لها مستوياتٍ مختلفةً من التنمية والهياكل الاقتصادية. وبالنسبة لتلك التي لديها اقتصادات أقل تنوعا، مثل الجزائر وليبيا، يتمثل التحدي الأساسي في الانتقال إلى نماذج اقتصادية مستدامة مع إزالة الكربون من قطاعات الطاقة لديها. ومع أن اعتمادها على الوقود الأحفوري يمثل نقطة ضعف، إلا أنه يتيح أيضا فرصة للقفز مباشرة إلى تقنيات أنظف وتعزيز النمو منخفض الكربون. وفي غياب التكيف السريع، يمكن أن يؤدي تدهور الظروف المناخية إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي وزيادة الضغوط الاقتصادية.

وتتعرض البلدان ذات الدخل المنخفض، مثل موريتانيا والسودان، إلى هذه الآثار بشكل خاص بسبب محدودية الموارد والبنية التحتية، وهو ما يجعل التكيف وبناء القدرة على الصمود بفعالية في وجه الصدمات المناخية أمرا صعبا عليها.

ومع تزايد المخاطر المرتبطة بالمناخ، تواجه البلدان ذات الدخل المتوسط هي الأخرى احتمال تكبد خسارة في الدخل وعدم الاستقرار الاقتصادي إذا لم تقم بتعديل نماذجها الإنمائية. ويتطلب التكيف مع تأثيرات المناخ تغييراتٍ هيكليةً جوهرية، وهي عملية ظلت بطيئة في شمال أفريقيا بسبب ضعف نمو الإنتاجية وسوء تخصيص الموارد. ومع تفاقم التهديدات المناخية، أصبحت هناك حاجة ماسَّة إلى إعادة هيكلةٍ اقتصاديةٍ شاملة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

2-4-1 التأثير البيئي الكبير لأهداف التنمية المستدامة التي تم تحقيقها

لقد تحقق النمو والتنمية على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان المتقدمة، على حساب البيئة بشكل كبير. وفي الشكل الأول أدناه، تَظهر العلاقة بين تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبصمتها البيئية: فهناك علاقة إيجابية واضحة بين المتغيّرَين. وتقع كل من تونس والجزائر ومصر والمغرب في النطاق نفسه، سواء من حيث تحقيق الأهداف أو البصمة البيئية المترتبة عن إنتاجها. وبما أن معظم بلدان شمال أفريقيا التي لديها مؤشر أهداف أعلى توجد في أعلى يمين الشكل، فإن تأثير هذه البلدان على بيئتها سيزيد بشكل كبير مع سعيها لتحقيق الأهداف في غياب نموذج اقتصادي جديد. ومع ذلك، وكما هو مبين في الفرع 2-4-2، فإن معدَّل إنتاجية المواد الخام لدى شمال أفريقيا منخفض نسبيا، أي أنه يمكنه تحقيق معدلات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي بنفس مستويات الاستهلاك المحلي للمواد.

ومن المسلّم به أنه تم إحراز تقدم كبير في التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، ولكن هذا التقدم كان في الواقع غير مستدام، وهو ما أدى إلى تدهور بيئي واسع النطاق يهدد الإنجازات الإنمائية لبلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، فإن 15 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها في الإطار الزمني المحدد. وقد كشف فانينغ وآخرون[31] في تحليلهم لأحد عشر مؤشرا اجتماعيا وستة مؤشرات بيوفيزيائية أن البلدان تميل إلى تجاوز الحدود البيوفيزيائية بشكل أسرع مما تحققه من انجازات اجتماعية جوهرية. فقد ارتفع عدد البلدان التي تجاوزت الحدود البيوفيزيائية من 32-55 في المائة إلى 50-66 في المائة، من عام 1992 إلى عام 2015، وذلك حسب المؤشر المستخدم.

(31) Andrew Fanning and others, "The social shortfall and ecological overshoot of nations", *Nature Sustainability,* vol. 5 (2022).

الشكل 1:

درجات البلدان على مؤشر أهداف التنمية المستدامة مقابل بصمتها البيئية

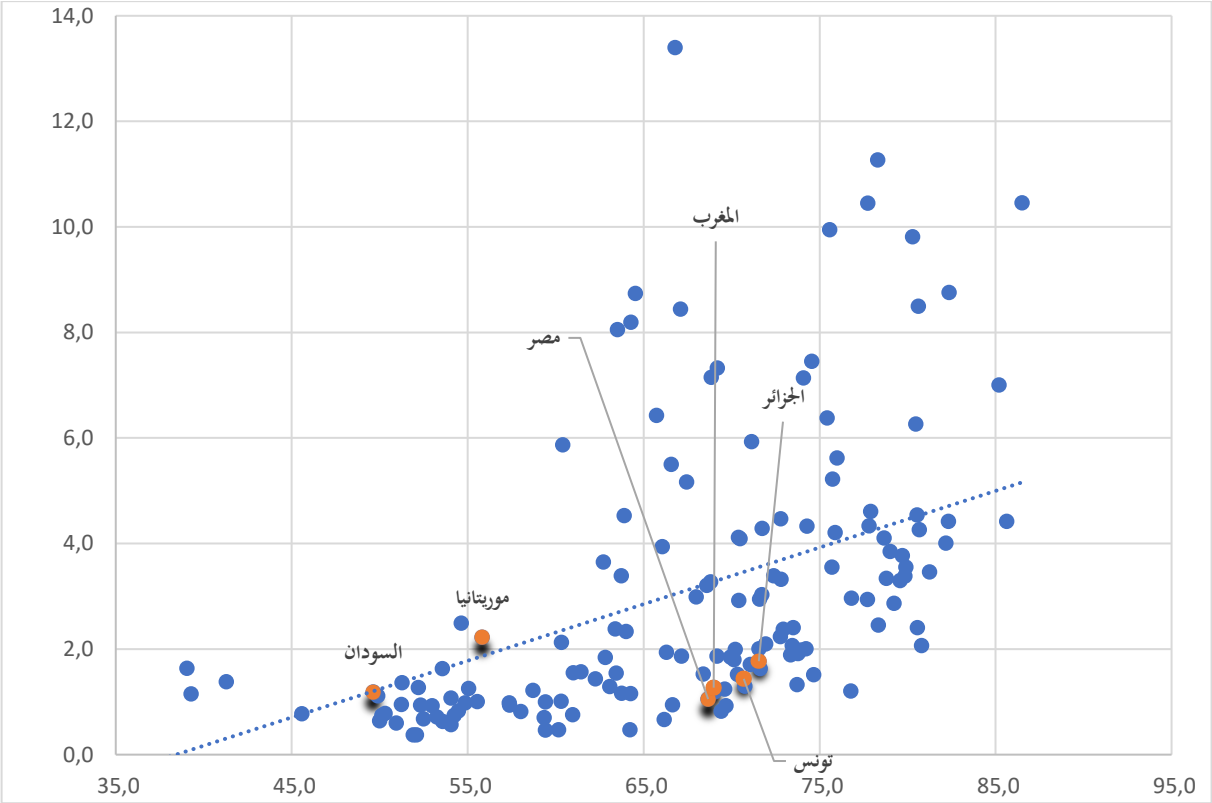

المصـــــــدر: Sustainable Development Goals index scores from https://dashboards.sdgindex.org/ and ecological footprint from www.footprintnetwork.org/resources/data/.

ملاحظة: بالنسبة لكل بلد، توضع البصمة البيئية المترتبة عن الاستهلاك على المحور الرأسي ومؤشر أهداف التنمية المستدامة على المحور الأفقي.

وفي الجدول 4، تمت مقارنة البصـــمة البيئية لبلدان شمال أفريقيا ببصـــمة البلدان ذات الدخل المتوســـط في أنحاء أخرى من العالم. ويتضح أن العجز البيئي في المنطقة دون الإقليمية كبير نسبيا مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في أنحاء أخرى من العالم. وعلاوة على ذلك، فإن أفريقيا وأمريكا الجنوبية هما المنطقتان الوحيدتان اللتان لا تزال فيهما القدرة البيولوجية أكبر من البصمة البيئية للأنشطة البشرية.

الجدول 4:

البصمة البيئية

	من الإنتاج	*من الاستهلاك*	*القدرة الأحيائية*	*العجز البيئي*
شمال أفريقيا	1,5	1,7	1,2	0.5
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في شمال أفريقيا	1,6	1,8	1,2	0,6-
تونس	1,4	1,4	0,7	0,6-
الجزائر	1,8	2,2	0,7	1,6-
مصر	1,1	1,5	0,3	1,1-
المغرب	1,3	1,5	0,6	1-

موريتانيا	2,2	2,3	3,7	1,4
أفريقيا	1,2	1,3	1,8	0,4
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في أفريقيا	1,2	1,4	1,5	0,1
آسيا والمحيط الهادئ	3,2	3	2,3	0,7-
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في آسيا والمحيط الهادئ	2,5	2,3	2,6	0,2
أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	1,9	2,5	1,2	1,2-
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	1,5	1,7	1,4	0,3-
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	3,7	4	0,9	3-
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	1,7	2	0,9	1,1-
أمريكا الجنوبية	3,8	2,7	17,2	14,5
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في أمريكا الجنوبية	4,2	3,1	31,1	28,1
العالم	2,9	3	3,2	0,2

المصدر: Global Footprint Network. Available at www.footprintnetwork.org/resources/data/ (accessed in September 2024).

وحتى تحافظ بلدان شمال أفريقيا على إمكاناتها للتنمية على المدى الطويل، وهي الإمكانات التي ترتبط ارتباطا وثيقا برأس المال الطبيعي، فإنها لا تستطيع السعي وراء نمو الناتج المحلي الإجمالي دون أخذ تأثيره البيئي في الحسبان. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المنطقة دون الإقليمية أن تُنظم الزيادة في كثافة المواد المرتبطة بالنمو الاقتصادي، مع الحد بشكل كبير من الأثر البيئي لأنماط الإنتاج والاستهلاك. ويُفهم مصطلح 'كثافة المواد' في هذا السياق على أنه يعني استخدام المواد (بالأطنان مثلا) مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة الثابتة مثلا).

ومن المؤكد أن جميع اقتصادات المنطقة دون الإقليمية تواجه احتياجات كبيرة في مجال البنية التحتية بدرجات متفاوتة، مدفوعة بالطلب السكاني والضغوط الديمغرافية على حد سواء. ومع ذلك، لا بد من اعتماد استراتيجية تتجاوز العمل بالنّهج المعتاد، وتمهد الطريق لمسار تنمية مستدامة وبناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في وجه الاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ. ولن يؤدي الحفاظ على الوضع الراهن إلا إلى تعميق الجمود وزيادة تكاليف التحول في المستقبل، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالتكيف. وليتضح المعنى، ضع في اعتبارك المثال التالي.

الإطار 2:

التوسع الحضري المستدام

ستتوسع المدن حتما، وذلك بسبب عاملين رئيسيين، وهما النمو السكاني والنزوح الناجم عن تغير المناخ. ويمكن أن يتَّبع هذا التوسع أحد مسَارين: استمرار العمل بالنهج المعتاد أو الالتزام بالاستدامة على نحو استباقي، لا سيما في مجالات الإسكان والبنية التحتية الحضرية والنقل وإدارة النفايات واستخدام المياه وإدارتها. وفي حالة الإسكان، على النحو الذي اقترحه الفريق الدولي المعني بالموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيعني ذلك توحيد عدد الأمتار المربعة لكل ساكن ووضع معايير جديدة للبناء تعزز كفاءة استخدام المواد وتحسِّن العزل الحراري لتقليل استهلاك الطاقة، لا سيما بالنسبة لتكييف الهواء. ويتطلب تحقيق ذلك أيضا معالجة القضايا المتعلقة بصناعة مواد البناء، لضمان التخفيف من بصمتها البيئية وتلبية الطلب المتزايد عليها. ولذلك كان من الضروري التخفيف من البصمة البيئية للتوسع الحضري في أسرع وقت ممكن. ويجب أن يكون ذلك مشفوعا بمرحلة ثانية تركز على إحداث التحول في المدن لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ وتقليل أثرها البيئي العام.

2-4-2 الحد من بصمة المواد في شمال أفريقيا: من التحديات الكبيرة

ترد في الجدول 5 بعض المؤشرات المهمة التي تقيس كثافة المواد في التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا. ومن أهم المؤشرات ذات الصلة نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى استهلاك المواد على المستوى المحلي، والتي تعكس كفاءة استخدام المواد في الإنتاج الاقتصادي. والجدير بالذكر أن هذه النسبة ثابتة نسبيا في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

الجدول 5:

كثافة المواد في التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا

(الحجم بالطن)

	تونس	الجزائر	السودان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا
الاستخراج المحلي حسب الفرد	7,3	10,1	5,9	17,6	8,6	6,4	10,8
الاستهلاك المحلي للمواد حسب الفرد	8,2	8,7	6,1	11,3	9,1	7,4	8,9
الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على الاستهلاك المحلي للمواد	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,2
الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على استهلاك المواد الخام	0,4	0,4	0,2	0,3	0,5	0,5	0,2
الميزان التجاري المادي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي	0,2	0,3	0,1	1,3-	0,1	0,3	1,2-
استهلاك المواد الخام حسب الفرد	9,2	11,2	11,3	16,1	8,2	7	7,7

الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد	3 952	4 111	2 213	4 646	3 825	3 258	1 545

المصدر: Global Material Flows Database. www.resourcepanel.org/global-material-flows-database (accessed in August 2024).
ملاحظة: إنتاجية المواد هي الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على الاستهلاك المحلي للمواد؛ وكثافة استخدام المواد هي الاستهلاك المحلي للمواد مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

وكما يمكن استنتاجه من الجدول 6، تبلغ كفاءة استخدام المواد في شمال أفريقيا نصف المتوسط العالمي، بينما يبلغ نصيب الفرد من استهلاك المواد (8,5 طن) حوالي 68 في المائة من المتوسط العالمي (12,4 طنا). وهذا يعني وجود إمكانية كبيرة لتحسين الكفاءة، لا سيما إذا كانت المنطقة دون الإقليمية تسعى إلى بلوغ مستويات الكفاءة التي حققتها أوروبا وأمريكا الشمالية.

الجدول 6:

مقارنة بين المناطق الجغرافية في كثافة المواد

(الحجم بالطن)

	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوربا*	*أمريكا اللاتينية والكاريبي*	*أمريكا الشمالية*	العالم	شمال أفريقيا	أفريقيا
الاستخراج المحلي للفرد	6,3	11,9	13,2	16,8	28,1	12,5	9,5	5,7
الاستهلاك المحلي للمواد	6,2	12,3	14,9	15,8	26,6	12,4	8,5	5,5
الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على الاستهلاك المحلي للمواد	0,4	0,6	2,2	0,5	2,2	0,9	0,4	0,4
الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على استهلاك المواد الخام	0,4	0,6	1,7	0,6	2	0,9	0,3	0,5
الميزان التجاري المادي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي	0,1	0,1	0,1	0,1	–	–	0,2-	0,1
استهلاك المواد الخام للفرد	4,4	12,4	19,0	13,3	30,2	12,5	10,1	4,4

المصدر: Global Material Flows Database. (accessed in September 2024) www.resourcepanel.org/global-material-flows-database.
ملاحظة: إنتاجية المواد هي الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على الاستهلاك المحلي للمواد؛ وكثافة استخدام المواد هي الاستهلاك المحلي للمواد مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

وتكشف مقارنة إنتاجية المواد حسب فئة الدخل، على أساس تعاريف البنك الدولي، أن مستويات إنتاجية المواد في البلدان ذات الدخل المتوسط في شمال أفريقيا قريبة من المتوسط العالمي للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ومع ذلك، لا يتجاوز هذا المستوى نصف المستوى الملاحظ في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وفي المقابل، تحقق البلدان ذات الدخل المرتفع إنتاجية في المواد تبلغ 5,6، بينما لا يتجاوز المتوسط لدى بلدان شمال أفريقيا 0,4 (الجدول 7).

الجدول 7 :

مقارنة كثافة المواد بين المناطق الجغرافية وفئات الدخل

(الحجم بالطن)

	البلدان ذات الدخل المرتفع	*البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى*	*البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى*	*البلدان ذات الدخل المنخفض*	*أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*	*البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*	*البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*	*البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*	شمال أفريقيا	*البلدان ذات شمال أفريقيا غير النفطية ذات الدخل المتوسط الأدنى*	السودان	ليبيا
الاستخراج المحلي للفرد	19,8	13,8	8,6	3,7	6,3	4	6,1	13,8	8,6	8,3	5,9	17,6
الاستهلاك المحلي للمواد	18,6	13,5	8,3	3,8	6,2	4	6	12,4	8,5	8,4	6,1	11,3
الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على الاستهلاك المحلي للمواد	5,6	0,8	0,4	0,2	0,4	0,2	0,3	0,9	0,4	0,4	0,4	0,4
الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على استهلاك المواد الخام	1,4	0,6	0,5	0,3	0,4	0,3	0,6	0,6	0,4	0,4	0,2	0,3
الميزان التجاري المادي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي	0,1	0,2	0	0,2	0,1	0,2	0	0,2	0	0,1-	0,1	1,3-
استهلاك المواد الخام للفرد	31,1	12,3	6,8	3,1	4,4	3,4	3,3	11,7	8,7	8	11,3	16,1

المصدر: Global Material Flows Database. Available at www.resourcepanel.org/global-material-flows-database (accessed in August 2024)

ملاحظة: إنتاجية المواد هي الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على الاستهلاك المحلي للمواد؛ وكثافة استخدام المواد هي الاستهلاك المحلي للمواد مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

وهذه المستويات من إنتاجية المواد هي بالطبع من مخلفات نموذج التنمية الحالي كثيفِ المواد، الذي يسود كل العالم تقريبا، باستثناء البلدان الفقيرة. ولذلك، فإن المنطقة دون الإقليمية تملك إمكانات كبيرة لتعزيز إنتاجية المواد لديها. ونظرا لما ينطوي عليه الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الدخل المرتفع من استخدام مفرط وغير مستدام للمواد، فمن الواضح أنه لا يمكن لبلدان شمال أفريقيا، والبلدان النامية على نطاق أوسع، اتباع المسار الإنمائي نفسه.

ولمواجهة التحديات والقيود الناجمة عن تغير المناخ واتباع مسار التنمية المستدامة، يجب على بلدان شمال أفريقيا أن تخفف من بصمتها البيئية، وأن تحسِّن من إدارة المواد التي يعتمد عليها نموها، وأن تزيد إنتاجيتها من المواد. وهذا ضروري لتحقيق تحسُّن شامل في رفاه سكانها، مع قدر أكبر من الاستقلالية عن استهلاك المواد. كما يجب عليها التقليل من تعرضها لآثار تغير المناخ وتعزيز قدرة اقتصاداتها على الصمود. وهذه الأهداف مترابطة. فعلى سبيل المثال، تؤدي البصمة البيئية الكبيرة إلى إضعاف النظم البيئية، وهو ما يضعِف قدرتها على الصمود، فيؤثر ذلك على قطاعات الاقتصاد التي تعتمد عليها مثل الزراعة.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب تعبئة جميع قطاعات المجتمع حول رؤية مشتركة للتقدم والمستقبل، مع التركيز بشكل خاص على إشراك المواطنين والشركات.

3-4-2 إشراك المواطنين في الانتقال إلى الاستدامة

تؤدي مشاركة المواطنين دورا محوريا في فعالية سياسات تغير المناخ وتضفي عليها الشرعية. ويمكن لواضعي السياسات من خلال إشراك المواطنين الاستفادةُ من المعارف المحلية وكسب دعم الجمهور وتعزيز المسؤولية البيئية. وتساعد وجهات نظر المواطنين المتنوعة في صياغة سياسات عملية ومنصفة تتناسب مع الاحتياجات المحلية. ويؤدي دورهم النشط في تنفيذ السياسات والتعلم الاجتماعي إلى تمكين الجمهور وبناء الثقة وتعزيز فهم واضعي السياسات لاهتمامات الناس، وتوطيد نهج تعاوني لوضع حلول مناخية دائمة.

ووفقا للباروميتر العربي،[32] هناك دعم واسع النطاق بين مواطني بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لزيادة التدخل الحكومي في مسائل تغير المناخ، حيث يتراوح الدعم بين 39 في المائة في الأردن و64 في المائة في تونس. وتُظهر الأجيال الشابة ميلا أقوى إلى تفضيل مشاركة حكومية أكبر. ويتضح هذا الاتجاه بشكل خاص في موريتانيا، حيث يدعو 68 في المائة من الشباب إلى مزيد من العمل في هذا المجال، مقارنة بنسبة 41 في المائة من كبار السن. ويبقى تأييد الحد من التدخل الحكومي ضئيلا في جميع أنحاء المنطقة، حيث أظهر المغرب والسودان أعلى نسب من هذه الآراء بمعدل 26 في المائة و22 في المائة على التوالي.

وتشمل التحديات البيئية التي يراها المواطنون القضايا المتعلقة بالمياه والتلوث والافتقار العام للوعي البيئي. وفي العديد من البلدان التي أجريت فيها الدراسة الاستقصائية، اعتبر ثلث المجيبين على الأقل قضايا المياه تحديا بيئيا كبيرا. وتختلف المخاوف المذكورة من بلد إلى آخر: ففي مصر والأردن، يعد تلوث مياه الشرب مصدر قلق رئيسيا، بينما في الكويت وليبيا، يبدو أن تلوث المجاري المائية قضية أكثر إلحاحا. وترى الأغلبية في معظم البلدان أن الافتقار إلى الوعي البيئي لدى المواطنين يساهم مساهمة كبيرة أو معتدلة في التحديات البيئية.

[32] Arab Barometer, "Views on the environment and climate change in the Middle East and North Africa" (Princeton University, 2022).

ورغم هذه المخاوف، فإن التحديات الأكثر إلحاحا، مثل انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار الاقتصادي، تحتل الصدارة في أولويات المواطنين. وتحتل القضايا البيئية المرتبة الأدنى في تفضيلات الإنفاق الحكومي وأولويات المساعدات الخارجية، التي يطغى عليها انعدام الأمن الغذائي والتعليم. وبينما هناك رغبة مشتركة في وجود التزام حكومي أقوى بالتخفيف من آثار تغير المناخ، فإن أقل من 1 من كل 10 أشخاص في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية يعتبرون الحد من التلوث البيئي أولوية قصوى للإنفاق.

وتشمل العوامل الرئيسية المساهِمة في التحديات البيئية قصورَ السياسات الحكومية، والأنشطةَ الصناعية، وضُعفَ مستويات الوعي العام. وكثيرا ما يُشار إلى السياسات واللوائح التنظيمية غير الكافية على أنها عقبات رئيسية أمام حماية البيئة في معظم البلدان التي شملتها الدراسة. كما يُنظر إلى الأنشطة الصناعية والتجارية مثل إدارة النفايات وتلوث النفايات الخطرة على أنها تهديدات بيئية كبيرة.

وتسلط الدراسة الاستقصائية الضوء أيضا على الدخل والتعليم كعاملين يؤثران على الوعي البيئي للمواطنين ووجهات نظرهم بشأن الإجراءات الحكومية. وكان الأفراد الذين يستطيعون تغطية نفقاتهم الأساسية بشكل مريح أقرب إلى الدعوة إلى زيادة الإجراءات الحكومية، خاصة في المغرب. ويؤدي المستوى التعليمي دورا أيضا، حيث يكون الأفراد الذين تلقوا تعليما عاليا أكثر دعما للتدخل الحكومي بشأن تغير المناخ، وقد لوحظت أكبر فجوة بين مؤيدي هذا التدخل ومعارضيه في المغرب.

وتعد مشاركة المواطنين ضرورية لضمان نجاح التزام حيوي آخر، ألا وهو التزام الشركات. فعلى سبيل المثال، لتعزيز الحوافز المقدمة للشركات لتحويل أنشطتها، خاصة من خلال تقديم منتجات أكثر مراعاة للبيئة، يجب أن يكون المستهلكون على استعداد لشرائها أو تكييف عاداتهم الاستهلاكية وفقا لذلك.

وسيركز الفرع الثالث من هذا التقرير على وجه التحديد على دور الشركات في الدفع بالتحول الضروري لاقتصادات شمال أفريقيا.

3- الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمل المناخي: الدعوة إلى حوكمة مؤسسية مستدامة

3-1 الدور الحاسم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في شمال أفريقيا والأسواق الناشئة

تعد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أطرافا فاعلة مهمة في الانتقال إلى اقتصادات مستدامة، لأنها تشكل أغلبية الشركات في شمال أفريقيا. ويشكل تغير المناخ تحديات وفرصا للقطاع الخاص، وهو ما يؤثر على الشركات في مختلف الصناعات.

وتتعرض العديد من قطاعات الأعمال لمخاطر وضغوط متعلقة بالمناخ، بما في ذلك ما يلي:

- ضرورة الحد من الآثار البيئية، لا سيما انبعاثات غازات الدفيئة.
- قلة الموارد والمواد الخام وتكلفتها، مثل ندرة المياه أو ارتفاع تكلفة بعض المعادن، بسبب زيادة الطلب العالمي

على مستلزمات الانتقال الطاقوي.

- الآثار المباشرة للظواهر الجوية القصوى على البنية التحتية والأصول المادية.
- التأثير على صحة العمال وإنتاجيتهم، لا سيما في قطاعات مثل الزراعة والسياحة والنقل، حيث يكون التعرض للتغيرات البيئية مباشرا.
- إعمال قواعد تنظيمية بيئية جديدة، لا سيما في أسواق التصدير (مثل آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون التي أنشأها الاتحاد الأوروبي مؤخرا).
- التحولات في سلوك المستهلكين، مثل التغيرات التي تطرأ على أنماط السياحة أو تفضيلات استهلاك الطاقة.
- تطور توقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الشركات الكبرى أو الشركات متعددة الجنسيات، التي تتأثر بشكل متزايد بالاعتبارات البيئية والتغيرات التنظيمية، وهو ما قد يجعلها تضع معايير جديدة لمورّديها.

واستنادا إلى شركة ماكينزي وشركاؤه للاستشارات الإدارية،[33] فإن الصناعات التي ستشهد أهم التغييرات في إطار الانتقال إلى اقتصاد خال من الانبعاثات هي الصناعات ذات الانبعاثات العالية، والتي تمثل حوالي 20 في المائة من الإيرادات العالمية. ومن المتوقع أن ينخفض استخدام الفحم المرتبط بالطاقة بشكل حاد ويتوقف إلى حد كبير بحلول عام 2050، بينما يُتوقع انخفاض إنتاج النفط والغاز بنسبة 55 و70 في المائة على التوالي. وهذا يشكل تحديا خاصا لبلدان مثل الجزائر وليبيا، حيث تعتبر هذه القطاعات مركزية في الاقتصاد.

ويمكن لصناعتي الصلب والأسمنت، وكلتاهما مهمة في شمال أفريقيا، خفض انبعاثاتهما باعتماد تقنيات احتجاز الكربون أو التحول إلى أساليب إنتاج بديلة وأنواع وقود منخفضة الانبعاثات، مثل الهيدروجين. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه التغييرات قد يزيد من تكاليف الإنتاج بأكثر من 30 في المائة بحلول عام 2050 مقارنة بالمستويات الحالية، رغم أن الابتكار المستمر قد يساعد في تخفيف هذه التكاليف. وعلى المنوال نفسه، يمكن لقطاع البناء أن يساهم في خفض الانبعاثات من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والاستعاضة عن الوقود الأحفوري بأنظمة تدفئة وطهي منخفضة الانبعاثات.

وتؤدي الشركات دورا حاسما في الاستدامة من خلال التعرف على الروابط بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويمكّنها هذا الوعي من تلبية الاحتياجات المجتمعية الحالية دون المساس بموارد الأجيال القادمة، مع تضمين الاستدامة في قراراتها الاستراتيجية والتشغيلية.

ولتحقيق ذلك، يمكن للشركات دمج تقنيات تتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد، وتنفيذ أطر الإبلاغ عن الاستدامة، وتقديم منتجات وخدمات مستدامة وتوليفات من المنتجات والخدمات المستدامة. ويمكنها أيضا تحسين

(33) McKinsey and Company, *The Net-Zero Transition: What it Would Cost, What it Could Bring*, 2022.

ممارساتها في مجال الإدارة لتعزيز رفاه الموظفين[34] والمساهمة في الاستدامة من خلال إدارة سلاسل الإمداد بمسؤولية والحد من بصمة الكربون ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وعلاوة على ذلك، يمكن للشركات تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عن طريق تقليل النفايات والتلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتطوير منتجات وخدمات مقاومة لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكنها إيجاد محاصيل مقاومة للجفاف أو بنية تحتية مصمَّمة لتحمُّل الفيضانات.[35] ويمكن أن يؤدي الاستثمار في البحث والتطوير من أجل الدفع بالابتكار، مثل تطوير حلول الطاقة المتجددة والممارسات الزراعية المستدامة، إلى تعزيز جهود الاستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن التواصل مع أصحاب المصلحة في حوار مفتوح يسمح للشركات بفهم الشواغل المتعلقة بالاستدامة بشكل أفضل ودمج مختلف الآراء في عمليات اتخاذ القرار.

وفي مشهد اقتصادي سريع التطور، يجب على الشركات تكييف أطرها التشغيلية والاستراتيجية لمواجهة تحديات تغير المناخ مع اغتنام الفرص الناشئة. فقد أصبح دمج العوامل المتعلقة بالمناخ في التخطيط المالي الاستراتيجي وعملية تخصيص رأس المال أمرا ضروريا بشكل متزايد. ويتطلب ذلك تحولا أساسيا في استراتيجيات القطاع الخاص، لا سيما في إعادة تشكيل نماذج الأعمال التجارية للتخفيف من المخاطر المالية المرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

ففي القطاع الزراعي مثلا، قد تنطوي عملية إعادة التشكيل هذه على تقليل الاعتماد على المدخلات التي تستهلك الوقود الأحفوري بكثافة، مثل الأسمدة التقليدية، تحسُّبا لبدء العمل بآليات تسعير الكربون. كما تتطلب التكيفَ مع الانخفاض الذي يشهده استهلاك اللحوم، وتنفيذ تدابير إلزامية للحفاظ على المياه، والامتثال للوائح المنظِّمة لاستخدام الأراضي، والتي ما فتئت تتطور، والتكيف مع التخفيضات المحتملة في دعم الممارسات الزراعية عالية الانبعاثات.

وعلى نحو مماثل في قطاع السياحة، يمكن أن تشمل إعادة التنظيم الاستراتيجي تحويل التركيز بعيدا عن الوجهات المعرَّضة بشدة لتأثيرات المناخ إلى مواقع أكثر قدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، قد تحتاج الشركات إلى تكييف عروض خدماتها لمواءمتها مع تفضيلات المستهلكين المتغيرة، وبالتالي التخفيف من مخاطر الانتقال.

ويتعين على القطاع الخاص تكييف نماذج أعماله بشكل استباقي للتغلب بفعالية على مخاطر تغير المناخ، سواء المادية منها أو تلك المتعلقة بالتحول. ولن يقلل هذا التكييف الاستراتيجي من تعرض الشركات للاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ فحسب، بل سيمكّنها أيضا من اغتنام الفرص الناشئة في قطاع التكيف مع المناخ.

وتسير نماذج الأعمال الجديدة جنبا إلى جنب مع الحوكمة المؤسسية المستدامة. ويساعد هذا المزيجُ الشركاتِ على الازدهار على المدى الطويل، ويشجع مشاركةَ أصحاب المصلحة بشكل أكبر ويعزز الشفافية. وتتماشى نُهج الأعمال التجارية التي تركز على الاستدامة بشكل جيد مع مبادئ الإدارة المسؤولة والحفاظ على البيئة. ويؤكد كلا المبدأين على أهمية الانفتاح والمساءلة، وهما أمران حاسمان للامتثال للوائح التنظيمية وبناء ثقة الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، تشجِّع نماذج الأعمال هذه الابتكارَ وكفاءة استخدام الموارد، وهما محركان مهمّان لمواجهة تحديات الاستدامة وتقليل التكاليف التشغيلية. ولا يحسّن ذلك سمعة الشركة وميزتها التنافسية فحسب، بل يجذب أيضا المستثمرين الذين يمنحون

(34) Rodrigo Lozano, "Proposing a definition and a framework of organisational sustainability: a review of efforts and a survey of approaches to change", *Sustainability*, vol. 10, No. 4, 2018, p. 1157.

(35) UNEP, *Climate Change: Business Risks and Opportunities - the Role of Private Sector Adaptation*, 2022.

الأولوية للمسؤولية الاجتماعية. وبدمج هذه النُّهج مع الإدارة المسؤولة، تكون الشركات في وضع أفضل لتحقيق النجاح المالي مع إحداث تأثير مجتمعي إيجابي.

وأخيرا، هناك العديد من الخطوات العملية التي يمكن للشـــركات اتخاذها للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من المخاطر المرتبطة به. وتشمل هذه الخطوات، أولا إجراء تقييم لمخاطر تغير المناخ؛ وثانيا، وضع خطة للتكيف مع تغير المناخ؛ وثالثا، الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ ورابعا، التعاون مع أصحاب المصلحة؛ وخامسا، الإبلاغ عن مخاطر تغير المناخ وإجراءات التكيف معه.

ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات، لن تتمكن الشركات من حماية عملياتها فحسب، بل يمكنها أيضا المساهمة في بناء مجتمعاتٍ أكثرَ قدرة على الصمود ومستقبلٍ أكثرَ استدامة.

الإطار 3 :

بعض الأمثلة في الأسواق الناشئة

تقدم دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية عدة أمثلة لشركات نجحت في اعتماد ممارسات الاستدامة في الأسواق الناشئة:

- شـــركة رائدة في منتجات التجميل المســـتدامة، حيث تتزود مجموعة 'إيكوس' التابعة لها بالمواد الطبيعية من غابات الأمازون بشكل مستدام.
- 'يونيليفر (Unilever)'، التي تروج للممارسات الزراعية المستدامة في الهند.
- 'بي واي دي (BYD)'، وهي شركة صينية رائدة في صناعة السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة، تستثمر بكثافة في البحث والتطوير للتوصل إلى منتجات فعالة ومستدامة وتتّبع ممارسات الاستدامة.
- شركة أغذية عضوية صينية قلّلت من النفايات وحسّنت ظروف العمل وزادت من استخدام الطاقة المتجددة من خلال اعتماد برنامج للاستدامة. وأدى ذلك إلى زيادة مبيعاتها وتحسين سمعتها وجذب عملاء جدد.
- شركة تشيكية لمواد البناء قللت من النفايات وحسّنت ظروف العمل وعززت استخدام الطاقة المتجددة من خلال تنفيذ برنامج استدامة. وأدت هذه التغييرات إلى خفض تكاليفها وزيادة إنتاجيتها وتحسين سمعتها.
- شركة سياحية في بيرو تدير فندقين صغيرين بالقرب من 'ماتشو بيتشو' وفي غابات الأمازون المطيرة في مقاطعة مادري دي ديوس، وتتعاون مع المجتمعات المحلية والحكومة والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين وأصـــحاب المصـــلحة الآخرين. وقد مكَّنها هذا النهج من تأمين عقود إيجار أراض وتراخيص لفترات أطول من أجل التوسع، مع الحفاظ على دعم قوي من المجتمع المحلي.

(أ) International Finance Corporation, *Developing Value: the Business Case for Sustainability in Emerging Markets* (London: SustainAbility, 2022).

وهناك عوامل متعددة تزيد من الأهمية المتنامية للاستدامة بالنسبة للشركات في شمال أفريقيا وفي الأسواق الناشئة بشـــكل عام، من بينها تزايد وعي المســـتهلكين بالآثار البيئية والاجتماعية لمشـــترياتهم والطلب المتزايد على خيارات أكثر اســـتدامة. وبالإضـــافة إلى ذلك، صـــار الشـــركاء التجاريون والمســـتثمرون والهيئات التنظيمية يركزون بشـــكل أكبر على الاســـتدامة. بل إن بعض المســـتثمرين يســـحبون اســـتثماراتهم من الشـــركات التي لا تفي بمعايير محددة في المجال البيئي

والاجتماعي والحوكمة في سياق لوائح تنظيمية بيئية واجتماعية أكثر صرامة. فعلى سبيل المثال، ستؤثر اللوائح التنظيمية الجديدة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في أوروبا وضريبة الكربون عبر الحدودية بلا شك على الصادرات من شمال أفريقيا.

وتواجه شركات الأسواق الناشئة، التي تعمل في كثير من الأحيان في قطاعات كثيفة الانبعاثات مثل الصلب والكيماويات ومعدات النقل، تحدياتٍ خطيرةً في مجال الاستدامة. ويعني عدم مشاركة العديد من شركات الأسواق الناشئة الكبرى في الاكتتابات العامة أن لديها خبرة أقل في الإفصاح عن البيانات والممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وعلاوة على ذلك، فإن غياب الأساليب المقبولة عالميا لتقييم الأداء في هذا المجال في الأسواق الناشئة يزيد من تعقيد جهودها في مجال الاستدامة.

ومع ذلك، فإن منح الأولوية للاستدامة يمكن أن يكون مفيدا للشركات في شمال أفريقيا والأسواق الناشئة. وسيمنحها القيام بذلك قدرة تنافسية من خلال التميز عن غيرها، حيث ستزيد المنتجات أو الخدمات المستدامة التي توفرها رضا العملاء وولاءَهم. ومن أهم المزايا كذلك أن دخول أسواق جديدة يتطلب منتجات مستدامة وجذب المستثمرين الذين يركزون على الشركات الماهرة في إدارة المخاطر والفرص في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وفي الواقع، ستصبح المشاركة الناجحة في سلاسل القيمة تحديا متناميا يواجه شركات شمال أفريقيا إذا لم تعتمد الممارسات المراعية لتلك الأبعاد.

ومع أن تنفيذ تلك التغييرات ينطوي على تكاليف وتحديات كبيرة، إلا أن المؤسسات التي لا تقلل من تأثيرها البيئي تواجه خطر الاستبعاد من سلاسل القيمة، بينما تسعى الشركات الكبيرة إلى إزالة الكربون من مدخلاتها وإنتاجها. وعلاوة على ذلك، بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما توفر عناصر أساسية في سلاسل التوريد، فلا يمكن للشركات الكبيرة تحقيق أهداف إزالة الكربون دون أن يبذُل مورِّدوها جهودا جماعية لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، ترى شركة 'بيبسي كو' أن 92 في المائة من انبعاثات الكربون تأتي من خارج عملياتها هي، في حين أن 8 في المائة فقط من مورِّديها لديهم غايات مناخية معتمدة علميا.[36] وسيكون فهم وجهات نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يتعلق بتغير المناخ وتحديد العوائق التي تواجهها في تنفيذ إجراءات مناخية أمرا بالغ الأهمية في زمن يعمل فيه العالم على إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي.[37] وتحتاج الشركات التي تهدف إلى خفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030 إلى إشراك الموردين والعملاء في مختلف القطاعات لتحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات، وتعزيز نهج تعاوني لبلوغ أهداف المناخ العالمية وضمان مستقبل مستدام.[38]

ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، تستمد الشركات الكبيرة أكثر من 80 في المائة من انبعاثات الكربون من سلاسل التوريد. ومع ذلك، ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 9 من كل 10 شركات في جميع أنحاء العالم، فسيكون أيضا للجهود التي تبذلها لإزالة الكربون تأثير كبير على المساعي الرامية لتحقيق اقتصاد قائم على صافي انبعاثاتٍ صفري.[39]

---

(36) Financial Times, "PepsiCo squares up to supply chain emissions challenge", 22 February 2022.

(37) World Trade Organization, "Small business and climate change", MSME research note No. 3 (Geneva, 2022).

(38) Maria Mendiluce, Johan Falk and Kristian Rönn, "How big businesses can help their suppliers cut emissions," Harvard Business Review, 8 April 2022.

(39) World Trade Organization, "Small business and climate change".

وقد سلط المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء على الترابط بين سلاسل التوريد وفرص العمل المناخي التي تتيحها، مثل إزالة الكربون والحلول القائمة على الطبيعة مثل الزراعة المستدامة.[40] وخلُص المنتدى إلى أن سلاسل التوريد العالمية الثماني المسؤولة عن أكثر من 50 في المائة من الانبعاثات العالمية يمكن أن تخفِّض حوالي 40 في المائة من تلك الانبعاثات من خلال تغييرات بسيطة وميسورة التكلفة، مثل الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير واستخدام الطاقة المتجددة، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة في التكاليف ولا إلى انخفاضٍ في الكفاءة.

وينشأ الأثر البيئي للأنشطة البشرية من أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك التي يعزز بعضها بعضا. فمن منظور الإنتاج، يتم تحديد التأثير البيئي (بما في ذلك التأثير على المناخ) من خلال نوع السلع المنتجة؛ وبصمة المواد التي تخلفها البضائع، بما في ذلك استخراج المواد الخام؛ وأساليب الإنتاج أو التقنيات المستخدمة؛ والنقل؛ وإدارة نهاية العمر الافتراضي للسلع المنتجة؛ وأحجام الإنتاج.

لكن معالجة تغير المناخ لا تتعلق فقط بتقليل بصمة الشركات في المحيط الحيوي، بل يتعلق الأمر أيضا بإعادة تعريف دور الشركات في الاقتصاد، وعلى نطاق أوسع، في المجتمع. ويشمل ذلك إيجاد نماذج جديدة للازدهار الاقتصادي تتماشى مع احترام حدود الكوكب. ويتطلب تحقيق ذلك تحوّلًا في الحوكمة المؤسسية.

2-3 ضرورة إحداث تحول في حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد حظي السؤال المركزي المتعلق بدور الشركات، الذي لا يهم البلدان النامية فقط، بل البلدان المتقدمة أيضا، بالاهتمام منذ ثمانينيات القرن الماضي في سياق النقاش بشأن 'حدود النمو'.[41] وتم اعتماد نهج قائمٍ على الأنظمة لدراسة إخفاقات الشركات في الحفاظ على الأنظمة الطبيعية. وتم التشكيك في الغرض من الشركات نفسها، وترتبط هذه المساءلة في النهاية بحوكمة الشركات. ولذلك، تركز الحوكمة المؤسسية المستدامة على كيفية تحوُّل الشركات لتتماشى مع استدامة النماذج الاقتصادية. وهي تدعو إلى تحقيق توازن بين القيادة والإدارة لتحقيق نتائج على المديين القصير والطويل، مع مراعاة المسؤولية داخل الشركة وخارجها على حد سواء.[42]

1-2-3 الحوكمة المؤسسية المستدامة

مر تطور الاستدامة بثلاث مراحل. ففي البداية، قَدَّم التعريفُ المقترح في تقرير 'مستقبلنا المشترك' إطارا معياريا للابتكارات العالمية في مجال الحوكمة. وأعقب ذلك ظهور النموذج ثلاثي المنحى، الذي دعا إلى تقييم المؤسسات على أساس معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية. وفي الآونة الأخيرة، أُدرجت المعايير البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة كأداة تمكِّن المستثمرين من تقييم الشركات من حيث الاستدامة. وقد جعل هذا التطور من الاستدامة نموذجا استراتيجيا لمواجهة تحديات اجتماعية مثل تغير المناخ وأزمات الديون الوطنية. وهو يسمح للشركات بتجاوز المفاضلات التقليدية، التي قد توحي بأن هناك تعارضا بين الاستدامة والربحية، ويمكّنها بدلا من ذلك من إيجاد أساليب لدمج الاستدامة في

(40) World Economic Forum, "Net-zero challenge: the supply chain opportunity", Insight Report, January 2021.

(41) Donella H. Meadows and others, *The Limits to Growth* (New York, Universe Books, 1972).

(42) Michelle Adams and others, "How corporate social responsibility can be integrated into corporate sustainability: a theoretical review of their relationships", *International Journal of Sustainable Development and World Ecology*, vol. 25, No. 8 (2018).

استراتيجياتها بطرائق تُنتج قيمة اقتصادية واجتماعية.[43]

وتتجاوز الاستدامة على مستوى الشركات المسؤوليةَ الاجتماعية للشركات، فهي تتطلب إحداث تحول جذري في نماذج الأعمال التجارية لمواءمتها مع النظم الاقتصادية المستدامة. ويتضمن ذلك تحقيق التوازن بين القيادة والإدارة لتحقيق نتائج على المديين القصير والطويل مع الحفاظ على المساءلة داخل الشركة وخارجها.[44]

وتُدمِج الاستدامةُ التجارةَ والقطاع المالي في عملية إيجاد القيمة، وذلك بثلاثة أبعاد أساسية، وهي: البيئي والاجتماعي والاقتصادي. ويركز البعد البيئي على الحفاظ على استقرار النظام البيئي وقدرته على الصمود، وهما أمران أساسيان لرفاه الإنسان. وتكفُل الاستدامة الاجتماعية حماية حقوق الإنسان، والحصول على المستحقات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز الحكم الرشيد. وأخيرا، تتناول الاستدامة الاقتصادية الأسس المالية اللازمة لمجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود.

ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في التحول من التركيز على المدى القصير المدفوع بالربح إلى الأهداف على المدى الطويل التي تعزز استقرار النظام البيئي والاستدامة الاقتصادية. ويتطلب هذا التحول إعادة النظر في هياكل الشركات والأطر القانونية لتحقيق نتائج أفضل. ومن أهم جوانب هذا التحول تعديل الخصائص الأساسية للشركة بما يتماشى مع هذه الأهداف الشاملة، وبالتالي تعزيز الحوكمة المؤسسية المستدامة.

ويستكشف الفرع 3-2-2 الطرائق التي يمكن للشركات من خلالها دمج الاستدامة في حوكمتها. ويمكن الاطلاع على لمحة عامة عن مختلف نظريات الحوكمة المؤسسية في المرفق الملحق بهذا التقرير.

3-2-2 كيف يمكن للشركات دمج الاستدامة في حوكمتها؟

في سبيل تعزيز الاستدامة، يجب على الشركات اتباع عملية دورية تشمل الالتزام والقيادة والتنفيذ والتواصل. فعلى مدى العقدين الماضيين، انتقلت الأبحاث من الأسئلة الشاملة، مثل كيفية تأثير الشركات على المجتمع، إلى تحقيقات أكثر تحديدا في العوامل الداخلية التي تحفِّز إجراءات الاستدامة. وكان أحد مجالات التركيز المهمة هو تكوين مجلس إدارة الشركة وتأثيره على ممارسات الاستدامة.

ونتيجة لذلك، تطورت المواضيع الرئيسية التي تتناولها دراسات الاستدامة على مستوى الشركات من مفاهيم عامة مثل 'المسؤولية الاجتماعية' و'الإبلاغ عن الاستدامة' إلى جوانب أكثر دقة من الحوكمة، بما في ذلك 'تكوين مجلس الإدارة' و'حجم مجلس الإدارة' و'المديرين المستقلين' و'التنوع الجنساني في مجالس الإدارة'.

ويعد التزام المستويات الإدارية العليا أمرا بالغ الأهمية، بدءا من رؤية واضحة مضمَّنة في الاستراتيجية الشاملة للشركة. ويجب أن يكون ذلك متبوعا بإنشاء لجنة معنية بالاستدامة لتوجيه المبادرات ووضع أهداف محددة ورصد التقدم نحو تحقيقها. ويجب على مجالس الإدارة إدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في استراتيجيات

(43) Markus Beckmann, Stefan Hielscher and Ingo Pies, "Commitment strategies for sustainability: how business firms can transform trade-offs into win-win outcomes", *Business Strategy and the Environment*, vol. 23, No. 1 (January 2014).

(44) Michelle Adams and others, "How corporate social responsibility can be integrated into corporate sustainability".

الشركات، وذلك من خلال الاستعراضات السنوية للأداء وللمسائل الجوهرية، بمعنى العوامل الأكثر أهمية بالنسبة إلى الشركة، ودمج العوامل ذات الصلة بالمجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في تخصيص رأس المال وتطوير الأعمال والابتكار.

ولضمان إدراج المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة، يجب على مجالس الإدارة تضمين هذه الاعتبارات صراحة في التخطيط الاستراتيجي وعند تحديد الغايات وتقييم الأداء وفي التعويضات التي يتقاضاها المسؤولون التنفيذيون. ويجب عليها أيضا الموافقة على بيانٍ لأهداف الشركة يعكس الأولويات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، وبناء الخبرة في أهم القضايا المتعلقة بهذا المجال بالنسبة لميدان عملها، واعتماد نهج مناسب لنضج الشركة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة ولسياقها العملي.(45)

وتشمل المرحلة التالية وضع السياسات والتدريب لتضمين الاستدامة في جميع وظائف الشركة، بما في ذلك إنشاء آليات الإبلاغ وربط ما يتقاضاه الموظفون من تعويضات بأدائهم في مجال الاستدامة. وأخيرا، يُعدّ التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة أمرا بالغ الأهمية لمواءمة جهود الاستدامة مع التوقعات الخارجية. ثم إن استخدام المعايير الدولية أو تلك المعتمدة في قطاع بعينه لإجراء المقارنات وتَوَخِّي الشفافية من شأنه أن يعزز التزام الشركة بممارسات تجارية مسؤولة. ولا يعزز هذا النهج المنظم مبادرات الاستدامة فحسب، بل يبين أيضا التزام الشركة الراسخ بالحوكمة المسؤولة.(46)

ويمكن للشركات دمج الاستدامة البيئية في حوكمتها المؤسسية من خلال:(47)

- توزيع السلطة والموارد بين مختلف الأطراف في الشركات، مثل المالكين والإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين، مع إدارة تضارب المصالح بشكل فعال.
- وضع خطة استدامة بيئية مفصلة ومتماسكة تتماشى مع استراتيجية الأعمال العامة للشركة.
- إنشاء لجنة معنية بالاستدامة على مستوى مجلس الإدارة للإشراف على المبادرات البيئية للشركة.
- دمج مقاييس الاستدامة البيئية في هياكل التعويضات التي يتقاضاها المسؤولون التنفيذيون لتحفيز التزام القيادة.
- التواصل مع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك المستثمرون والموظفون والعملاء، للإلمام بتوقعاتهم ومخاوفهم في ما يتعلق بالاستدامة البيئية.
- تنفيذ أنظمة خاصة بالإدارة البيئية لمراقبة الأداء البيئي للشركة وتحسينه.
- توفير التدريب للموظفين في مجال الاستدامة لإذكاء الوعي وتعزيز ثقافة الممارسات المسؤولة بيئيا.

(45) Boston Consulting Group and Institut européen d'administration des affaires, "The BCG-INSEAD board ESG pulse check", 2022.

(46) Alice Klettner, Thomas Clarke and Martijn Boersma, "The governance of corporate sustainability: empirical insights into the development, leadership and implementation of responsible business strategy", *Journal of Business Ethics*, vol. 122, No. 1 (June 2013).

(47) Ruth Aguilera and others, "The corporate governance of environmental sustainability: a review and proposal for more integrated research", *Journal of Management*, vol. 47, No. 6 (February 2021).

وينبغي للشركات اعتماد نهج شامل للحوكمة المؤسسية، ودمج الاستدامة البيئية في عمليات اتخاذ القرار، وضمان توافق المبادرات الخضراء مع استراتيجية عملها الشاملة.

وترى منظمة 'مبادرة الإبلاغ العالمية' أن الإبلاغ عن الاستدامة يساهم في التنمية المستدامة[48] من خلال توفير إطار للشركات للكشف عن ممارساتها في مجال الاستدامة، وبالتالي يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد قامت الصايغ وآخرون[49] بتحليل بيانات من 42 بلدا على مدى ست سنوات ووجدوا علاقة إيجابية بين الإبلاغ عن الاستدامة والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يشيرون إلى أن الإبلاغ عن الاستدامة يمكِن أن يكون بمثابة حلقة وصل بين الحوكمة الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد النتائج الواردة في تقريرهم على ضرورة قيام الهيئات الإدارية وأصحاب القرار بتكييف نماذج الحوكمة وفرض تدابير أكثر صرامة على الشركات التي لا تبلّغ عن الاستدامة، وبالتالي تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3-2-3 فوائد الحوكمة المؤسسية المستدامة

وفقا لدراسات استقصائية أجراها 'الاتفاق العالمي للأمم المتحدة'، فإن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنظر حاليا إلى البرامج المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة على أنها نفقات غير ضرورية ولا تعترف بفوائدها المحتملة. والواقع أن أقل من نصف الشركات التي يقل حجم مبيعاتها عن 25 مليون دولار تبلّغ عن أدائها في مجال الاستدامة.[50]

وهناك بعض الحجج التي تُساق ضد منح الأولوية للعوامل البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في استراتيجية العمل. ومن الشواغل التي تُذكر عادة أن ذلك قد يكون على حساب الأداء المالي. ومن الأسباب الأخرى المذكورة أن هذه العوامل يصعب قياسها وقد لا تؤثر بشكل مباشر على النتائج المالية. كما يجادل البعض بأن منح مثل هذه العوامل الأولوية قد يتعارض مع واجب الشركة المتمثل في زيادة القيمة المرتبطة بمصالح المساهمين إلى أقصى حد ممكن.

وهناك اعتراف متزايد بأن العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة تكتسي أهمية حيوية في القيمة المضافة لحاملي الأسهم على المدى الطويل، حيث تمكِّن الشركات من توليد قيمة مستدامة. ويساعد دمج تلك المعايير الشركات على إدارة المخاطر ذات الصلة، وتحسين الأداء المالي، وتعزيز السمعة، وجذب المواهب، وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة. ومن خلال دمج هذه العوامل في عملية اتخاذ القرار، يمكن للشركات إيجاد فرص تجارية جديدة وتقليل التكاليف وتحسين الأداء المالي على المدى الطويل.

وقد وجدت العديد من الدراسات أن دمج تلك العوامل يؤثر إيجابا على أداء الشركات. ووجد نصر الزمان

(48) Global Reporting Initiative. Available at www.globalreporting.org/public-policy-partnerships/sustainable-development/sdg-initiatives/ (accessed in August 2024).

(49) Maha Faisal Alsayegh and others, "The role of sustainability reporting and governance in achieving Sustainable Development Goals: an international investigation", *Sustainability*, vol. 15, No. 4 (February 2023).

(50) United Nations Global Compact, "SME engagement strategy 2021-2023" (New York, 2022).

وآخرون[51] في دراستهم لشركات من بلدان متقدمة وناشئة على حد سواء أن الأداء الجيد في تلك المجالات في الشركات المراعية للبيئة يؤثر بشكل إيجابي على ربحيتها، وقد يزيد أيضا من قيمتها السوقية، وهو ما يدعم نظرية أصحاب المصلحة. غير أن الأثر المالي لهذا الأداء في الشركات المراعية للاعتبارات البيئية في البلدان الناشئة لا يزال ضئيلا وغير جازم، وبالتالي فهناك حاجة إلى مزيد من التركيز على الاستراتيجيات والمبادرات ذات الصلة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في تلك البلدان. وتشير الدراسة إلى أن أهمية الأداء في تلك المجالات معترف بها على نطاق أوسع في أسواق البلدان المتقدمة، حيث يكون له تأثير أقوى على الأداء المالي للشركات في تلك البلدان مقارنة بشركات الأسواق الناشئة.

ووجد شيونغ باي وآخرون [52] في دراسة استندوا فيها إلى بيانات مجمَّعة من شركات في الصين، أن الأداء القوي في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة من قبل الشركات المدرجة يمكن أن يقلل من قيود التمويل التي تواجهها. ويشجع هذا الأداء المستثمرين المؤسّسِيين على زيادة حيازاتهم، وهو ما يبعث بإشارات إيجابية في السوق ويخفف من تحديات التمويل. ولاحظوا أيضا أن المستثمرين المؤسّسيين يفضلون الاستثمارات التي تركز على البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، وأن الأداء الجيد المتعلق بهذه الجوانب يمكن أن يزيد من تحملهم لضُعف الأداء التشغيلي المؤقت.

وتُقدم ويلان وآخرون[53] أدلة تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين أداء الشركات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة من جهة والنتائج المالية من جهة أخرى. كما يُوضِّحون أن لزيادة الوعي بتلك الأبعاد و'الاستثمار المؤثر' تأثيرا على هذه العلاقة، حيث يمنحها عددٌ متزايد من المستثمرين والشركات الأولويةَ في عمليات صنع القرار لديهم.

وفي تقرير بعنوان 'تطوير القيمة'،[54] يستند إلى 240 حالة واقعية في 60 بلدا، يسلط مركز الأبحاث 'سَستين ابيليتي' (SustainAbility) و'مؤسسة التمويل الدولية' و'معهد إيثوس' الضوء على الجدوى الاقتصادية للاستدامة في الأسواق الناشئة. ويحدد التقرير الفوائد المحتملة، من زيادةٍ في المبيعات وخفضٍ للتكاليف وتقليلٍ للمخاطر، التي يمكن تحقيقها من خلال تحسين الحوكمة المؤسسية، والممارسات البيئية، والاستثمارات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن أن يؤدي اعتماد نُهُج مستدامة في الأنشطة التجارية إلى تعزيز الإيرادات من خلال تحسين البيئة والاقتصاد المحلِّيين، مع التركيز بشكل خاص على خفض التكاليف ونمو المبيعات في الأسواق الناشئة. ويمكن للشركات، بغض النظر عن نوعها أو المنطقة التي تنشط فيها، تحقيقُ مكاسب مالية من خلال تقليل الآثار البيئية وتحسين ظروف مستخدميها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تقليل استهلاك الطاقة والمياه وتحسين ظروف العمل إلى وفورات كبيرة في التكاليف وزيادة إنتاجية الموظفين وانخفاض معدلات تبدل الموظفين.

وعلاوة على ذلك، أبلغ أكثر من نصف الشركات الأفريقية الصغيرة التي أَدمجت الاستدامة في عملياتها عن

---

(51) Nasruzzaman Naeem, Serkan Cankaya and Recep Bildik (2022), "Does ESG performance affect the financial performance of environmentally sensitive industries? A comparison between emerging and developed markets", *Borsa Istanbul Review*, vol. 22, Supplement 2 (December 2022).

(52) Bai Xiong and others, "ESG performance, institutional investors' preference and financing constraints: empirical evidence from China", *Borsa Istanbul Review*, vol. 22, Supplement 2 (December 2022).

(53) Tensie Whelan and others, "ESG and financial performance: uncovering the relationship by aggregating evidence from 1,000 plus studies published between 2015–2020" (New York University, 2021).

(54) SustainAbility, IFC and Ethos Institute, *Developing Value: The Business Case for Sustainability in Emerging Markets*, (London, SustainAbility, 2022).

تحسُّن في الإنتاج وجودة في المنتجات، ووصول إلى أسواق جديدة، وانخفاض في تكاليف المدخلات، وتحسّن في فرصها في الحصول على تمويل أخضر.[55]

وبالإضافة إلى تحسين الأداء المالي، يمكن للالتزام بمراعاة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة أيضا تعزيز قدرة الشركات على الصمود من خلال الحد من المخاطر بعدة أساليب.[56] وعندما يتحاور المستثمرون مع الشركات بشأن القضايا المتعلقة بالمجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، فإنهم يساعدون على تحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على سمعة الشركة أو عملياتها أو استقرارها المالي والتخفيف من حدتها.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد المشاركة في استراتيجيات خفض الكربون الشركات على معالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ، مثل تغير القواعد التنظيمية أو التهديدات المادية الناجمة عن تغير المناخ. وتؤدي إدارة هذه المخاطر بشكل استباقي إلى تقليل احتمالات وقوع أحداث سلبية، مثل الكوارث البيئية أو فضائح الحوكمة، مع تحسين الأداء في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في الوقت نفسه، وجذب الاستثمار، وتقليل المخاطر القانونية.

ويبين التزام الشركات بمراعاة المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة أيضا التزامها بممارسات الاستدامة، وهو ما قد يعزز ثقة المستثمرين ويخفِّض الكلفة المالية ويحسِّن الأداء المالي على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، من خلال الانخراط بنشاط مع الشركات بشأن ممارسات الاستدامة، يعزز المستثمرون التزامهم بالاستثمار المسؤول ويشجعون الشركات على التمسك بالمعايير البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، وهو ما يعود بالفائدة عليهم وعلى الشركات على حد سواء.

3-2-4العقبات والتحديات التي تعترض الحوكمة المؤسسية المستدامة

هناك عدة عوامل تعرقل الشركات عن تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة بشكل كامل، ومن بينها: قلة المعرفة أو البيانات أو القدرات؛ تعقيد الإدارة؛ عدم مبالاة مجلس الإدارة؛ عدم ترجمة النوايا إلى أفعال؛ إزاحة المبادرات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة من سلّم الأولويات؛ استراتيجيات خاطئة على المدى الطويل؛ هفوات في مراقبة التنفيذ؛ جمود في صنع القرار؛ إهمال التفاصيل المهمة.

وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي يؤديه التزام مجلس الإدارة بهذا التوجه، يبدو أن الافتقار إلى الكفاءة يشكل عائقا رئيسيا أمام الحوكمة المؤسسية المستدامة. وقد كشفت دراسة استقصائية أجرتها 'مجموعة بوسطن الاستشارية' و'المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال' عام 2022[57] أن أقل من نصف أعضاء مجالس الإدارة يعتقدون أن مجالس إدارتهم تمتلك خبرة كافية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة لمحاسبة الإدارة بشكل فعال والإشراف على تنفيذ السياسات البيئية والاجتماعية وفي مجال الحوكمة. وتشير هذه النتيجة إلى أنه على مجالس الإدارة إعادة تقييم مناهج الحوكمة التي تتبعها في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، وتوسيع معارفها وخبراتها فيه، وتخصيص المزيد من الوقت للتفكير الاستراتيجي في القضايا المتعلقة به.

(55) International Trade Centre, *SME Competitiveness Outlook 2021: Empowering the Green Recovery* (Geneva, 2021).

(56) Andreas Hoepner and others, "ESG shareholder engagement and downside risk", ECGI Working Paper Series in Finance, No. 2020/671 (Brussels, European Corporate Governance Institute, 2023).

(57) Boston Consulting Group and Institut européen d'administration des affaires, "The BCG-INSEAD board ESG pulse check", 2022.

وتسلطُ الكتابات الضوء على العديد من التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دمج مبادئ الاستدامة في عملها، بما في ذلك عدم التركيز على تغير المناخ والرقمنة. وتبرُز هذه التحديات بشكل خاص في الاقتصادات الناشئة، حيث يقود الشركاتِ في الغالب أفرادٌ يديرون جميع جوانب العمليات. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية الموارد، وقلة المعرفة والخبرة، وصعوبات في قياس تأثير مبادرات الاستدامة.[58]

والقيود المرتبطة بالموارد تجعل العملَ المناخي صعبا بشكل خاص بالنسبة إلى الشركات الصغيرة، كما كشفت عنه دراسة استقصائية أجراها 'مركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل المناخي' (SME Climate Hub).[59] فرغم جهود تلك الشركات لخفض استهلاك الطاقة (82 في المائة)، وتثقيف الموظفين (64 في المائة) وتحسين المرافق (52 في المائة)، أفاد أكثر من ثلثيها بأنها تفتقر إلى الموارد الكافية لاتخاذ الإجراءات المناسبة. ويُعدّ الوعي وتوافر الموارد من العوامل الأساسية في مواجهة تغير المناخ.

وتؤكد دراسة استقصائية أجراها المركز نفسه[60] وجود هذه التحديات، حيث أشارت العديد من الشركات الصغيرة إلى نقص الموارد وغياب المساعدة العملية. وبينما أفاد 60 في المائة من المجيبين بأن لديهم خطة عمل مناخية، أقر 68 في المائة بأن محدودية الموارد تعرقل جهودهم في هذا المجال. وعزا حوالي نصفهم التأخير في مواجهة تغير المناخ إلى القيود المالية. وعلاوة على ذلك، ورغم حاجة 70 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل خارجي لخفض انبعاثات الكربون، لم يتلق حوافز مالية لهذا الغرض سوى ثُلثِها.

وفي تونس، كشفت دراسة استقصائية أجريت عام 2018 على مستوى الشركات[61] أن العقبات الرئيسية أمام تطوير مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلاد تعود إلى عدم استيعاب هذا المفهوم، الذي ظل غير واضح بالنسبة لمعظم الشركات. فقد اختلط الأمر على شركات عديدة وحسِبت أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أعمالٌ خيرية أو مجرد امتثال للقواعد التنظيمية.

وعلاوة على ذلك، غالبا ما يكون النهج المتَّبع بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات مجزّءا وغير منظم، مع افتقار المبادرات المتفرقة إلى استراتيجية متماسكة. وما زاد من عرقلة هذا النهج المشاركةُ المحدودة لأصحاب المصلحة المهمّين. وفي بعض الحالات، لم تكن الإدارة العليا مقتنعة بضرورة اتباع نهج يقوم على المسؤولية الاجتماعية للشركات، وفي أخرى، أعاق غياب التعاون بين الأقسام التنفيذ الفعّال لهذا النهج.

وقد حدد 'مركز كوبنهاغن للمناخ' التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[62] وأغيليرا وآخرون[63] الدوافع الرئيسية

---

(58) Isaac Akomea-Frimpong, Ikenna Elias Asogwa and Emmanuel Junior Tenakwah, "Systematic review of sustainable corporate governance of SMEs: conceptualisation and propositions" *Corporate Ownership and Control*, vol. 19, No. 3 (Spring 2022).

(59) Pamela Jouven, "Small business climate action: barriers and bridges", SME Climate Hub, 14 February 2023.

(**60**) SME Climate Hub, "New data reveals two-thirds of surveyed small businesses concerned over navigating climate action", 23 February 2022.

(61) Tunisia, Ministry of Local Affairs and the Environment, "Étude pour l'élaboration d'une stratégie nationale de la responsabilité sociétale des entreprises et des organisations, phase 2: Stratégie de développement. Rapport final", July 2018.

(62) UNEP, *Climate Change: Business Risks and Opportunities*.

(63) Ruth Aguilera and others, "The corporate governance of environmental sustainability: a review and proposal for more integrated research", *Journal of Management*, vol. 47, No. 6 (February 2021).

التي تشجع القطاع الخاص على التكيف وأهم العقبات التي تحول دون ذلك، ومنها ما يلي:

- **التهوين من مخاطر المناخ**. لا تزال العديد من الشركات تميل إلى التهوين من تعرضها لمخاطر المناخ، وغالبا ما تعتمد منظورا ضيقا يتغاضى عن تأثيراته المحتملة على سلاسل التوريد والسوق الأوسع.

- **عدم وجود دراسة جدوى واضحة وتركيزٌ قصير المدى**. غالبا ما تتردد الشركات في الاستثمار في تدابير التكيف دون عائد استثمار واضح وقابل للقياس الكمي. ويمكن أن يؤدي التركيز على الأداء المالي على المدى القصير إلى اعتماد حوافز غير ملائمة وتقليل الالتزام بالاستدامة البيئية على المدى الطويل.

- **التوزيع غير المتكافئ للمزايا**. عندما تفيد مزايا التكيف أصحاب المصلحة الخارجيين في المقام الأول بدلا من الشركة نفسها، قد تكون الشركات أقل استعدادا للاستثمار في مثل هذه المبادرات.

- **محدودية الموارد**. غالبا ما تتطلب مبادرات الاستدامة البيئية استثمارات كبيرة مع نظرة استراتيجية على المدى الطويل، وقد يشكل ذلك تحديا للشركات ذات الموارد المحدودة.

- **عدم اليقين في المجال التنظيمي**. بينما يمكن للأطر القانونية والتنظيمية تشجيع القطاع الخاص على التكيف، فإن من شأن عدم اليقين بشأن السياسات البيئية التي ما فتئت تتطور أن يجعل وضع استراتيجيات واضحة وشاملة للاستدامة البيئية أمرا صعبا على الشركات.

- **نقص الخبرة**. قد تفتقر الشركات إلى المعرفة والقدرة اللازمتين لتصميم وتنفيذ مبادرات استدامة فعالة، وهو ما يحول دون قدرتها على دمج الاعتبارات البيئية في ممارساتها المتعلقة بالحوكمة المؤسسية.

- **مقاومة التغيير**. قد يعارض أصحاب مصلحة داخليون وخارجيون جهود الاستدامة البيئية، ويضعون عراقيل أمام تنفيذها. كما أن الشركات التي لا تتواصل بشكل فعال مع المستثمرين والموظفين والعملاء تخاطر بفقدان رؤى مهمة بشأن توقعات أصحاب المصلحة ومخاوفهم في–ما يتعلق بالاستدامة البيئية.

3-2-5دور اللوائح التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة

تؤدي تقارير الاستدامة دورا مهما في استراتيجية الاتصال التي تنتهجها الشركة، حيث تضمن الشفافية بشأن آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمرور الوقت. ولا تفيد هذه التقارير الشركة نفسها فحسب، بل تؤثر أيضا على قرارات أصحاب المصلحة، بما في ذلك خيارات المستثمرين.

وقد أصبح تقرير الاستدامة، الذي كان يُدمَج في البداية في التقارير السنوية، أداةً مهمة لإدارة الأنشطة المسؤولة اجتماعيا بشكل منهجي، وتحديد المخاطر والفرص المستقبلية، وتعزيز قدرة الشركة على المنافسة. وبينما تستخدم الشركات الكبيرة هذه التقارير بانتظام لإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، قد تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر على قنوات الاتصال المباشر.

ورغم أن الإبلاغ عن الاستدامة لا يزال طوعيا إلى حد كبير، إلا أن بعض اللوائح التنظيمية، مثل التوجيه 95/2014/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، وبعض المتطلبات المحددة الخاصة بالبورصة جعلتها

إلزامية لبعض الشركات.

وتهدف لوائح الإفصاح الإلزامي في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة إلى سد الفجوة بين طلب المستثمرين على تلك المعلومات وتوافرها لدى الشركات. ووجدت دراسة تناولت تأثير هذه اللوائح بالدراسة في 25 بلدا بين عامي 2000 و2017 أن الإفصاح الإلزامي المتعلق بتلك الجوانب أدى إلى زيادة قدرُها 2,9 نقطة مئوية في عدد الشركات التي تقدم تقارير بهذا الشأن.[64]

ومن المثير للاهتمام أنه بينما لم تتحسن جودة التقارير المتعلقة بالمجال البيئي والاجتماعي والحوكمة بصفة عامة، أظهرت الشركات ذات الأداء الضعيف في هذا المجال تحسنا كبيرا بعد أن اعتُمدت تلك اللوائح. كما كشفت الدراسة أن الإفصاح الإلزامي المتعلق بهذا المجال قلل من الحوادث السلبية في تلك المجالات، وحدَّ من مخاطر انهيار أسعار الأسهم، مبرزة آثاره الإيجابية على إدارة الشركات وبيئة معلومات السوق الأوسع.

ويكتسي وضع لوائح تنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة أهمية بالغة لوضع إطار موحد لضمان عمل الشركات بمسؤولية. فهي تحمي الاستدامة البيئية وتعزز المسؤولية الاجتماعية وتفرض الحوكمة الأخلاقية. ومن خلال مساءلة الشركات عن الآثار التي تخلّفها، فإن اللوائح التنظيمية تعزز الشفافيةَ والثقةَ بين أصحاب المصلحة، وكلاهما ضروري للنجاح والقبول المجتمعي على المدى الطويل.

وعلى الصعيد العالمي، تختلف تلك اللوائح، حيث تملك البلدان المتقدمة أطرا أكثر تقدما عادة. وبينما تستهدف هذه اللوائح الشركات الكبيرة في المقام الأول، فإنها تؤثر أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويركز معظمها على إدارة مخاطر المناخ ومتطلبات الإفصاح.

لكن عدم توحيد المعايير وغياب التقييم الخارجي قد يقللان من مصداقية هذه التقارير، ويجعلانها مجرد أدوات تسويقية. وقد أدى ذلك إلى زيادة التركيز على التقييمات الخارجية وأطر الإبلاغ عن الاستدامة المعترف بها لتعزيز المصداقية والجودة.

6-2-3 توسع نطاق اللوائح التنظيمية في البلدان المتقدمة

ستفضي اللوائح التنظيمية الجديدة المعتمدة في عام 2023 أو 2024 إلى زيادة كبيرة في حجم البيانات التي يجب على الشركات الإبلاغ عنها في ما يخص تأثيرها البيئي ومسؤوليتها الاجتماعية وحوكمتها المؤسسية، ومن شأن ذلك أن يحسن وصول المستثمرين إلى المعلومات المهمة. فعلى سبيل المثال، تخطط لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة الأمريكية لفرض إفصاحات تفصيلية على الشركات خاصةٍ بالمناخ، بما يتماشى مع معايير الإبلاغ بشأن المناخ وقضايا الاستدامة الشاملة، وهي المعايير التي وضعها المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الذي أنشئ حديثا.

ورغم اختلاف متطلبات الإفصاح من مكان إلى آخر من العالم، يُتوقع أن يزداد الاتجاه نحو الإبلاغ الإلزامي الموحد. ويُبرز ذلك الأهميةَ المتزايدة للاستثمار المسؤول، الذي أثرى أصول الصناديق التي تركز على الاستدامة لتبلغ 3,9 تريليون دولار اعتبارا من أيلول/سبتمبر 2021. ويهدف التحسين المستمر لأطر الإبلاغ، إلى جانب اللوائح التنظيمية

(64) Philipp Krueger and others, "The effects of mandatory ESG disclosure around the world", *Journal of Accounting Research*, vol. 62, No. 5 (December 2024).

التي ما فتئت تتطور، إلى إعطاء فهم أوضح عن كيفية إنتاج قيمة على المدى الطويل من خلال ممارسات تجارية مستدامة، من خلال ممارسات الأعمال المستدامة، وهو ما يدعِّم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة.

وقد تطالب اللوائح التنظيمية المقترحة أيضا الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح عن انبعاثات النطاق 3 الجوهرية وغير المباشرة[65] المتأتية من سلاسل التوريد الخاصة بها. وبالتالي، قد تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل مع هذه الشركات إلى تتبع غازات الدفيئة التي تصدر عنها والإبلاغ عنها. وفي الاتحاد الأوروبي، ينص التوجيه 2022/2464 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي على أن تقوم الشركات الخاضعة بالفعل للتوجيه 2014/95/EU بتضمين معلومات الاستدامة في تقاريرها بدءا من 1 كانون الثاني/يناير 2024. ومع ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها مهلة عامين إضافيين، حتى عام 2026، للامتثال، حيث ستُلزَم بتقديم أولى التقارير في عام 2027.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على شهادات الاستدامة، مثل معيار آيسو 14001 للإدارة البيئية، والمشاركة في مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية. كما يمكنها التعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركات للتصدي لتحديات الاستدامة وتعزيز التنمية المستدامة.

3-2-7الوضع في البلدان النامية

تُعد الصين وجنوب أفريقيا من الدول النامية القليلة التي تملك إطارا رسميا للتصنيف حسب معايير الاستدامة، حيث لم تَعتمد جنوب أفريقيا تصنيفها إلا في نيسان/أبريل 2022. كما أن 25 بورصة فقط من أصل 60 في البلدان النامية تشترط على الشركات الإبلاغ عن الممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة.[66]

وتشير الأبحاث التي أجرتها سينغانيا وساييني[67] إلى أن البلدان المتقدمة تحقق عموما درجات أعلى من البلدان النامية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وتحتل الولايات المتحدة وكندا واليابان المرتبة الأولى بين البلدان المتقدمة، بينما تتصدر جنوب أفريقيا والصين وإندونيسيا البلدان النامية. ولاحظت مؤلِّفتا الدراسة أيضا أن الفجوة بين الدرجات تعود بشكل أساسي إلى الاختلافات في الحوكمة والعوامل الاجتماعية بدلا من الاعتبارات البيئية. ولذلك، يبدو أن تعزيز الأطر الإدارية والاجتماعية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية التي تهدف إلى تحسين أدائها في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة بشكل عام.

وعادة ما تكون لدى البلدان المتقدمة أيضا أطرٌ تنظيمية أكثر شمولا وصرامة. وهذا يشير إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى اعتماد لوائح تنظيمية أكثر صرامة لتشجيع الممارسات التجارية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تختلف استراتيجيات الإبلاغ عن الاستدامة من منطقة إلى أخرى. وتميل التقارير الواردة من البلدان المتقدمة إلى التركيز على قضايا مثل الإنتاج المستدام وانبعاثات سلاسل التوريد، بينما تتناول التقارير الواردة من البلدان النامية في كثير من الأحيان

---

(65) انبعاثات النطاق 3، بحسب تعريف وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، هي نتيجة لأنشطة من أصول لا تملكها أو تسيطر عليها المنظمة المبلغة ولكنها تؤثر عليها بشكل غير مباشر في سلسلة القيمة الخاصة بها (www.epa.gov/climateleadership/scope-3-inventory-guidance).

(66) International Energy Agency, *Financing Clean Energy Transitions in Emerging and Developing Economies* (Paris, 2021).

(67) Monica Singhania and Neha Saini, "Institutional framework of ESG disclosures: comparative analysis of developed and developing countries", *Journal of Sustainable Finance and Investment*, vol. 13, No. 1 (2023).

مواضيع مثل التعليم وحقوق الإنسان. وتشير النتائج إلى أن البلدان المتقدمة تركز بشكل أكبر على الشواغل البيئية في تقاريرها المتعلقة بالاستدامة.

ووفقا لستانيسلافسكا وآخرين،[68] تكشف الدراسات عن تفاوتات في الإبلاغ عن الاستدامة بين البلدان المتقدمة والنامية من حيث المحتوى والنوع والنطاق. فعادة ما تركز التقارير الواردة من البلدان المتقدمة على الأداء البيئي، لا سيما إدارة التلوث، ودعم الفئات المجتمعية، وضمان رفاه الموظفين. وعلى العكس من ذلك، تميل التقارير الواردة من البلدان النامية إلى تسليط الضوء على الأداء الاجتماعي، مع التركيز على الاستثمارات التي تحسن من مستويات المعيشة، مثل التعليم وتوفير الغذاء والماء. وتهدف هذه التقارير إلى معالجة الثغرات المؤسسية التي غالبا ما تكون نتيجة قلة الموارد الحكومية أو الفساد. وتمنح البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء الأولوية للإبلاغ عن العملاء والمنتجات، وهو ما يدل على نهج يركز على العملاء في الإبلاغ عن الاستدامة. وتُعزى الاختلافات في ممارسات الإبلاغ إلى حد كبير إلى تباين الظروف المؤسسية والسياسية والاقتصادية، حيث تقوم الشركات في المناطق النامية بمواءمة جهودها في مجال الاستدامة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

وتقوم منظمات دولية، مثل مؤسسة التمويل الدولية، بوضع كتيبات إرشادية لزيادة الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة بين الشركات والمستثمرين في الأسواق النامية. وتهدف هذه المبادرة إلى إدارة هذه القضايا بشكل فعال لضمان ربحية على المدى الطويل تتجاوز المكاسب قصيرة الأجل.[69] وترد في الفرع ألف 3 من المرفق لمحة عامة عن اللوائح التنظيمية المتعلقة بتلك القضايا في البلدان النامية.

8-2-3 الإبلاغ في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة لا يكفي

رغم ما تحقق من تقدم في الإبلاغ في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، تمنح المقاييسُ المستخدمة حاليا الأولويةَ للجهود المبذولة على حساب النتائج الفعلية، وهو ما يجعل من الصعب قياس استدامة الشركات بدقة. فمثلا، قد تُبرِز الدرجاتُ المتعلقة بالبيئة سياسات مكافحة إزالة الغابات دون أن تُبين تأثيرها الفعلي على إزالة الغابات. ويركز التحول من المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى دمج الاستدامة في صلب استراتيجيات الأعمال على إنتاج قيمة على المدى الطويل، لكن قياس أداء الاستدامة على نحو متسق لا يزال بعيد المنال.[70] وهناك حاجة إلى مصادر جديدة للبيانات وإلى مزيد من البحث لوضع مقاييس تتمحور حول النتائج ومنهجيات تقييم موحدة.

وتبقى الإصلاحات الحالية للممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، التي تستند أساسا إلى الإفصاح، قاصرة عن إحداث تغييرات تشغيلية جوهرية أو مواءمة حوافز المساهمين مع أهداف الاستدامة. وبينما يعزز الإفصاح الشفافيةَ، فإنه غير كاف لدفع الشركات نحو تحولات كبيرة في ممارساتها. وتؤدي قضايا مثل 'الترويج البيئي المضلل' (الترويج الكاذب لممارسات أو منتجات بيئية، من أجل تحسين صورة المؤسسة دون التزام فعلي بحماية البيئة) وعدم اتساق جودة التقارير والافتقار إلى المساءلة إلى تقويض فعاليتها. وهناك حاجة إلى إطار عملٍ أكثر قوة يتجاوز

(68) Lucie Kvasničková Stanislavská and others, "Sustainability reports: differences between developing and developed countries", *Frontiers in Environmental Science*, March 2023.

(69) IFC, *IFC ESG Guidebook* (Washington, D.C., 2021).

(70) Markus Beckmann, Stefan Hielscher and Ingo Pies, "Commitment strategies for sustainability: how business firms can transform trade-offs into win–win outcomes", *Business Strategy and the Environment*, vol. 23, No. 1 (January 2014).

الإفصـاح، ويحث الشـركات على اعتماد ممارسـات مسـتدامة وإعادة تنظيم هياكل الحوافز بعيدا عن تعظيم الأرباح على المدى القصير.

ويعد دمج الاستدامة في الحوكمة المؤسسية، مثل إنشاء اللجان المخصصة أو تمثيل أصحاب المصلحة، من النُّهُج التي يمكن اتباعها. ومع ذلك، يقترح الخبراء اسـتكمال ذلك بحوافز مرتبطة بالمسـؤولية والمخاطر لتعزيز الأولويات البيئية. وتشمل هذه الحوافز تدابير مالية مثل تسعير الكربون والقروض المرتبطة بأهداف الاستدامة، ومخاطر تنظيمية مثل الغرامات المفروضة لعدم الامتثال، والمسؤولية القانونية عن إهمال قضايا الاستدامة. وتواجه شركات الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي مخاطر استدامة مختلفة نظرا لطبيعتها التشغيلية وبيئاتها التنظيمية. فالشركات المالية تتعامل مع مخاطر الاستثمار وعمليات الإفصاح المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وفي مجال الحوكمة، بينما تواجه شركات الاقتصاد الحقيقي تأثيرات بيئية مباشرة ومخاطر سلاسل التوريد وتحديات الامتثال التنظيمي. ويتطلب كل قطاع استراتيجياتِ استدامةٍ تُصممُ خصيصا له لإدارة المخاطر واغتنام الفرص.[71]

ولا يمكن تحقيق الاسـتدامة من خلال الممارسـات البيئية والاجتماعية وفي مجال الحوكمة وحدها، بل إن الأمر يتطلب رؤية جديدة للاقتصاد والمستقبل، حيث يتم دمج أهداف الشركات وأدوارها بشكل متناغم.

3-3 الوضع المتعلق بمسؤولية الشركات في شمال أفريقيا

لا تزال الحوكمة المؤسسية المستدامة ضعيفة من حيث التطور والانتشار في شمال أفريقيا. ويبقى متوسط جودة مسؤولية الشركات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في اقتصادات شمال أفريقيا منخفضا. كما تتخلف شركات شمال أفريقيا بشـكل كبير عن نظيراتها في أوروبا الشـرقية والجنوبية، وهي من بين الأسـوأ أداء، لا سـيما في الأبعاد البيئية والاجتماعية. ويرد أدناه عرض لحالة البيئة التنظيمية لهذه الممارسـات في شمال أفريقيا. وتُسـتخدم في هذا العرض البيانات الواردة في استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال بغية تحديد درجةٍ للبلدان الـ41 التي تتوافر عنها معلومات في قاعدة البيانات، بما في ذلك ثلاثة بلدان من شمال أفريقيا (تونس ومصر والمغرب).

3-3-1 البيئة التنظيمية في شمال أفريقيا

بدأت البلدان الثلاثة في وضع لوائح تتعلق بالممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، رغم أنها في مراحل مختلفة من التطور والتنفيذ والإنفاذ.

3-3-1-1 مصر

تطورت اللوائح التنظيمية الخاصة بالحوكمة المؤسسية المستدامة في مصر في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس التركيز المتزايد على المبادئ البيئية والاجتماعية وذات الصلة بالحوكمة. وقام 'معهد المديرين المصري'، الذي يعمل تحت مظلة 'الهيئة العامة للرقابة المالية' في مصر، بصياغة دليل لحوكمة الشركات يتضمن إرشادات شاملة عن أفضل الممارسات

(71) Christopher M. Bruner, "Corporate governance reform and the sustainability imperative", University of Georgia School of Law Legal Studies Research Paper, No. 2021-22 (2021).

في الحوكمة والشفافية والإدارة الحكيمة لجميع أصحاب المصلحة في الشركات التي تعتمد هذا الدليل.[72]

وتم وضع الإطار التشريعي الأساسي لحماية البيئة في مصر بموجب قانون البيئة رقم 4/1994 وتعديلاته اللاحقة. ويؤكد القانون على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومعالجة قضايا التلوث، والتشجيع على اعتماد التكنولوجيات المستدامة. وتضع اللوائح التنفيذية التفصيلية معاييرَ للحفاظ على جودة الهواء والماء والتربة، وإدارة النفايات الخطرة، وتنظيم الانبعاثات الصناعية. ويشجع قانون الطاقة المتجددة المصري (القانون رقم 203 لسنة 2014) على إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، ويقدم حوافز للمستثمرين في هذا المجال.[73]

وفي عام 2016، قدمت البورصة المصرية إرشادات نموذجية للإبلاغ عن الأداء في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد وُضعت هذه الإرشادات لتعزيز الشفافية في سوق رأس المال وضمان فهم الاستدامة فهمًا شاملا بين الشركات المدرَجة في البورصة. وهي تقدم التوجيه لهذه الشركات في صياغة وإصدار التقارير التي تفصح فيها عن سياساتها وأدائها في مجال الاستدامة.[74]

وفي تموز/يوليه 2021، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر قرارات تلزم الشركات المدرجة في البورصة والكيانات التي تقوم بعمليات مالية غير مصرفية بتقديم تقارير عن ممارساتها في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، مع التركيز على الاستدامة. وتنقسم الكيانات المعنية بهذه القرارات إلى فئتين. أولا: الكيانات المدرجة والشركات المالية غير المصرفية التي لا يقل رأسمالها المصدر عن 100 مليون جنيه مصري، وهي ملزمة بإعداد تقرير سنوي عن هذه الممارسات. ثانيا، الشركات التي يبلغ رأسمالها المصدَر 500 مليون جنيه مصري أو أكثر، وهي مطالبة أيضا بالإبلاغ عن مؤشرات الأداء المتوافقة مع المبادئ التوجيهية لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.[75]

وابتداء من عام 2022، فرضت مصر الإبلاغ عن الممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة على الشركات المدرجة في بورصة البلاد وتلك العاملة في القطاعات المالية غير المصرفية. ووفقا لهذا الشرط، يتعين على هذه الشركات تقديم تقارير سنوية، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو دمج الاستدامة في ممارسات الحوكمة والإبلاغ لدى الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بينما تطالب الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر الشركات بالإبلاغ عن ممارساتها الحالية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، فإنها لا تفرض اعتماد استراتيجية شاملة في هذه المجالات. ويهدف هذا الشرط المتعلق بالإبلاغ إلى زيادة وعي الشركات بالمخاطر على المدى الطويل المرتبطةِ بتغير المناخ وتشجيعها على اعتماد مبادرات في مجال الاستدامة.

وفي عام 2021، أصدر البنك المركزي المصري مبادئ توجيهية تركز على التمويل المستدام، مع التأكيد على أهمية دمج العوامل المناخية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في عمليات اتخاذ القرارات المالية.[76]

---

(72) Egyptian Institute of Directors, *Egyptian Corporate Governance Code*, August 2016.

(73) Nevine El Shafei, "Green finance and ESG rules in Egypt - an awaited overhaul", Chambers and Partners, 15 November 2022.

(74) Egyptian Exchange, "Model guidance for reporting on ESG performance and SDGs", 2016.

(75) Green Finance Platform, "Resolutions on ESG disclosure", 2021.

(76) Central Bank of Egypt, "Principles and regulatory framework", 23 March 2023.

2-1-3-3 المغرب

في عام 2017، وضعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء، بمساهمات من الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دليلا بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة لفائدة الشركات في المغرب. وقد وُضع الدليل لمساعدة الشركات على فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكلٍ أفضل والاستعداد لالتزامات الإبلاغ المستقبلية في هذه المجالات. ويغطي الدليل مجموعة من المواضيع، مثل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، وكيفية تنفيذ استراتيجيةٍ للمسؤولية الاجتماعية للشركات داخل شركةٍ ما، وكيف يمكن للمستثمرين دمج القضايا البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في أنشطتهم.

وفي عام 2019، أصدرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعميما يطالب الشركات المسجلة في البورصة بإدراج فصل خاص بالمجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في تقاريرها المالية السنوية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز وعي الجمهور بالآثار البيئية والاجتماعية لهذه الشركات، فضلا عن ممارساتها الإدارية. وقد امتثلت معظم الشركات لهذا التوجيه، حيث قدمت 80 في المائة منها معلومات عن سياساتها البيئية، بينما أوجزت 72 في المائة منها أهم التدابير المتخذة لتقييم تأثيرها البيئي والحد منه.

وأطلق القطاع الخاص مبادرات مختلفة لدعم التحول المفضي إلى الاستدامة، لا سيما داخل الشركات الكبيرة. ويقوم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وهو منظمة أرباب العمل الرئيسية في البلاد، بتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو دمج ممارسات الاستدامة، وذلك بدعم من الحكومة. ومع ذلك، فإن اعتماد ممارسات الاستدامة، مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمعايير البيئة والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وكفاءة المياه والمواد، لا يزال في مراحله الأولى في المغرب ويركز بشكل أساسي على المؤسسات الكبيرة.

وتعمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني معا بنشاط لتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموارد والتمويل والتدريب، وهو ما يعزز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يشجع على توسيع نطاق الممارسات المستدامة والحفاظ على البيئة. ويعتمد القطاع الخاص في المغرب مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتماشى مع المعيار الدولي آيسو 26000 الخاص بالمسؤولية، والذي يشمل الأخلاقيات والتنمية المستدامة والامتثال القانوني، وذلك برعاية الاتحاد الأوروبي. ويعزز الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من خلال لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والتنوع التابعة له، المسؤوليةَ الاجتماعيةَ للشركات، مع التركيز على الأخلاقيات والحكم الرشيد والتنوع وتكافؤ الفرص المهنية، الأمر الذي يعزز التزام القطاع الخاص بهذه الأبعاد الحيوية.

ويشير 'مقياس التقارير الخاصة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة لعام 2020' الذي أصدره المعهد المغربي للمدراء[77] إلى وجود توجه متزايد بين الشركات إلى إنشاء لجان خاصة بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى مجالس الإدارة. ومع ذلك، لا تقدم معظم الشركات معلومات كافية عن تكوين هذه اللجان وعملها. وعلاوة على ذلك، يؤكد المقياس على حاجة الشركات إلى تعزيز حوارها في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة مع أصحاب المصلحة، لا سيما من خلال

(77) Institut Marocain des Administrateurs, "Baromètre des rapports ESG 2020" (2021)

تقديم رؤى أكثر شمولا عن استراتيجياتها ونتائجها في هذه المجالات.

وفي ما يتعلق بالإبلاغ، يكشف المقياس أن عددا متزايدا من الشركات يُصدر تقارير عن الممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، وإن كانت هناك تفاوتات كبيرة في جودتها. وبالتالي، فالشركات مدعوة للاستمرار في تجويد تقاريرها بما يتماشى مع التوقعات المتعاظمة لأصحاب المصلحة. ويؤكد المقياس كذلك على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها الحفاظ على الشفافية والتوحيد في عملية الإبلاغ، إلى جانب اعتماد معايير وأطر مرجعية معترف بها لضمان قابلية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمقارنة.

وتسلط النقاط التالية الضوء على النتائج الرئيسية التي يوردها المقياس:

- نَشَرت 89 في المائة من الشركات تقريرا عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في عام 2019، بعدما كانت نسبتها 81 في المائة في عام 2018.

- كانت المؤشرات الأكثر شيوعا هي انبعاثات غازات الدفيئة (أبلغت عنها 87 في المائة من الشركات)، والصحة والسلامة في مكان العمل (أبلغت عنها 85 في المائة من الشركات)، والتنوع والشمول (أبلغت عنها 80 في المائة من الشركات).

- كانت أكثر المعايير والأطر استخداما لهيكلة هذه التقارير هي معايير 'مبادرة الإبلاغ العالمية' (تستخدمها 70 في المائة من الشركات)، ومبادئ 'الاتفاق العالمي للأمم المتحدة' (تستخدمها 60 في المائة من الشركات)، وأهداف التنمية المستدامة (تستخدمها 50 في المائة من الشركات).

- كانت القنوات المفضلة للاتصال مع أصحاب المصلحة هي التقرير السنوي (تستخدمه 95 في المائة من الشركات)، والموقع الإلكتروني للشركة (تستخدمه 90 في المائة من الشركات)، والإبلاغ المالي الذي يشير إلى عمليات الإفصاح الاستراتيجي عن المعلومات المالية والمعلومات ذات الصلة وإطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين عليها بهدف ضمان الشفافية والثقة وطمأنة السوق (تستخدمها 80 في المائة من الشركات).

وتختلف جودة التقارير المتعلقة بالمسائل البيئية الاجتماعية والحوكمة اختلافا كبيرا من شركة إلى أخرى. وقد حققت 20 في المائة فقط من الشركات درجة أعلى من 100/50 في تقييم الجودة الذي أجراه المقياس.

3-1-3-3 تونس

في تونس، تم دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإطار القانوني الوطني من خلال القانون رقم 2018-35 في 11 حزيران/يونيه 2018، حيث أصبحت إلزامية على الشركات وغيرها من المؤسسات. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2021، كشفت بورصة تونس النقاب عن مبادئها التوجيهية الجديدة للإفصاح في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، والتي وُضعت لمساعدة الشركات على فهم سياق هذه الأنواع من الإفصاحات وخصائصها وأفضل ممارسات السوق بشأنها. وتُعد هذه المبادئ التوجيهية جزءا من جهد أوسع لمواءمة الشركات مع المعايير العالمية وتعزيز

الشفافية والمساءلة.[78]

وهناك العديد من المشاريع قيد التنفيذ لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في تونس، من بينها برنامج للإنتاج النظيف يشجع الشركات على اعتماد أساليب إنتاج مراعية للبيئة. وهناك وسمٌ بيئي وطني يُمنح للشركات التي تكون منتجاتها وخدماتها مراعية للبيئة. ويهدف مشروع وسم المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال شهادات يمنحها إياها. وهناك برنامج شراكة يساعد 100 شركة في قطاعي السيارات والفضاء في تونس على إدراج القضايا الاجتماعية والبيئية في أنشطتها. وهو جزء من المساهمة المحددة وطنيًّا والاستراتيجية الوطنية للتنمية منخفضة الكربون للحد من تغير المناخ، التي يجري تنفيذها بالتعاون مع وزارتي الصناعة والنقل.

3-3-2 قياس أداء الشركات في شمال أفريقيا في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة

شملت استقصاءات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال التي أُجريت بين عامي 2018 و2020، 41 بلدا في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب أوروبا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وجنوب شرق أوروبا، وآسيا الوسطى. وشملت الاستقصاءات أكثر من 28 ألف مقابلة مع أصحاب الأعمال وكبار مديري الشركات الرسمية التي تضم أكثر من خمسة موظفين في قطاعي الصناعة والخدمات. كما شملت مجموعة واسعة من جوانب بيئة الأعمال، بما في ذلك سهولة الحصول على التمويل والابتكار والمشاركة في التجارة ومقاييس الأداء. وفي ما يتعلق بشمال أفريقيا، لا تتضمن قاعدة البيانات سوى بيانات عن تونس ومصر والمغرب.

وباستخدام هذه البيانات وُضع مقياسٌ لتقييم أداء الاستدامة. وترد تفاصيل عن المنهجية المستخدمة في الفرع ألف 2 من المرفق بهذا التقرير. وتتراوح قيم الدرجة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة من −0,5 (أدنى أداء) إلى 0,7 (أعلى أداء).

3-3-2-1 الأداء العام في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة

سجل المغرب (−0,5) ومصر (−0,45) وتونس (−0,18) درجات معيارية أقل في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة مقارنة بالبلدان ذات الأداء الأقوى مثل اليونان (0,54) وأوزبكستان (0,52) وتركيا (0,38) (انظر الشكل الثاني).

(78) Sustainable Stock Exchanges Initiative, "Exchange in focus: the Tunis Stock Exchange publishes the ESG reporting guide", 5 December 2021.

الشكل 2:

الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب البلد

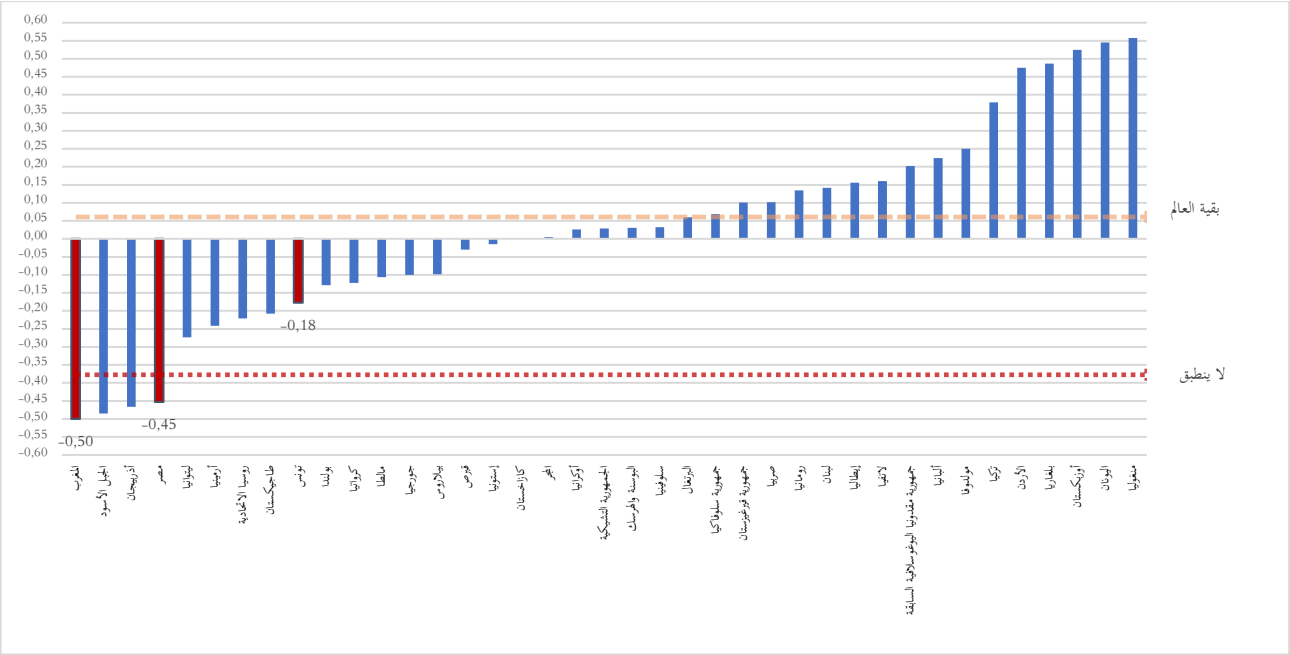

متوسط بقية العالم

متوسط شمال أفريقيا

وعلاوة على ذلك، عند مقارنة المغرب ومصر وتونس ببلدان أخرى من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، فإن أداءها في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة أضعف من غيرها في تلك الفئة من الدخل. ومن منظور عالمي، وعلما أن متوسط الدرجات هو 0,06، فإن الشركات في المغرب ومصر وتونس متخلفة عن الركب، وهو ما يشير إلى أن أمامها فرصا لتعزيز سياساتها ومواءمتها مع المعايير الدولية.

3-2-3-2 الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب خصائص الشركة

يتناول الفرع 3-2-3-2 الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في ضوء عوامل مختلفة، مثل التفاوتات الإقليمية، والفروق القطاعية، وحجم المؤسسة، وعُمر الشركة، وكونها مملوكة لعائلة من عدمه.

3-2-3-2-1 التفاوتات الإقليمية

في مصر، تختلف الدرجات حسب المناطق، حيث حصلت القاهرة الكبرى ومنطقتا الدلتا الوسطى والدلتا الشرقية على درجات أقل نسبيا، وهو ما يشير إلى تحديات محتملة في مجال الاستدامة (انظر الشكل 3). وفي الوقت نفسه، يسجل جنوب الصعيد وشمال الصعيد درجات أعلى قليلا.

الشكل الثالث :

الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب المناطق

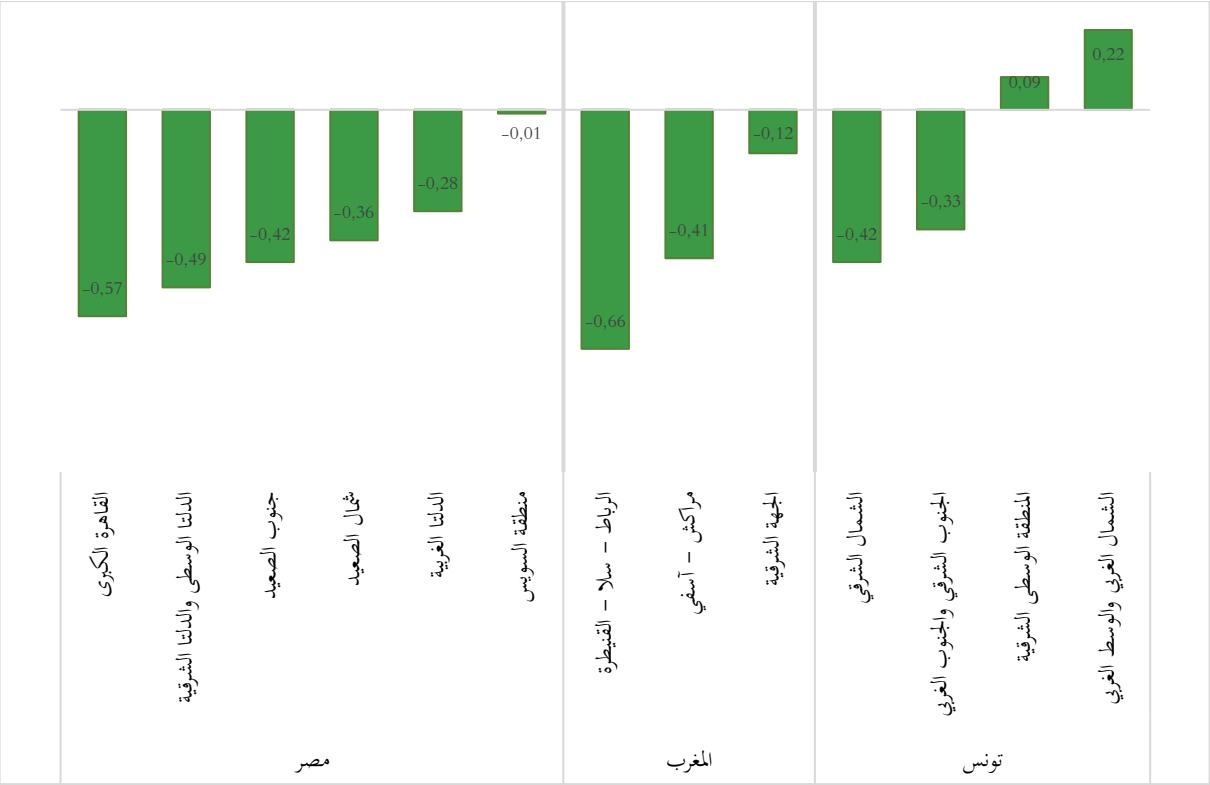

وفي المغرب، حصـــلت جهة فاس–مكناس على أدنى الدرجات، بينما أظهرت مراكش–آســـفي، وبني ملال–خنيفرة، ودرعة–تافيلالت أداءً أفضل. وفي تونس، حصلت مناطق مثل الشمال الشرقي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي على درجات أقل نسبيا، بينما تميزت منطقة الوسط الشرقي والشمال الغربي والوسط الغربي بممارسات أكثر ملاءمة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة.

3-3-2-2-2 الاختلافات القطاعية

يرِد في الجدول 8 متوســط الدرجات المســجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حســب القطاعات، إلى جانب التباين بين تلك الدرجات، وذلك لبيان مدى التقارب أو التباعد في الأداء. وتســجّل مصـــر أقل التفاوتات بين القطاعات، بينما يسجل المغرب أعلاها. وفي المغرب، تسجل صناعة الأغذية الزراعية أكبر تباين داخل القطاع نفسه. وفي تونس، يســجل قطاع صــناعة المنســوجات والملابس والجلود أكبر تفاوت في الممارســات البيئية والاجتماعية وفي مجال الحوكمة، بينما يتمتع هذا القطاع في المغرب بأقل تباين بين القطاعات. والجدير بالذكر أن هناك تباينا كبيرا في تلك الممارسات داخل قطاع الخدمات، باستثناء تجارة الجملة والتجزئة. وبشكل عام، تشهد تونس مستوى أعلى من التقلبات بين القطاعات.

الجدول 8:

الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب القطاع

	مصر	المغرب	تونس
متوسط الدرجات			
تجارة الجملة والتجزئة	.	0,49-	0,15-
إنتاج السلع المصنعة الأخرى	0,41-	0,46-	0,25-
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	0,51-	0,79-	0,30-
صناعة الغذاء	0,49-	0,47-	0,05-
خدمات أخرى	0,49-	0,39-	0,10-
تباين الدرجات			
تجارة الجملة والتجزئة		0,39	0,69
إنتاج السلع المصنعة الأخرى	0,28	0,29	0,57
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	0,27	0,15	0,90
صناعة الغذاء	0,24	0,44	0,56
خدمات أخرى	0,19	0,27	1,49

المصدر: تجميع المؤلف، استنادا إلى استقصاء البنك لدولي لمؤسسات الأعمال.

3-2-2-3-3 الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب حجم المؤسسة

في مصر، عادة ما تحصل الشركات الصغيرة، خاصة تلك المصنفة على أنها شركات متناهية الصغر أو صغيرة، على درجات أقل في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وفي تونس، بينما يلاحَظ النمط نفسه، إلا أن الشركات متوسطة الحجم تحصل على درجات أعلى بكثير مقارنة بنظيراتها في مصر أو المغرب. وفي المغرب، لا يوجد فرق كبير في الدرجات حسب حجم الشركة (الجدول 9).

الجدول 9:

الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب حجم الشركة

(المتوسط (التباين))

	الصغيرة والمتناهية الصغر (1-10)	*الصغيرة (10-50)*	*المتوسطة (50-250)*	*الكبيرة (أكثر من 250)*
تونس	0,36- (0,78)	0,26- (0,65)	0,14- (0,81)	..
مصر	0,60- (0,15)	0,46- (0,22)	0,29- (0,39)	0,32- (0,47)
المغرب	0,46- (0,50)	0,53- (0,27)	0,55- (0,26)	..

المصدر: تجميع المؤلف، استنادا إلى استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: لم تدرج الشركات التي يعمل بها أكثر من 250 موظفا في المغرب وتونس لأن عدد الشركات ليس كبيرا.

4-2-2-3-3 الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب عمر الشركة

تشكل الشركات الناضجة، أي التي تأسست منذ أكثر من 20 عاما، جزءا كبيرا من السوق في تونس ومصر والمغرب. ورغم فروق طفيفة في الدرجات بين الشركات حسب فئتها العمرية، فإنها تظل بسيطة نسبيا. وتشكل تونس استثناء لهذه القاعدة، حيث تحصل الشركات الناضجة على درجات أعلى بكثير من الشركات الراسخة (أي التي تأسست منذ ما بين 10 و20 عاما). ولوحظ أيضا تباين أكبر في الدرجات في تونس (الجدول 10).

الجدول 10

الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب عمر الشركة

(المتوسط (التباين))

	مصر	المغرب	تونس
نامية (10-5 سنوات)	0,37- (0,2)	..	..
راسخة (20-10 سنة)	0,46- (0,22)	0,5- (0,32)	0,26- (0,8)
ناضجة (أكثر من 20 عاما)	0,46- (0,31)	0,5- (0,34)	0,1 (0,93)

المصدر: تجميع المؤلف، استنادا إلى استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: لم تدرج الشركات التي يعمل بها أكثر من 250 موظفا في المغرب وتونس لأن عدد الشركات ليس كبيرا. والشركات المغربية والتونسية 'النامية' غير مدرجة في استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

5-2-2-3-3 الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب نوع الملكية

تنتشر الشركات العائلية في البلدان الثلاثة جميعها، مع تأثير متفاوت لنوع الملكية على درجاتها. ففي مصر، تميل الشركات غير العائلية إلى الحصول على درجات أفضل قليلا في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وفي تونس، تتَّبع الشركات العائلية ممارسات استدامة أكثر قوة في المتوسط (الجدول 11).

الجدول 11:

الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حسب نوع الملكية

(المتوسط (التباين))

	مصر	المغرب	تونس
غير عائلية	0,43 - (0,28)	..	0,32 - (0,81)
عائلية	0,53 - (0,21)	0,66 - (0,27)	0,09 - (0,85)

المصدر: تجميع المؤلف، استنادا إلى استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: لم تُضمّن درجات الشركات غير العائلية المغرب بسبب قلة عددها.

ويجمع الجدول 12 بين كافة المتغيرات للحصول على تباين أكثر وضوحا في الدرجات حسب خصائص

الشركات وممارساتها البيئية، ويقارنُ الشرقَ الأوسط وشمال أفريقيا بأوروبا وآسيا الوسطى. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تؤثر عوامل مختلفة على الدرجات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة مقارنة بأوروبا وآسيا الوسطى. فالشركات في قطاع صناعة الآلات والمعدات تسجل أداء أضعف من نظيراتها في القطاعات الأخرى. وتسجل الشركات الناضجة أداءً أضعف من نظيراتها الراسخة والنامية، بينما تسجل الشركات الأكبر حجما أداءً أفضل من الشركات الصغيرة. وعادة ما تحصل الشركات التي لديها مجلس إدارة أو مجلس إشراف على درجات أعلى، كما هي الحال مع الشركات العائلية.

الجدول 12:

انحدارات المربعات الصغرى العادية، باعتبار الدرجات المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة هي المتغيرَ التابع

	أوروبا وآسيا الوسطى		*الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	
	المتغير المتوسَّط المختزل		*المتغير المتوسَّط المختزل*	
تجارة الجملة والتجزئة	-0,0734	(0,123)	0,0830	(0,0552)
خدمات المحركات	..	..	0,0532	(0,0455)
الصناعات الكيميائية	..	..	-0,0603	(0,0717)
قطاع البناء	0,168	(0,220)	0,0113	(0,0520)
صناعة المنتجات المعدنية ومنتجات المعادن اللافلزية	-0,102	(0,125)	-0,0371	(0,0514)
صناعة الآلات والمعدات	-0,0771	(0,127)	-0,143**	(0,0655)
صناعة الأثاث	-0,173	(0,140)	-0,0426	(0,0570)
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	-0,00131	(0,126)	-0,0542	(0,0512)
إنتاج السلع المصنعة الأخرى	-0,101	(0,123)	-0,0316	(0,0549)
صناعة الغذاء	-0,125	(0,125)	0,0497	(0,0665)
الصناعات البترولية والبلاستيكية والمطاطية	-0,271*	(0,140)	-0,0561	(0,0691)
خدمات أخرى	-0,0366	(0,123)	0,0395	(0,0504)
	-			
راسخة (10–20 سنة)	0,0807***	(0,0265)	-0,0970***	(0,0316)
ناضجة (أكثر من 20 عاما)	-0,120***	(0,0270)	-0,147***	(0,0314)
متوسطة (50–250 موظفا)	0,0809***	(0,0190)	0,0456	(0,0324)
كبيرة (أكثر من 250 موظفا)	0,376***	(0,0571)	0,204**	(0,0963)
	-			
منصب المدير الأعلى تشغله امرأة	0,0468***	(0,0172)	..	..
لديها مجلس إدارة أو مجلس إشراف	0,0837***	(0,0185)	0,0533**	(0,0241)
شركة عائلية	0,0550***	(0,0155)	0,0523**	(0,0261)
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	0,185***	(0,0308)	..	..
البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى	0,0658***	(0,0182)	..	..
مملوكة لأفراد خواص محليين	0,0923***	(0,0341)	-0,0164	(0,0614)
العام = 2019	-0,0488	(0,0323)	..	..
العام = 2020	-0,0720*	(0,0413)	0,0461	(0,0411)
مؤسسة تراقب استهلاكها للطاقة	0,0191	(0,0158)	0,0443	(0,0277)
لا يُعرف إن كانت المؤسسة تراقب استهلاكها للطاقة	-0,0547	(0,213)	..	..
الأهداف الاستراتيجية تشير إلى قضايا البيئة أو تغير المناخ	0,419***	(0,0307)	0,663***	(0,0545)

لديها مدير مسؤول عن القضايا البيئية أو المناخية	0,532***	(0,0390)	..	..
أدخلت تحسينات على أنظمة التدفئة والتبريد	0,0292	(0,0189)	0,0919**	(0,0370)
اعتمدت المزيد من توليد الطاقة المراعي للمناخ في عين المكان	0,183***	(0,0281)	0,335***	(0,103)
رفعت جودة آلاتها	0,0647***	(0,0180)	0,0722***	(0,0244)
ملتزمة بإدارة الطاقة	0,151***	(0,0219)	0,0344	(0,0388)
ملتزمة بتقليل النفايات وإعادة تدويرها وإدارتها	0,135***	(0,0174)	0,153***	(0,0244)
اعتمدت تدابير مكافحة تلوث الهواء	0,336***	(0,0291)	..	..
رفعت جودة المركبات أو السفن أو الطائرات في أسطولها	0,135***	(0,0182)	0,118***	(0,0278)
حسّنت أنظمة إضاءتها	0,0285*	(0,0171)	0,177***	(0,0242)
اعتمدت تدابير أخرى لمكافحة تلوث الهواء	0,308***	(0,0314)	..	..
اعتمدت تدابير لتعزيز كفاءة الطاقة	0,0662***	(0,0182)	0,0337	(0,0348)
لا يُعرف إن كانت اعتمدت تدابير لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة	0,0457	(0,0734)	-0,173*	(0,0903)
ملتزمة بإدارة المياه	0,198***	(0,0238)	0,438***	(0,0564)
حاصلة على شهادة جودة معترف بها دوليا	0,0935***	(0,0203)	-0,0148	(0,0359)
لا تزال في طور الحصول على شهادة جودة معترف بها دوليا	0,259**	(0,120)	-0,0881	(0,196)
تستخدم تقنية مرخصة من شركة مملوكة لجهات أجنبية	0,109***	(0,0254)	0,282***	(0,0748)
لديها استراتيجية عمل رسمية ومكتوبة	0,0430***	(0,0155)	-0,0632	(0,0492)
لديها أهداف بشأن استهلاك الطاقة	0,0852***	(0,0205)	0,168***	(0,0387)
لا يُعرف ما إذا كانت لديها أهداف بشأن استهلاك الطاقة	0,266	(0,328)	0,204	(0,501)
لم تشكل لوائح الصحة والنظافة عائقا	-0,306***	(0,0371)	-0,392***	(0,0719)
شكلت لوائح الصحة والنظافة عائقا بسيطا	-0,294***	(0,0385)	-0,366***	(0,0705)
شكلت لوائح الصحة والنظافة عائقا معتدلا	-0,318***	(0,0365)	-0,440***	(0,0680)
لم تشكل اللوائح البيئية عائقا	-0,455***	(0,0340)	-0,270***	(0,0652)
شكلت اللوائح البيئية عائقا بسيطا	-0,448***	(0,0349)	-0,258***	(0,0661)
شكلت اللوائح البيئية عائقا معتدلا	-0,417***	(0,0337)	-0,332***	(0,0646)
لم تشكل لوائح السلامة في مكان العمل عائقا	-0,543***	(0,0404)	-0,234***	(0,0634)
شكلت لوائح السلامة في مكان العمل عائقا بسيطا	-0,544***	(0,0421)	-0,221***	(0,0633)
شكلت لوائح السلامة في مكان العمل عائقا معتدلا	-0,531***	(0,0390)	-0,322***	(0,0640)
الشركاء	..	..	-0,0535	(0,0724)
شركة مساهمة ذات أسهم غير متداولة أو يتداولها خواص	0,0697***	(0,0257)	-0,0240	(0,0821)
ملكية فردية	0,0600**	(0,0292)	-0,0426	(0,0656)
شراكة محدودة	0,0899**	(0,0366)	-0,00404	(0,0678)
الثابت	0,509***	(0,139)	0,238*	(0,136)
ملاحظات	7 715		2 488	
معامل التحديد (R^2)	0,594		0,505	

المصدر: تجميع المؤلف، استنادا إلى استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: الأخطاء المعيارية البارزة موضوعة بين قوسين: (*** $p<0.01$) و(** $p<0.05$) و(* $p<0.1$)

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكما هو الشأن في أوروبا وآسيا الوسطى، ترتبط عوامل مثل وجود أهداف

استراتيجية تشير إلى قضايا البيئة أو تغير المناخ، ووجود مدير مسؤول عن قضايا البيئة أو المناخ، واعتماد بعض الممارسات المراعية للبيئة (مثل تحسين أنظمة التدفئة والتبريد وتوليد الطاقة على نحو مراع للمناخ في عين المكان) بدرجات أكثر إيجابية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وبالإضـــافة إلى ذلك، بينما توجد عقبات تتعلق بلوائح الصـــحة والنظافة والبيئة والسلامة في مكان العمل، إلا أن تأثيرها على تلك الدرجات قد يكون أضعف منه في أوروبا وآسيا الوسطى.

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتزمة بالعمل المناخي: خطة إصلاح لشمال أفريقيا

يكتسي اعتماد الحوكمة المؤسسية المستدامة أهمية بالغة في شمال أفريقيا. وينبغي للمنطقة دون الإقليمية أن تشرع في مسار إنمائي يحترم حدود الكوكب. والواقع أن اتخاذ مسار إنمائي جديد شرطٌ أساسي لتقوم الشركات باعتماد الحوكمة المؤسسية المستدامة على نحو فعال.

صـحيح أن مسـاهمة بلدان شمال أفريقيا في تغير المناخ هامشـية نسـبيا مقارنة بالبلدان أو المناطق الأكثر إصـدارا لغازات الدفيئة. لكن يتعين عليها مع ذلك التعجيل بتكييف اقتصـاداتها على وجه السـرعة. وعلاوة على ذلك، سـيكون من الخطأ فصـــل التكيف مع تغير المناخ عن التخفيف من آثاره، حيث ينطوي كلاهما على إجراءات متقاربة في الأجلين المتوسط والطويل.

ومن المؤكد أن المنطقة دون الإقليمية يجب أن تواصـــل تنميتها الاقتصـــادية والاجتماعية. ورغم أن شمال أفريقيا يحقق تقدما جيدا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه لا يزال هناك تقدم يتعين إحرازه، كما أن تغيّر المناخ يشكل تهديدا لهذه الإنجازات. ومع ذلك، فإن السـعي إلى تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يتماشـى بالضـرورة مع تحقيق الرفاه على المدى الطويل عندما يكون النمو مصحوبا بتدهور بيئي.

ومن الأهمية بمكان أن تعتمد بلدان المنطقة دون الإقليمية، والبلدان النامية بشكل أعم، على مقياس جديد للرفاه يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي ويعالج الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين بطريقة مستدامة. ومن شأن هذا النهج أن يتسـق بشـكل أفضـل مع مقياس جديد لأداء الشـركات يتجاوز مجرد زيادة الأرباح، ويشـمل التقدم المحرز في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة واحترام حدود الكوكب.

ولن يكون بالإمكان تنفيذ سياسات عامة مناسبة لمساءلة الشركات إلا بموازنة التكلفة البيئية لإنتاج السلع أو الخدمات مع مسـاهمتها في رفاه المواطنين. ثم إن اعتماد مقياس رفاه يسـتند إلى متغيرات أخرى غير الناتج المحلي الإجمالي، ويأخذ في الاعتبار التطلعات الحقيقية للمواطنين وما يجعلهم سعداء، من شأنه أن يمنح أهمية أكبر لدور الشركات في الحد من ظاهرة الاحرار العالمي والتدهور البيئي.

ويدفع توظيف الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاه الشركات إلى السعي وراء الأرباح، وهو ما يحول دون التركيز على الأهداف البيئية والاجتماعية وتلك المتصـلة الحوكمة. ويمكن لهذا النهج الذي يتمحور حول الناتج المحلي الإجمالي أن يحجب الحاجة إلى سلوك تجاري مسؤول، وهو ما قد يثني الشركات عن دمج تلك الأهداف في عملها، مع أنها تكتسي أهمية حيوية في تحقيق تقدم مسـتدام ومنصـف. وبالتالي من الأهمية بمكان ابتكار مقياس بديل للرفاه لتحديد غاية جديدة وشاملة للشركات، بحيث تشمل تحسينًا أوسع على الصعيدين الاجتماعي والبيئي.

ومن الضـرورة بمكان إدراك الهدف المتوخى بوضـوح وفي سـياق نظرة شـاملة. ويمكن أن يكون ذلك حافزا قويا للأفراد والمؤسـسـات للانخراط في العمل المناخي، حيث يكون تبريرا مقنعا لذلك العمل. وعندما يكون الهدف محددا بوضـوح، يزيدُ احتمالُ الالتزام بأهداف طويلة المدى، ولو على حسـاب تضـحيات قصـيرة المدى. ويمكن لهذا النهج أن يعالج بفعالية مشكلة العمل الجماعي التي غالبا ما تعرقل المبادرات المتعلقة بالمناخ.

وعلاوة على ذلك، يسـاعد وجود هدف مشـترك على جذب الموظفين والعملاء والمسـتثمرين المنسـجمين مع قيم المؤسسة والاحتفاظ بهم. ويؤدي ذلك إلى حلقة من ردود الفعل الإيجابية حيث يدفع الهدف المشترك المؤسسة إلى الاقتراب من أهدافها ويمكن أن يشجع العمل المناخي بشكل كبير.[79]

ثم إن مطالبة الشـركات التي لا يزال هدفها إلى حد كبير السـعيُ وراء الربح بالحدِّ من بصـمتها البيئية في غياب رؤية جماعية لمسـتقبل اقتصـادي يتوافقُ مع حدود الكوكب لن يُحققَ على الأرجح نتائجَ تتناسـب مع مخاطر أزمة المناخ وطابعها الملحّ. وعلى الصعيد العالمي، يَتَّبع تنفيذُ اللوائح التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة حاليا منطقَ النمو الأخضر، الذي تحوم حوله التساؤلات بشكل متزايد.[80]

وحسـب مفهوم النمو الأخضـر، يمكن، حتى في البلدان الغنية، مواصـلة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع تشـجيع الشركات ببساطة على التفكير في التأثير البيئي لأنشطتها. لكن العديد من حالات ما يطلق عليه 'الترويج البيئي المضلل'، والتدهور البيئي المستمر، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تُبيّن أنه من غير المرجح أن يكون هذا النهج مثمرا.

وبالتأكيد، لا بد من تقديم حوافز للشركات، بما في ذلك من خلال ضريبة الكربون. لكن هذه الحوافز لن تكون فعالة بما يكفي ما لم تكن جزءا من رؤية جديدة للمسـتقبل تُفضـي إلى نموذج اقتصـادي قادر على جعل رفاه السـكان متوافقا مع احترام حدود الكوكب، محلية كانت أو عالمية. وهذا ينطبق على كل من البلدان الغنية والنامية، لكن على البلدان الغنية بذل جهد أكبر وعلى نحو أكثر استعجالا للحد من بصمتها البيئية.

وبالنسـبة للبلدان النامية، وتحديدا بلدان شمال أفريقيا، سـيكون الانخراط الآن في إحداث التحول في مجتمعاتها اقتصـاديا واجتماعيا أقل تكلفة بكثير من الاسـتمرار على المسـار الذي تسـلكه البلدان الغنية بِنيّة التكيف في المسـتقبل. وكما ورد أعلاه، فإن تغير المناخ يلازمه عدم اليقين، ولا يمكن اسـتبعاد السـيناريوهات الكارثية. وبالتالي فإن التحول الآن ضروري لضمان القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية التي قد تكون مدمرة.

وهناك حاجة إلى نهج شـامل، حيث يجب أن يتحول نظام الأعمال بأكمله للشـروع في مسـار تنمية اقتصـادية يتماشى وحدود الكوكب، بما يشمل الطلب والنظام المالي والإدارة البيئية على الصعيد القطري.

وبما أن المسـؤولية البيئية والاجتماعية لشـركة ما ترتبط ارتباطا وثيقا بدورها في المجتمع، فإنه لا يمكن إعادة تعريف هذا الدور بمعزل عن هدف جماعي. ولذلك لا مناص من أن يكون تحوّل الحوكمة المؤسسية فعالا قدر الإمكان من منظور

(79) Rebecca Henderson and George Serafeim, "Tackling climate change requires organizational purpose", *AEA Papers and Proceedings*, vol. 110 (2020).

(80) Jefim Vogel and Jason Hickel, "Is green growth happening? An empirical analysis of achieved versus Paris-compliant CO2-GDP decoupling in high-income countries", *Lancet Planet Health*, vol. 7 (2023).

الرفاه الجماعي المستدام. ويجب أن يكون هذا التحول جزءا من رؤية جديدة ونموذج اقتصادي جديد.

وفي هذا الصدد، تتمثل التوصية الأولى في بناء رؤية للمستقبل مصحوبة بمقياس جديد للرفاه وأهداف منسجمة مع حدود الكوكب. وترتبط هذه التوصية بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالمساهمات المحددة وطنيا.

وفي الوقت الحالي، لا تستند المساهمات المحددة وطنيا إلى أهداف الرفاه التي تتماشى مع حدود الكوكب، بل تعكس بدل ذلك القدرةَ المتوقعة للبلدان على تحقيق صافي انبعاثاتٍ صفري في ظل نموذج التنمية الحالي. وتركز المساهمات المحددة وطنيا في المقام الأول على القضايا المتعلقة بالمناخ، لا سيما الحد من انبعاثات غازات الدفيئة (التخفيف) واستراتيجيات التأقلم مع آثار تغير المناخ (التكيف). ورغم أن هذه الأهداف مهمة للغاية، إلا أنها لا تغطّي سوى جزءٍ من التحديات البيئية الأوسع التي يشملها مفهوم حدود الكوكب.

وكما يلاحظ في شمال أفريقيا، فإنه في ظل وجود مشكلات مثل تدهور المياه والتربة، وفقدان التنوع البيولوجي، والاستخدام غير الفعال نسبيا للمواد في تحسين الرفاهية، تَبرُز الحاجة إلى ضرورة قيام المنطقة دون الإقليمية بتحديد رؤية جديدة للتنمية تتماشى مع حدود الكوكب.

التوصية 1: تحديد رؤية جماعية للرفاه المستدام

يجب تحديد رؤية جديدة للمستقبل بشكل جماعي، تتضمن مقياسا للرفاه و'أهدافا جديدة للرفاه'' تتماشى مع 'حدود الكوكب المحلية'.[81] وينبغي اعتماد نهج تشاركي يُشرك كافة أصحاب المصلحة (من مواطنين وشركات وما إلى ذلك) لتشكيل وعي مشترك بالتحديات والتحولات المطلوبة. ويتطلب ذلك:

- بيان حدود الكوكب المحلية.
- تعريف الاستدامة من خلال إجراء تحليل للأساليب التي يؤثر بها الاقتصاد على البيئة ومطابقة الاستدامة مع أهداف الرفاه الجديدة.
- تحديد الأولويات البيئية، مثل تلك التي تم تحديدها في الفروع السابقة من هذا التقرير: الإجهاد المائي؛ وإدارة صحة التربة والتصحر؛ وفقدان التنوع البيولوجي؛ والتلوث.
- إدراج هذه الأولويات في الإبلاغ في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، حيث إن فهم الكيفية التي يؤثر بها النشاط الاقتصادي على هذه الأبعاد الأربعة أمر بالغ الأهمية لبناء الاستدامة ووضع السياسات العامة المناسبة لمساعدة الشركات وتحفيزها على تحويل أنشطتها.

ويجب تكييف نماذج التنمية الحالية لبناء الاستدامة وتحقيق أهداف جديدة للرفاه. ويكتسي التقليل من كثافة استخدام المواد في التنمية الاقتصادية أهمية بالغة في الاستدامة في شمال أفريقيا. وسيساهم ذلك أيضا في أبعاد أخرى للاستدامة، مثل إدارة المياه وصحة التربة والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. لكن لا يمكن التقليص من كثافة استخدام

[81] حدود الكوكب المحلية هي حدود متوافقة مع حدود الكوكب العالمية، ويمكن للمجتمع أن يعمل من خلالها بأمان، ما يضمن بيئة مستقرة ومرنة. وبالتالي فهي تنطوي على تقليص الإطار العالمي إلى المستوى الإقليمي أو المجتمعي، مع مراعاة السياقات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحددة للمنطقة.

المواد دون وضـــع مجموعة جديدة من أهداف الرفاه وإعادة النظر في النموذج الاقتصـــادي. كما لا يمكن أن تُنفَّذ هذه العملية من أعلى إلى أسفل. بل يجب أن تكون مَسيرةً تثقيفية جماعية تساهم فيها الدولة والشركات والمواطنون جميعا من خلال الانخراط في تحول يسترشد بأهداف الرفاه الجديدة التي تتماشى مع حدود الكوكب المحلية.

وكما ورد في الفرع 2-4-3، رغم أن المواطنين يراعون القضـايا البيئية، إلا أنهم لا يمنحونها الأولوية عندما يتعلق الأمر بالسياسات العامة. وهذا لا يقتصر على بلدان المنطقة دون الإقليمية فقط، فالدراسات الاستقصائية في جميع أنحاء العالم تكشف عن وجود تناقض بين تصور الناس للتهديدات الناجمة عن تغير المناخ من جهة، والدعم السياسي لسياسات المناخ من جهة أخرى. ولذلك كان لا بد من دعم هذه الرؤية الجديدة للمســـتقبل، التي تمزج بين الســـعي لتحقيق رفاه المواطنين وبين احترام حدود الكوكب، وذلك من خلال إذكاء الوعي بتغير المناخ ورهاناته لدى مجموعة من أصـــحاب المصلحة. وترتبط التوصية التالية أيضا بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، حيث إن زيادة الوعي بشأن الاستدامة لدى الشركات والمواطنين أمر بالغ الأهمية في التحول الاقتصادي.

التوصية 2: زيادة الوعي في صلب الاقتصاد

غالبا ما تفتقر الشـــركات والمواطنون إلى المعلومات عن تغير المناخ، وبالتالي يحتاجون إلى اكتســـاب معرفة عامة ومحددة على حد سواء (قطاعية وجغرافية، وغيرها) بشأن تغير المناخ وعواقبه.

في مجال التعليم والتدريب:

- ينبغي تنظيم مبادرات تثقيفية متخصصة ودورات تدريبية تركز على تغير المناخ وعواقبه وممارساته المستدامة. ويمكن تكييف هذه المبادرات لتُناســـب مختلف المجالات والهرم التنظيمي، لتلبي احتياجات الجميع، من الموظفين إلى الإدارة العليا. ويجب أن يَنصبَّ التركيز الأساسي على عرض المنطق التجاري المقنع للاستدامة ومزايا التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمناخ.
- يجب إبراز أمثلة ناجحة لشـــركات اِعتمدت الاســـتدامة واســـتفادت من القيام بذلك. ويمكن أن تكون دراســـات الحالة على أرض الواقع بمثابة توضـــيحات قوية لفوائد اســـتراتيجيات الأعمال المراعية للمناخ وإمكانياتها.

في مجال توعية المواطنين:

- يجب إطلاق حملات تثقيفية عامة باستخدام مختلف وسائل الإعلام.
- يجب دمج التثقيف بشـــأن تغير المناخ في المناهج الدراســـية وتنظيم حلقات عمل وفعاليات مجتمعية بهذا الشأن.
- يجب تيسير مشاركة المواطنين ودعم المبادرات المحلية والتركيز على تدابير التكيف مع المناخ.

في مجال الشراكات التعاونية:

- ينبغي إقامة شـراكات تعاونية مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات المناصَـرة ذات المعرفة المتخصـصـة في مجال تغير المناخ.

وينبغي للبلدان ألا تنتظر التنفيذ الكامل للتوصية 1، لأن ذلك قد يستغرق وقتا طويلا، لا سيما أنها تتطلب نهجا تشاركيا وشاملا للجميع. وفي غضون ذلك، يمكن تحقيق مكاسب سريعة من خلال تشجيع الشركات على البدء في إحداث التحول في حوكمتها بحيث تأخذ تأثيرها البيئي في الاعتبار. لكن تجدر الإشارة إلى أن التوصية 1 تكتسي أهمية حاسمة لسببين: أولا، الدفع بالتحول إلى مستوى يُحدث تغييرا ملحوظا في الأثر البيئي للأنشطة البشرية؛ وثانيا، إرساء أساس لاقتصاد جديد يتمحور حول تصور جديد للشركة. ومن ثم، تمهد التوصية 1 الطريق لظهور دور جديد للشركات، يَسترشد بأهداف تندمج بشكل متناغم في نموذج اقتصادي جديد.

وهذه المسألة تتجاوز نطاق هذه الوثيقة. ويتم التركيز في ما يلي على شروط التحول السريع في الحوكمة المؤسسية، وذلك بمعزل عن التوصية 1. لكن كلما تم التعجيل بتنفيذ المقترحات الواردة في التوصية 1، كان هذا التحول أسرع، وكان تكييفه مع تحديات المناخ أفضل، بالإضافة إلى مزايا أخرى. وتستند الحوكمة المؤسسية إلى أهداف الشركة، أي دورها في المجتمع، الذي يعتمد بدوره على نوع الاقتصاد.

فعلى سبيل المثال، في نوع من الاقتصاد قائمٍ على 'النمو الأخضر' الذي تحكمه قواعد 'الرأسمالية الخضراء'، تُعد الحوكمة المؤسسية المستدامةُ محاولةً للتوفيق بين تحقيق أكبر قدر من الربح للمساهمين وتقليص التأثير البيئي للشركة. أما في اقتصادٍ يتجاوز أهداف النمو، فإن جوهر الحوكمة المستدامة ذاتُه يمرُّ بتحول جذري، حيث يُعاد تصور المهمة الأساسية للشركات. وفي هذا النموذج الجديد، تمتد مهام الشركات إلى ما هو أبعد من السعي لتحقيق الأرباح، لتشملَ التزاما أوسع بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث تلتزم هذه الشركات بإنتاج القيمة بطريقة سليمة بيئيا ومفيدة اجتماعيا.

ويشدد هذا التحول بشكل أكثر على المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع تركيز قوي على المواءمة بين احتياجات أصحاب المصلحة المتنوعين ومصالحهم، بما في ذلك العملاء والموظفين وسائر المجتمع، في استراتيجيات الشركة وإجراءاتها. ومن وجهة النظر هذه، تكتسب مبادئ الاقتصاد الدائري أهمية قصوى، حيث تشجع جهودَ ترشيد استخدام الموارد والحد من النفايات. ويتم توجيه الابتكار بشكل استراتيجي لإيجاد حلول تعالج القضايا العالمية الحرجة، لا سيما تغير المناخ وندرة الموارد. ويرتكز هذا النهج على الحوكمة الأخلاقية والشفافية وتعزيز المساءلة وترسيخ الثقة بين جميع أصحاب المصلحة.

وفي نهاية المطاف، فإن هذا الدور الذي تقوم به الشركات بتعريفه الجديد، في اقتصاد يوازن بين النمو والأهداف الأخرى، يسعى إلى تعزيز القدرة على الصمود والتكيف وتعزيز التنمية الشاملة للجميع، وكل ذلك بهدف المساهمة في نظام مستدام يتماشى فيه الاقتصاد مع الحفاظ على البيئة.

وللانخراط في مسار الاستدامة، إما أن تحقق الشركة الربح (مثل إنتاج سلع تساهم في التخفيف من تغير المناخ) أو تضطر إلى التكيف مع اللوائح التنظيمية الجديدة أو ظروف السوق المتغيرة (على سبيل المثال، حدوث تحول في تفضيلات العملاء). وتعد الحوكمة المؤسسية المستدامة ضرورية للشركة لبناء القدرة على تحويل نموذج أعمالها والتكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الظروف الجديدة الناجمة عن تغير المناخ.

وكما هو موضّح في الفرع 3-2-4، هناك أسباب عديدة قد تثني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن اعتماد نماذج حوكمة مستدامة، مثل تكلفة اعتماد نماذج جديدة والوصول إلى المعلومات.

وتكشف دراسة نوعية[82] أُجريت على 12 شركة مغربية تحمل وسم المسؤولية الاجتماعية للشركات أن هذه الشركات تدرك أهمية المسؤولية البيئية وحتمية توجيه الاستثمارات نحو مساع بيئية مستدامة. وأكد المجيبون على الدور الحاسم الذي تؤديه المسؤولية الاجتماعية للشركات والحاجة الملحة إلى حماية البيئة من أجل الأجيال القادمة. كما أبرزوا المكاسب المالية والاستراتيجية المرتبطة بالممارسات البيئية المستدامة، مثل تخفيف التكاليف وتعزيز سمعة العلامة التجارية. ومع ذلك، فإنهم يواجهون عقبات مثل ندرة الموارد والضغوط التنافسية. وتشير الدراسة الاستقصائية إلى الحاجة إلى استكشاف سبل تمويل الاستثمارات البيئية وإذكاء وعي أصحاب المصلحة بأهمية المبادئ البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تقيِّد ضرورةُ الحفاظ على الربحية قدرةَ تلك الشركات على تخصيص استثمارات للممارسات البيئية المستدامة.

وتُبرز هذه العقبات عجز السوق عن معالجة قضايا تغير المناخ بمفردها. فهي تعاني من العديد من العيوب التي تمنعها من تحفيز الشركات على التحول بكفاءة. وينبع قصورُ السوق عن معالجة تغير المناخ من العديد من القضايا الاقتصادية المهمة. فالعوامل الخارجية السلبية للتلوث تؤدي إلى انبعاثات مفرطة لغازات الدفيئة. وتؤدي طبيعة المناخ المستقر باعتباره منفعة عامة إلى ظهور مشكلة 'الراكب المجاني'، حيث يتم تقاسم فوائد جهود التخفيف من آثار تغير المناخ على مستوى العالم، وهو ما يُضعف حوافز العمل على المستوى الفردي. وتَستبعد الأسواق، بحكم تركيزها على المكاسب قصيرة المدى، الفوائدَ المستقبلية للعمل المناخي، وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستثمار في الحلول على المدى الطويل. ويؤدي تباين المعلومات بشأن مخاطر المناخ واستراتيجيات التخفيف إلى اتخاذ قرارات دون المستوى الأمثل. وتعرقل أوجهُ القصور في أسواق رؤوس الأموال تمويلَ التقنيات المستدامة، بينما تُغفل الأسواق الاستدامةَ البيئية على المدى الطويل نظرا لتركيزها على تعظيم الأرباح على المدى القصير. وتزيد أوجه عدم اليقين التنظيمية والسياسية، على المستويين المحلي والعالمي، من تثبيط الاستثمار في المبادرات الخضراء، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تدخل حكومي شامل وتعاون عالمي.

وبالتالي، فإن الدولة تقوم بدور حاسم في تعزيز وتيسير اعتماد ممارسات الحوكمة المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمثل دمجُ معايير الاستدامة في اللوائح العامة وإنفاذ هذه المعايير كدليل على اجتهاد الشركات في الاستدامة نهجا استراتيجيا. وينبغي استكمال الحوافز الاقتصادية المشجعة على اعتماد ممارسات الحوكمة المستدامة بتدابير في مجال السياسات تهدف إلى تذليل العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع مخاطر المناخ. وتتأثر قدرة هذه المؤسسات على التكيف بشكل كبير ببيئة الأعمال الخارجية، لا سيما في جوانب من قبيل الحصول على التمويل، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات، وتوافر خدمات المعلومات الخاصة بالمناخ، وأوجه القصور السائدة في السوق.

وفي ما يلي مجموعة من المقترحات التكميلية لبناء بيئة تحفيزية لاعتماد حوكمة مؤسسية مستدامة.

التوصية 3: دعم إنشاء نظام لقياس الأثر البيئي

يعد قياس التأثير البيئي للشركات أمرا ضروريا لبناء الاستدامة. ومن الأهمية بمكان وضع منهجيات وأدوات تقيّم باستمرار تأثير الشركات على أبعاد مهمَّة مثل المياه والتربة والتنوع البيولوجي والتلوث. وتضطلع الدولة بدور حيوي في توفير الدعم العام لوضع هذه المنهجيات والأدوات واعتمادها ونشرها داخل الاقتصاد، وذلك بوجه خاص لمساعدة

(82) Jalila Bouanani El Idrissi and Salwa Ladraa, "La perception de l'environnement par les entreprises labélisées RSE au Maroc: exploration des investissements en environnement", *Revue Française d'Economie et de Gestion*, vol. 4, No. 3 (2023).

الشركات الصغيرة التي قد تفتقر إلى المهارات والموارد اللازمة.

التوصية 4: إيجاد حوافز تجارية لتعزيز الاستدامة

ينبغي إيجاد حوافز تجارية لتعزيز الاستدامة، سواء من جانب الطلب أو من جانب العرض.

جانب الطلب

- وضع مقياس ومؤشرات للاستدامة على أساس التوصية 1.
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع على أساس هذه المؤشرات.
- تطوير الصفقات العمومية الخضراء من خلال منح الأولوية لشراء السلع والخدمات المستدامة والسماح بوصول تفضيلي للشركات التي تفي بمعايير بيئية معينة، مثل شهادات الأداء البيئي. ويمكن أن يفضي ذلك إلى ظهور سوق للمنتجات الخضراء، وهو ما سيحفز الشركات على تطوير وتقديم سلع وخدمات مستدامة.

جانب العرض

- دمج العوامل البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية من خلال الإبلاغ الإلزامي وعمليات تقييم المخاطر.
- تعديل متطلبات رأس المال لتكون في صالح الاستثمارات الخضراء، وإجراء اختبارات الإجهاد المرتبطة بمخاطر المناخ وتضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في عمليات المراجعة الرقابية.
- وضع معايير للمنتجات الخضراء وتقديم إرشادات بشأن الاستثمار المستدام لمواءمة المصارف مع أهداف الاستدامة.
- تشجيع الشركات من خلال تقديم حوافز وإعانات مالية لتشجيعها على اعتماد ممارسات الاستدامة.
- تقديم المساعدة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها لمساعدتها على اعتماد الحوكمة المستدامة.
- تقديم إعفاءات ضريبية أو مِنح أو إعانات للشركات التي تستثمر في الطاقات المتجددة أو التقنيات الموفرة للطاقة أو غيرها من المبادرات المستدامة، مثل الخصوم الضريبية الاستثمارية في مجال الطاقة الشمسية والريحية التي تقدمها الولايات المتحدة.
- رهن قيمة بعض مساعدات الدولة بمؤشرات الاستدامة.

التوصية 5: تحديد مسار للشركات

يجب على الحكومات أن تضع خارطة طريق بأهداف واضحة لتحقيق الانتقال نحو الاستدامة. ويجب أن تسمح خارطة الطريق للشركات بالتخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والإنتاج والأنشطة الأخرى. وتحتاج الشركات إلى مسار واضح وإلى فهم الاتجاه الذي يسير فيه الاقتصاد.

وينبغي للحكومات إشراك الشركات في الاستراتيجيات الوطنية للمواءمة بين جهودها وبين أهداف التكيف الوطنية. ومن الأهمية بمكان أيضا تجنب التغييرات المتكررة في السياسات، التي تؤدي إلى حالة من عدم اليقين وتمنع أصحاب المصلحة الاقتصاديين من الالتزام الكامل بالانتقال إلى الاستدامة.

فعلى سبيل المثال، وكما ورد في الفرع 2-4، تملك اقتصادات شمال أفريقيا مجالا كبيرا لتحسين كفاءة استخدام المواد. وإذا قررت الحكومات تحسين أداء اقتصاداتها في هذا المجال، فإنه يمكنها أن تبعث بإشارة قوية إلى القطاع الخاص، وتحدد له اتجاها واضحا ليتّبعه. وهذا أمر بالغ الأهمية أيضا بالنظر إلى مشكلة ندرة المياه. ويجب إرسال إشارة قوية إلى كل من الشركات والمواطنين لإشراك الاقتصاد بأكمله في استخدام المياه بشكل أكثر كفاءة. وبالنسبة للشركات، يمكن أن تتخذ هذه الإشارة شكل شرطٍ صريحٍ وإلزامي في كل اللوائح التنظيمية المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

وليتحقق ذلك، ثمّة حاجة إلى بناء رؤية مشتركة للمستقبل ونموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه التوصية مهمّة لأنها تضمن تَوَافق أهداف الحكومة مع جهود التحول التي تحتاج الشركات إلى القيام بها.

التوصية 6: دعم قدرة الشركات على اعتماد الانتقال نحو الاستدامة

يمكن دعم قدرة الشركات لاعتماد الانتقال نحو الاستدامة بعدة أساليب، ومنها:

- تزويد الشركات بأدوات شاملة لتقييم المخاطر وإدارتها، بما في ذلك نمذَجة مخاطر المناخ، وإجراء تقييمات لقابلية التأثر بها، حتى تتمكن من دمج هذه الاعتبارات في تخطيطها الاستراتيجي.
- تقديم الدعم لوضع نظام أدوات مناخية تستخدمه الشركات لقياس آثارها والإبلاغ عنها، ودمج هذه الأدوات في التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر.
- تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية لمساعدة الشركات على فهم آثار المناخ والاستعداد لها بفعالية، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات، وبرامج تدريبية تركز على علوم المناخ وتقييم الأثر واستراتيجيات التكيف.
- التشجيع على اعتماد شهادات الأداء البيئي (مثل الشهادة الممنوحة وفق معيار آيسو 14001؛ و'معيار شركة كربون ترست (Carbon Trust) لتحقيق صفر نفايات إلى المدافن'، ومعيار الوسم 'معتمد من المهد إلى المهد' (Cradle-to-Cradle Certified).
- بناء منصات تعاونية لتبادل المعارف وتيسير التعلم من الأقران وتعزيز حل المشكلات بشكل جماعي في إطار جهود التكيف.

- دعم البحث والتطوير في تقنيات التكيف مع المناخ لإتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات المناخية المهمة.
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع محددة للتكيف مع تغير المناخ.
- تشـجيع جهود التعاون بين الشـركات والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف البيئية المشتركة من خلال تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في عملية اتخاذ القرار البيئي ووضع السياسات العامة ذات الصلة.
- تقديم الدعم لتطوير بنية تحتية قادرة على الصـمود في وجه تغير المناخ وتعزيز قدرة سـلاسـل التوريد على الصمود لدعم قدرة الشركات على تحمل الاضطرابات المناخية والتكيف معها.

وعلى غرار العديد من البلدان، يمكن إنشـاء 'كيانات معنية بالاسـتدامة' لتعزيز ممارسـات الاسـتدامة لدى الشركات أو الأفراد (انظر الإطار 4).

الإطار 4:

أمثلة عن كيانات معنية بالاستدامة

في البرازيل، يؤدي معهد إيثوس، وهو منظمة غير ربحية، دورا أساسـيا في تعزيز الاسـتدامة، حيث يوفر التدريب والدعم للشـركات الراغبة في تنفيذ برامج الاسـتدامة. وقد نفذت حكومة البرازيل مبادرات اسـتدامة عديدة، بما في ذلك خطة وطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين وسياسة وطنية بشأن تغير المناخ.

وكما هو موَّضـح في الفرع 3-3، لا تزال الممارسـات واللوائح التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة متخلفة في شمال أفريقيا، رغم الأهمية الحاسمة لهذه المسـألة. ولا بد من الإسـراع في تنفيذ إطار قانوني فعال وزيادة نشـر الممارسات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة داخل الشركات.

التوصـية 7: التعجيل بنشـر واعتماد الممارسـات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة

يمكن التعجيل بنشر واعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة من خلال ما يلي:

- تعزيز الإطار التنظيمي من خلال اعتماد المعايير الدولية، لا سيما بهدف توحيد الممارسات مع البلدان التي تتعامل مع شركاء تجاريين مهمين، وإيجاد بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.
- وضـع جدول زمني للتطبيق الإلزامي للأنظمة بدءا من الشـركات الكبيرة لما تتمتع به من تأثير كبير على الاقتصاد، مع تقديم الدعم لهذه الشركات لمساعدة موزِّديها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة وإنشاء آلية دعم مخصصة لهذه المشاريع.

ويكتسـي دور الشـركات الكبيرة أهمية خاصـة، ويمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تسـتلهم من الممارسـات التي يجري تطويرها بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم (انظر الإطار 5).

الإطار 5:

أمثلة على دور الشركات الكبيرة في تعزيز ممارسات الاستدامة لدى مورِّديها

منصة 'أوبن إيس (Open-es)'، التي طورتها شركة النفط الإيطالية 'إيني'، هي منصة رقمية في متناول الجميع، وقد صُممت لمساعدة الشركات في قياس بيانات الاستدامة الخاصة بها والإبلاغ عنها بصيغة موحدة وقابلة للمشاركة. وتتضمن هذه المنصة أيضا ميزة للتواصل الاجتماعي، وهو ما يسهِّل ربط شراكات جديدة على مستوى سلاسل التوريد. وقد اجتذبت المنصة أكثر من 4 آلاف شركة من 76 بلدا، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 80 في المائة من أعضائها.

وتتعاون شركة 'آيكيا' السويدية مع مورديها لتعزيز سلاسل التوريد المستدامة من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الطاقة المتجددة من خلال التفاوض الجماعي على اتفاقات الطاقة النظيفة لمجموعات الموردين. وتفرض 'آيكيا' على جميع مورديها الالتزام بمدونة سلوك مستوحاة من المبادئ العشرة 'للاتفاق العالمي للأمم المتحدة'، والتي تضع مبادئ توجيهية صارمة تحكم الشروط البيئية والاجتماعية وشروط العمل. وعلاوة على ذلك، تستخدم 'آيكيا' 'نموذجا سُلّميا' لمساعدة المورِّدين على تحسين أدائهم في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة باستمرار.

ويلتزم 'الاتفاق العالمي للأمم المتحدة'، وهو أشمل مبادرة للاستدامة على مستوى الشركات في العالم، بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر شبكاته المحلية التي تعمل في 69 بلدا. وهذه الشبكات في وضعٍ يمكّنها من مساعدة الشركات على فهم مبادئ تسيير الأعمال على نحو مسؤول في بيئات وطنية وثقافية ولغوية متنوعة. وتركّز استراتيجية 'الاتفاق العالمي' لإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير موارد وبرامج مخصصة لتلبية الاحتياجات والمصالح الفريدة لهذه المؤسسات.

ومن الأهمية بمكان اعتماد أفضل الممارسات في تصميم سياسات الإفصاح البيئي منذ البداية ومواءمة مضمونها مع الظروف المحلية، أو مع حدود الكوكب المحلية، كما هو مبين في التوصية 1.

وقد حَددت مؤسسة التمويل الدولية خمسة معايير لسياسات الإفصاح البيئي عالية الجودة:[83]

- السلامة البيئية: معالجة الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة وكذلك التأثيرات على الناس والكوكب، بالموازاة مع نهج بيئي شامل.
- المسائل الجوهرية: التركيز على المعلومات التي تهم المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.
- الاستيفاء: صورة شاملة للأداء البيئي للشركة.
- الوضوح: تقديم المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة.
- القابلية للمقارنة: قابلية إجراء مقارنات مهمة للأداء البيئي بمرور الوقت وبين الشركات.

(83) IFC, *IFC ESG Guidebook*.

وتقترح مؤسسة التمويل الدولية إطارا يتألف من الخطوات الست التالية لمساعدة المنظِّمين على صياغة سياسات أفضل في مجال الإفصاح البيئي:

- ربط الأنشطة التنظيمية الأولية بالإبلاغ، وذلك بجعل الإفصاح إجباريا.
- صياغة المؤشرات الرئيسية من خلال مواءمتها مع معايير وأطر الإفصاح المعترف بها عالميا.
- وضع تصنيف للمخاطر والفرص البيئية.
- إيجاد نظام لضمان الالتزام بالإفصاح البيئي بشكل مستقل.
- وضع نظام لمراقبة متطلبات الإفصاح البيئي وإنفاذها.
- إنشاء نظام للتحسين المستمر لمتطلبات الإفصاح البيئي.

ومع أنه لا يوجد نهج واحد ينطبق على الجميع في مجال وضع السياسات، إلا أن هذه الخطوات يمكن أن تساعد الهيئات التنظيمية على صياغة سياسات أفضل.

وفي الختام، يجب على بلدان المنطقة دون الإقليمية أن تدرك أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إجراء مراجعة عميقة لاستراتيجياتها في مجال التنمية الاقتصادية. وينبغي أن تستند هذه المراجعة إلى مقياس جديد للرفاه وأن تحدد أهدافا تحترم حدود الكوكب المحلية. ولا بد من اعتماد رؤية جديدة للمستقبل تُوائم بين السياسات العامة وتشمل جميع أصحاب المصلحة. ومن شأن هذه الرؤية إعادة تعريف دور الشركات ووظيفتها في عملية التنمية، لتجعل منها أدواتٍ لتحقيق أهداف جديدة للرفاه. ويكتسي مثل هذا التحول في الحوكمة المؤسسية أهمية بالغة إن أرادت الشركات المساهمة في الاستدامة مساهمة حقيقية.

مرفق

ألف 1-الحوكمة المؤسسية

يمكن تعريف الحوكمة المؤسسية بطرائق مختلفة، ولكنها، ببساطة، النظام الذي تتم من خلاله مراقبة الشركات وإدارتها والتحكم فيها. وغالبا ما تشير إلى كيفية توجيه الشركات والتحكم فيها، حيث يقوم المديرون وكبار المسؤولين التنفيذيين بقيادة الشركة في مواجهة تحدياتها وتحقيق أهدافها. وتعد الحوكمة المؤسسية أمرا بالغ الأهمية لأنها تساعد على تطوير وتحسين القوانين واللوائح التنظيمية والعقود التي تحكم عمليات الشركة. وهي تضمن حقوق المساهمين، وتوفق بين مصالح أصحاب المصلحة والمديرين، وتحافظ على الشفافية. ويسمح هذا الإطار لجميع الأطراف بالوفاء بمسؤولياتهم، والمساهمة في نمو الشركة وتوليد القيمة.

وقد أصبحت الحوكمة المؤسسية والمعايير البيئية والاجتماعية وفي مجال الحوكمة مترابطة بشكل متزايد، وكلاهما يهدف إلى تحسين إدارة الشركات وتأثيرها الإيجابي. وقد أدى هذا التكامل إلى وضع لوائح تنظيمية رسمية ومبادئ توجيهية تفرضها الشركات على نفسها على حد سواء، وكثيرا ما تختار الشركات اتباع معايير المسؤولية البيئية وإشراك أصحاب المصلحة. وبينما يرى الكثيرون في ذلك تطورا إيجابيا، يجادل آخرون بأن هناك حاجة إلى قوانين أقوى لإجبار الشركات على معالجة قضايا عالمية مهمة، مثل تغير المناخ، بصورة فعالة. ويعتقد بعض الخبراء أن الحوكمة المؤسسية تعزز المعايير في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة من خلال توفير أساس متين من المبادئ. ومع ذلك، يؤكد آخرون على اختلافٍ مهم، وهو أن تلك المعايير تُركز بشكل أكبر على القيم والتأثير الخارجي، بينما تهتم الحوكمة المؤسسية بالقواعد التنظيمية والهيكلة على المستوى الداخلي.[1]

وهناك نظريات وآليات أساسية مختلفة شائعة الاستخدام لشرح الحوكمة المؤسسية للاستدامة البيئية. ومن أهم تلك النظريات ما يلي:

- نظرية الوكالة، التي تؤكد أن الأهداف المتضاربة داخل الشركات يمكن أن تثبِّط المديرين عن منح الأولوية للاستدامة البيئية، بسبب ما ينطوي عليه ذلك من تكاليف مسبقة.
- نظرية الاعتماد على الموارد، التي تفترض أن الاستدامة يمكن أن تقلل من اعتماد الشركات على الموارد الخارجية، وهو ما سيدعم قدرتها على البقاء على المدى الطويل.
- نظرية المستويات الإدارية العليا، التي تشير إلى أنَّ لِقيمِ الإدارة العليا وخبراتها تأثيرًا كبيرًا على مبادرات الشركة في مجال الاستدامة.
- النظرية المؤسسية، التي تفترض أن الشركات تتشكل من خلال المعايير والتوقعات المؤسسية الخارجية.

وتوضح هذه النظريات الكيفية التي تدار بها الاستدامة البيئية في الشركات، الأمر الذي يساعد على دمج

(1) Alan Gutterman, "Sustainability and corporate governance", 27 June 2023. http://dx.doi.org/10.2139/%20ssrn.4493058.

الاستدامة في عمليات اتخاذ القرار.[2] وتؤدي هياكل المِلكية دورا مُهما في تشكيل مبادرات الشركات في مجال الاستدامة البيئية. وتؤثر أنواعٌ مختلفةٌ من المالكين، بمن في ذلك أصحاب الشركات العائلية والدولة والمستثمرون المؤسسيون، بطرائق مختلفة على استراتيجية الشركة والتزامها البيئي وإبلاغها. كما تؤثر أنواع الملكية المتنوعة على نتائج الاستدامة بطرائق متمايزة. فعلى سبيل المثال، يساعد التزام المالكين في الشركات العائلية على اتباع استراتيجياتٍ بيئية استباقية، بينما قد يعرقل المساهمون الذين يشكلون الأقلية عمليةَ الإفصاح البيئي. والمِلكية المركَّزة لا تضمن بالضرورة أداءً بيئيا أفضل، بسبب التكاليف المحتملة. وقد يكون للمستثمرين المؤسسيين، مثل مديري الأصول، أيضا تأثير على نتائج الاستدامة.

ألف 2-منهجية منح الدرجات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة

تم القيام بعملية دقيقة لوضع المؤشر المركَّب للمسؤولية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، تضمنت الخطوات التالية:

1- **تحليل استقصاء البنك الدولي**. تم فحص استبيان استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال فحصا كاملا، وهو يضم أكثر من 200 سؤال. وحُدّدت الأسئلة المتعلقة بالممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة ووُزعت على ركائزها الثلاث: البيئية أو الاجتماعية أو ركيزة الحوكمة.

2- **تخفيض عدد الأسئلة**. تم تخفيض عدد الأسئلة إلى 60 سؤالا، مع تطبيق معايير محددة. واستُبعدت أسئلة معينة إذا كان هناك قدْر كبير من البيانات الناقصة (أكثر من 40 في المائة)، وهو ما يُعزى في كثير من الأحيان إلى عدم أهلية القطاع المعني، أو إذا شاب البيانات تكرارٌ بسبب الترابط الكبير مع متغيرات أخرى.

3- **تحليل العوامل**. تم حساب الركائز الفرعية والركائز الرئيسية باستخدام تحليل العوامل المنبثقة عن بيانات مختلطة، مع مراعاة كلٍّ من العناصر النوعية والكمية. وقد سمح هذا النهج بإجراء تقييم شامل للممارسات المتنوعة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة.

4- **حساب المؤشرات المركَّبة**. اشتُقّ المؤشر المركَّب العام، أو مؤشر البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بتطبيق نهج تحليل المكونات الرئيسية. وباستخدام هذه الطريقة، تم تجميع الركائز الفرعية والركائز الرئيسية المختلفة في مؤشر متماسك، وهو ما يتيح تمثيلا شاملا لمسؤولية الشركات في تلك المجالات.

5- **اختبارات المتانة**. تم إجراء اختبارات إضافية للمتانة، بما في ذلك استخدام مصفوفات الارتباط، للتحقق من صحة مؤشر البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة الذي تم وضعه، حرصا على موثوقيته ودقته في التقاط الأبعاد المتعددة الأوجه لممارسات الشركات في تلك المجالات.

وترد المتغيرات المستخدمة في الاستقصاء في الجدول ألف 1.

(2) Ruth Aguilera and others, "The corporate governance of environmental sustainability: a review and proposal for more integrated research", *Journal of Management*, vol. 47, No. 6 (2021).

الجدول ألف 1:

قائمة المتغيرات المستخدَمة

الركيزة الفرعية	*رمز المتغير*	*المتغير*
البيئة	c6	خلال السنة المالية الماضية، هل تعرضت هذه المؤسسة لانقطاع التيار الكهربائي؟
	n2f	إجمالي التكاليف السنوية للوقود في السنة المالية الماضية
	n2b	إجمالي التكاليف السنوية للكهرباء في السنة المالية الماضية
	BMGa1	في السنة المالية الماضية، هل وردت في الأهداف الاستراتيجية قضايا البيئة أو تغير المناخ؟
	BMGa2	في السنة المالية الماضية، هل كان هناك مدير مسؤول عن القضايا البيئية أو المناخية؟
	BMGa4	هل يطالب العملاء بشهادة أو بالالتزام بالمعايير البيئية؟
	BMGb1	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل تعرضت المؤسسة لخسائر مالية بسبب الظواهر الجوية القصوى؟
	BMGb2	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل تكبدت المؤسسة خسائر مالية بسبب التلوث؟
	BMGc1	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل قامت المؤسسة بمراقبة استهلاكها من الطاقة؟
	BMGc11	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل قامت المؤسسة بمراقبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على طول سلسلة توريدها؟
	BMGc16	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل كانت للمؤسسة أهداف تتعلق باستهلاك الطاقة؟
	BMGc18	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل كانت للمؤسسة أهداف تتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟
	BMGc23a	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل اعتمدت المؤسسة تحسينات في التدفئة والتبريد؟
	BMGc23b	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل اعتمدت المؤسسة المزيد من توليد الطاقة المراعية للمناخ في عين المكان؟
	BMGc23c	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل قامت المؤسسة بتحديث آلاتها؟
	BMGc23d	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل التزمت المؤسسة بإدارة الطاقة؟
	BMGc23e	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل التزمت المؤسسة بتقليل النفايات وإعادة تدويرها وإدارتها؟
	BMGc23f	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل اعتمدت المؤسسة تدابير لمكافحة تلوث الهواء؟
	BMGc23g	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل التزمت المؤسسة بإدارة المياه؟
	BMGc23h	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل قامت المؤسسة بتحديث المركبات أو السفن أو الطائرات في أسطولها؟
	BMGc23i	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل قامت المؤسسة بتحديث أنظمة إضاءتها؟
	BMGc23j	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل اعتمدت المؤسسة تدابير أخرى لمكافحة التلوث؟
	BMGe4	كم طنا من الفحم استهلكته المؤسسة في السنة المالية الماضية؟
	BMGe5	في السنة المالية الماضية، هل استخدمت المؤسسة الطاقة من مصادر تملكها خاصة بالطاقة المتجددة؟
	BMGe6	كم كيلوغراما من النفايات الصلبة أفرزتها المؤسسة في السنة المالية الماضية؟
	BMGd6	في السنة المالية الماضية، هل كانت المؤسسة خاضعة لضريبة أو رسم على الطاقة؟
	BMGd7	في السنة المالية الماضية، هل خضعت المؤسسة لمعيار أداء الطاقة في عملياتها؟
	BMGe1	ما هي كمية الكهرباء، بالكيلوواط/ساعة، التي استهلكتها المؤسسة في السنة المالية الماضية؟

	BMGe2	هل استهلكت المؤسسة وقودا مشتقا من النفط في السنة المالية الماضية؟
	BMGc7	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل أصدرت المؤسسة انبعاثات لثاني أكسيد الكربون؟
	BMGc25	على مدى السنوات الثلاث الماضية، هل اتخذت المؤسسة أي تدابير لتعزيز كفاءة الطاقة؟
	BMGc27	ما هو السبب الرئيسي لعدم اعتماد أي تدابير؟
الحوكمة	b1	ما هو الوضع القانوني للشركة؟
	b2a	ما هي النسبة المئوية من المؤسسة التي يملكها خواص محليون من أفراد أو شركات أو منظمات؟
	b2b	ما هي النسبة المئوية من المؤسسة التي يملكها خواص أجانب من أفراد أو شركات أو منظمات؟
	b2c	ما هي النسبة المئوية من المؤسسة المملوكة للحكومة أو الدولة؟
	b4	هل هناك نساء بين مالكي الشركة؟
	b5	في أي سنة بدأت المؤسسة عملها؟
	b6b	في أي سنة تم تسجيل المؤسسة رسميا؟
	b7a	هل تشغل امرأة منصب المدير الأعلى؟
	b8	هل حصلت المؤسسة على شهادة جودة معترف بها دوليا؟
	b3	ما هي النسبة المئوية من الشركة التي يمتلكها أكبر مالك أو أكبر مجموعة من المالكين؟
	d1a1a	ما هو المنتج أو ما هي الخدمة الرئيسية للمؤسسة في السنة المالية الماضية
	d3a	ما نسبة مبيعات الشركة داخل البلد؟
	d3b	ما نسبة الصادرات غير المباشرة من مبيعات الشركة؟
	d3c	ما نسبة الصادرات المباشرة من مبيعات الشركة؟
	d2	في السنة المالية الماضية، كم كان إجمالي المبيعات السنوية للمؤسسة؟
	e11	هل تتنافس المؤسسة مع شركات غير مسجلة أو غير رسمية؟
	e6	هل تستخدم المؤسسة تقنية مرخصة من شركة مملوكة لجهات أجنبية؟
	h1	هل تم عرض منتجات أو خدمات جديدة على مدى السنوات الثلاث الماضية؟
	h5	خلال السنوات الثلاث الماضية، هل أطلقت المؤسسة عمليات جديدة أو محسنة بشكل كبير؟
	d1a3	ما هي نسبة المنتج أو الخدمة الرئيسية من إجمالي المبيعات السنوية؟
	BMk3hd	ما هي النسبة المئوية لرأس المال المتداول الذي يتم تمويله بطرائق أخرى، مثلا من خلال المقرضين أو الأصدقاء أو الأقارب؟
	k3a	ما هي النسبة المئوية لرأس المال المتداول الممول من الموارد الداخلية أو العائدات التي يتم الاحتفاظ بها؟
	k3bc	ما هي النسبة المئوية لرأس المال المتداول المقترض من البنوك؟
	k3e	ما هي النسبة المئوية لرأس المال المتداول المقترض من المؤسسات المالية غير المصرفية؟
	k3f	ما هي النسبة المئوية لرأس المال المتداول الذي يتم شراؤه قرضا أو سُلفة من الموردين أو العملاء؟
	l30a	ما حجم العقبة التي تشكلها لوائح العمل؟
	a7	هل المؤسسة جزء من شركة متعددة المؤسسات؟
	h30	ما حجم العقبة التي تشكلها المحاكم؟
	j30a	ما حجم العقبة التي تشكلها معدلات الضرائب؟
	j30c	ما حجم العقبة التي تشكلها التراخيص والتصاريح؟

	j30e	ما حجم العقبة التي يشكلها عدم الاستقرار السياسي؟
	j30f	ما حجم العقبة التي يشكلها الفساد؟
	l1	كم عدد الموظفين الدائمين الذين كانوا يعملون لدى الشركة بدوام كامل في نهاية السنة المالية الماضية؟
	j30b	ما حجم العقبة التي تشكلها إدارات الضرائب؟
	BMb1	ما هي النسبة المئوية التي تملكها العائلة نفسها من الشركة؟
	BMb3	هل لدى الشركة استراتيجية أعمال رسمية ومكتوبة؟
	BMb4	هل لدى الشركة مجلس إدارة أو مجلس إشراف؟
	BMb5	هل سبق أن تم انتخاب المالك أو الرئيس التنفيذي أو المدير الأعلى أو عضو مجلس الإدارة أو تعيينه في منصب سياسي؟
	BMh1	خلال السنوات الثلاث الماضية، كم أنفقت المؤسسة على اكتساب المعارف الخارجية؟
	BMh2	خلال السنوات الثلاث الماضية، كم أنفقت المؤسسة على البحث والتطوير الداخليين؟
	BMh3	خلال السنوات الثلاث الماضية، كم أنفقت المؤسسة على البحث والتطوير المتعاقد عليهما خارج المؤسسة؟
	BMk3a	ما هي النسبة المئوية لرأس المال المتداول المستمدة من المنح الحكومية؟
	BMk3b	ما هي النسبة المئوية لرأس المال المتداول المستمدة من السندات الصادرة؟
	BMj4b	ما حجم العقبة التي تشكلها لوائح الصحة والنظافة؟
	BMj4c	ما حجم العقبة التي تشكلها اللوائح البيئية؟
	BMj4a	ما حجم العقبة التي تشكلها لوائح السلامة في مكان العمل؟
المجال الاجتماعي	l2	كم عدد الموظفين الدائمين الذين كانوا يعملون لدى الشركة بدوام كامل في نهاية السنة المالية قبل ثلاث سنوات؟
	l6	كم عدد الموظفين المؤقتين الذين كانوا يعملون لدى الشركة بدوام كامل في نهاية السنة المالية الماضية؟
	l10	هل نُظّمت أي برامج تدريبية رسمية للموظفين الدائمين بدوام كامل في السنة المالية الماضية؟
	l30b	ما حجم العقبة التي تشكلها القوة العاملة غير المتعلمة بشكل كاف؟
	n2a	كم كانت تكلفة العمالة الإجمالية، بما في ذلك الأجور والرواتب والمكافآت، في السنة المالية الماضية؟

ألف 3-الاقتصاد القياسي

يرد في الجدول ألف 2 استكشاف للعلاقات بين مختلف العوامل والمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة على الصعيد العالمي.

الجدول ألف 2:

الانحدارات العالمية للدرجات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة: تحليل جميع الشركات من كافة البلدان المشمولة في استقصاء البنك الدولي لمؤسسات الأعمال

	(1)		(2)	
تجارة الجملة والتجزئة	-0,0522*	(0,0299)	0,0360	(0,0223)
صناعة المنتجات المعدنية ومنتجات المعادن غير المخلوطة	0,119***	(0,0347)	-0,0186	(0,0236)
إنتاج السلع المصنعة الأخرى	0,163***	(0,0297)	-0,0146	(0,0207)
صناعة الغذاء	0,222***	(0,0379)	-0,0164	(0,0281)
خدمات أخرى	0,102***	(0,0287)	0,0530***	(0,0204)
الشركات النامية (5-10 سنوات)	0,108***	(0,0310)	0,141***	(0,0213)
الشركات الراسخة (10-20 سنة)	0,0305	(0,0187)	0,0477***	(0,0127)
الشركات الصغيرة (10-50 موظفا)	0,135***	(0,0176)	0,0177	(0,0124)
الشركات المتوسطة (50-250 موظفا)	0,445***	(0,0257)	0,0767***	(0,0188)
الشركات الكبيرة (أكثر من 250 موظفا)	0,928***	(0,0683)	0,358***	(0,0525)
الشركات العائلية	0,155***	(0,0216)	0,0749***	(0,0160)
حصة رأس المال المملوكة لخواص محليين من أفراد أو شركات أو منظمات	0,000157	(0,000648)	-0,000405	(0,000509)
حصة رأس المال المملوكة لخواص أجانب من أفراد أو شركات أو منظمات	0,000174	(0,000815)	0,00211***	(0,000617)
حصة رأس المال المملوكة للحكومة أو الدولة	0,000152	(0,00170)	-0,00139	(0,00135)
الشركة لديها مجلس إدارة أو مجلس إشراف	0,299***	(0,0215)	0,0792***	(0,0147)
منصب المدير الأعلى تشغله امرأة	-0,0920***	(0,0249)	-0,0389**	(0,0177)
النسبة المئوية من الشركة التي يمتلكها أكبر مالك أو أكبر مجموعة من المالكين	-0,000539	(0,000449)	-0,000207	(0,000327)
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	0,247***	(0,0332)	0,159***	(0,0256)
البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى	0,0397*	(0,0233)	0,0617***	(0,0172)
أوروبا وآسيا الوسطى	-0,406***	(0,0952)	-0,488***	(0,0875)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0,860***	(0,0987)	-0,619***	(0,0907)
المؤسسة جزء من شركة متعددة المؤسسات	0,153***	(0,0360)	0,0762***	(0,0268)
العام = 2019	-0,0565	(0,0438)	-0,0599*	(0,0323)

العام = 2020	-0,272***	(0,0509)	-0,0839**	(0,0362)
المؤسسة تراقب استهلاكها للطاقة			0,0337**	(0,0142)
لا يُعرف إن كانت المؤسسة تراقب استهلاكها للطاقة			-0,0988	(0,195)
الأهداف الاستراتيجية تشير إلى قضايا البيئة أو تغير المناخ			0,360***	(0,0265)
لديها مدير مسؤول عن القضايا البيئية أو المناخية			0,479***	(0,0361)
العملاء يطالبون بشهادات أو بالالتزام بالمعايير البيئية			0,435***	(0,0298)
أدخلت تحسينات على أنظمة التدفئة والتبريد			0,0395**	(0,0159)
اعتمدت المزيد من توليد الطاقة المراعي للمناخ في عين المكان			0,204***	(0,0286)
رفعت من جودة آلاتها			0,0551***	(0,0143)
ملتزمة بإدارة الطاقة			0,115***	(0,0186)
ملتزمة بتقليل النفايات وإعادة تدويرها وإدارتها			0,114***	(0,0141)
اعتمدت تدابير مكافحة تلوث الهواء			0,335***	(0,0274)
رفعت جودة المركبات أو السفن أو الطائرات في أسطولها			0,126***	(0,0148)
حسّنت أنظمة إضاءتها			0,0616***	(0,0167)
اعتمدت تدابير أخرى لمكافحة تلوث الهواء			0,306***	(0,0308)
اعتمدت تدابير لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة			0,0284*	(0,0157)
لا يُعرف إن كانت قد اعتمدت تدابير لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة			-0,0504	(0,0581)
ملتزمة بإدارة المياه			0,215***	(0,0212)
حاصلة على شهادة جودة معترف بها دوليا			0,0365**	(0,0171)
في طور الحصول على شهادة جودة معترف بها دوليا			0,116	(0,0985)
تستخدم تقنية مرخصة من شركة مملوكة لجهات أجنبية			0,138***	(0,0268)
لديها استراتيجيات عمل رسمية ومكتوبة			0,0137	(0,0144)
لديها أهداف بشأن استهلاك الطاقة			0,0852***	(0,0179)
لا يُعرف ما إذا كانت لديها أهداف بشأن استهلاك الطاقة			0,245	(0,296)
لم تشكل لوائح الصحة والنظافة عائقا			-0,360***	(0,0456)
شكلت لوائح الصحة والنظافة عائقا بسيطا			-0,330***	(0,0444)
شكلت لوائح الصحة والنظافة عائقا معتدلا			-0,362***	(0,0410)
لم تشكل اللوائح البيئية عائقا			-0,387***	(0,0313)

شكلت اللوائح البيئية عائقا بسيطا	-0,367***			(0,0340)
شكلت اللوائح البيئية عائقا معتدلا	-0,382***			(0,0299)
لم تشكل لوائح السلامة في مكان العمل عائقا	-0,474***			(0,0393)
شكلت لوائح السلامة في مكان العمل عائقا بسيطا	-0,492***			(0,0372)
شكلت لوائح السلامة المهنية عائقا معتدلا	-0,516***			(0,0342)
شركة مساهمة ذات أسهم غير متداولة أو يتداولها				
خواص	0,0623**	(0,0315)	0,0388	(0,0239)
ملكية فردية	0,0445	(0,0341)	0,0168	(0,0251)
شراكة محدودة	0,141***	(0,0401)	0,0555*	(0,0300)
الثابت	-0,0410	(0,127)	0,887***	(0,119)
ملاحظات	10 727		10 521	
معامل التحديد (R^2)	0,171		0,589	

ملاحظة: الأخطاء المعيارية البارزة موضوعة بين قوسين: (*** $p<0.01$) و(** $p<0.05$) و(* $p<0.1$)

وتكشف الشركات العاملة في الصناعة الغذائية وتصنيع المعادن وغيرها من قطاعات التصنيع وبعض الخدمات عن درجات أعلى في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، بينما تكشف شركات تجارة الجملة والتجزئة عن درجات أقل. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط حجم الشركة ارتباطا إيجابيا بالدرجة التي تحصل عليها، وهو ما يبين أن الشركات الكبيرة تميل إلى تحقيق أداء أفضل في هذا المجال. وقد يكون ذلك مرتبطا بكون الشركات الصغيرة تواجه حواجز أكبر أمام اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة. والأمر المفاجئ هو أن وجود امرأة تشغل منصب المدير الأعلى على رأس المؤسسة لا يرتبط بأداءٍ أفضلَ في هذا المجال.

وتكشف المُعامَلات الخاصة بأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن وجود علاقات سلبية كبيرة مع الدرجات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، وهو ما يدل على أن الشركات الموجودة في هذه المناطق تميل إلى تحقيق أداء أدنى. ويُظهر اعتمادُ العديد من التدابير البيئية، مثل استراتيجيات التحكم في تلوث الهواء وإدارة النفايات وكفاءة استخدام الطاقة، علاقاتٍ إيجابيةً مع تلك الدرجات، وهو ما يُبرز أهمية المبادرات البيئية في التأثير على الأداء داخل الشركات على مستوى العالم. وعلاوة على ذلك، فإن العقبات على كل المستويات في ما يتعلق بلوائح الصحة والنظافة، واللوائح البيئية، ولوائح السلامة في مكان العمل تكشف باستمرار عن وجود ارتباط سلبي مع الدرجات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في جميع المجالات.

وكما كان متوقعا، فإن بعض هياكل الحوكمة، مثل مجالس الإدارة أو مجالس الإشراف، تُظهر باستمرار ارتباطا إيجابيا بالدرجة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة. وبالتالي فإن تَوفُّر الشركة على نظام مهيكَل للحوكمة يساهم بشكل إيجابي في أدائها. وتنطبق هذه العلاقات أيضا عند حساب الانحدارات حسب فئة الدخل (انظر الجدول ألف 3).

الجدول ألف 3:

الانحدارات في المربعات الصغرى العادية، باعتبار الدرجة المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة هي المتغيرَ التابع

	البلدان ذات الدخل المرتفع		*البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى*		*البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى*	
	المتغير الموسَّط المختزل		*المتغير الموسَّط المختزل*		*المتغير الموسَّط المختزل*	
تجارة الجملة والتجزئة	-0,175***	(0,0489)	-0,201***	(0,0600)	0,130**	(0,0627)
صناعة المنتجات المعدنية ومنتجات المعادن غير الحديدية	0,117*	(0,0616)	-0,118	(0,0775)	0,163***	(0,0522)
إنتاج السلع المصنعة الأخرى	0,0212	(0,0487)	0,112*	(0,0607)	0,234***	(0,0604)
صناعة الغذاء	0,143**	(0,0643)	0,0492	(0,0761)	0,286***	(0,0645)
خدمات أخرى	-0,0134	(0,0502)	-0,00552	(0,0590)	0,215***	(0,0489)
نامية (5-10 سنوات)					0,184***	(0,0515)
راسخة (10-20 سنة)	0,0188	(0,0624)	-0,0669	(0,0505)	0,0161	(0,0342)
ناضجة (أكثر من 20 عاما)	-0,0492	(0,0599)	-0,0769	(0,0525)		
صغيرة (10-50 موظفا)	0,132***	(0,0296)	0,201***	(0,0344)	0,109***	(0,0278)
متوسطة (50-250 موظفا)	0,510***	(0,0427)	0,502***	(0,0470)	0,379***	(0,0434)
كبيرة (أكثر من 250 موظفا)	0,956***	(0,0978)	0,843***	(0,0844)	1,017***	(0,161)
شركة عائلية	0,0538*	(0,0321)	0,216***	(0,0339)	0,191***	(0,0466)
حصة رأس المال المملوكة لخواص محليين من أفراد أو شركات أو منظمات	-0,00475**	(0,00185)	0,000449	(0,00221)	0,000617	(0,000692)
حصة رأس المال المملوكة لخواص أجانب من أفراد أو شركات أو منظمات	-0,00458**	(0,00195)	-0,000556	(0,00237)	0,00106	(0,00144)
حصة رأس المال المملوكة للحكومة أو الدولة	0,00167	(0,00432)	-0,00496*	(0,00258)	0,0218***	(0,00516)
الشركة لديها مجلس إدارة أو مجلس إشراف	0,303***	(0,0340)	0,259***	(0,0444)	0,334***	(0,0410)
النسبة المئوية من الشركة التي يمتلكها أكبر مالك أو أكبر مجموعة من المالكين	0,000162	(0,000612)	-0,000117	(0,000747)	-0,00135	(0,00107)
أوروبا وآسيا الوسطى					-0,368***	(0,0997)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0,229***	(0,0706)	-0,436***	(0,0498)	-0,785***	(0,125)
العام = 2019	-0,259***	(0,0724)	0,0854	(0,0541)	0,0350	(0,232)
العام = 2020	-0,309***	(0,0916)	0,121	(0,0841)	0,209	(0,238)
المؤسسة جزء من شركة متعددة المؤسسات	0,151***	(0,0437)				
شركة مساهمة ذات أسهم غير متداولة أو يتداولها خواص	0,0362	(0,0487)	-0,0556	(0,0611)	0,0615	(0,0617)

ملكية فردية	0,0178-	(0,0563)	0,0345-	(0,0686)	0,0999	(0,0632)
شراكة محدودة	0,254***	(0,0660)	0,152-**	(0,0752)	0,0349	(0,0652)
الثابت	0,347	(0,214)	0,329-	(0,234)	0,00502-	(0,252)
ملاحظات	4 026		3 013		3 693	
معامل التحديد (R^2)	0,173		0,142		0,223	

المصدر: تجميع المؤلف.

ملاحظة: الأخطاء المعيارية البارزة موضوعة بين قوسين: (*** p<0.01) و(** p<0.05) و(* p<0.1)

ويمكن ملاحظة بعض أوجه التشابه بين مختلف فئات الدخل المبينة في الجدول ألف 4.

الجدول ألف 4:

الانحدار في المربعات الصغرى العادية، باعتبار الدرجة المسجلة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة هي المتغيرَ التابع، مع إضافة المتغيرات البيئية

	البلدان ذات الدخل المرتفع		*البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى*		*البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى*	
	المتغير الموسَّط المختزل		*المتغير الموسَّط المختزل*		*المتغير الموسَّط المختزل*	
تجارة الجملة والتجزئة	0,0246-	(0,0335)	0,0130-	(0,0405)	0,139***	(0,0490)
صناعة المنتجات المعدنية ومنتجات المعادن غير الحديدية	0,0291-	(0,0388)	0,118-**	(0,0501)	0,0466	(0,0392)
إنتاج السلع المصنعة الأخرى	0,0817-***	(0,0313)	0,0286-	(0,0407)	0,0628	(0,0469)
صناعة الغذاء	0,0360-	(0,0401)	0,0652-	(0,0522)	0,0736	(0,0503)
خدمات أخرى	0,00713	(0,0350)	0,0155	(0,0402)	0,136***	(0,0364)
نامية (5-10 سنوات)					0,133***	(0,0369)
ناضجة (أكثر من 20 عاما)	0,111-***	(0,0412)	0,122-***	(0,0354)		
صغيرة (10-50 موظفا)	0,0175-	(0,0209)	0,0775***	(0,0237)	0,0156	(0,0201)
متوسطة (50-250 موظفا)	0,0587**	(0,0296)	0,134***	(0,0317)	0,0600	(0,0376)
كبيرة (أكثر من 250 موظفا)	0,344***	(0,0847)	0,217***	(0,0561)	0,517***	(0,112)
شركة عائلية	0,0400*	(0,0210)	0,0603***	(0,0217)	0,0743*	(0,0416)
حصة رأس المال المملوكة لخواص محليين من أفراد أو شركات أو منظمات	0,000919-	(0,00139)	0,000950	(0,00168)	-0,000443	(0,000619)
حصة رأس المال المملوكة لخواص أجانب من أفراد أو شركات أو منظمات	0,00211-	(0,00145)	0,00129-	(0,00177)	-0,00219*	(0,00125)
حصة رأس المال المملوكة للحكومة أو الدولة	0,000806-	(0,00479)	0,00283-	(0,00191)	0,0102**	(0,00484)
الشركة لديها مجلس إدارة أو مجلس إشراف	0,0634***	(0,0221)	0,0233	(0,0288)	0,0986**	(0,0285)
النسبة المئوية من الشركة التي يمتلكها أكبر مالك أو أكبر مجموعة من المالكين	-8.80e-05	(0,000417)	0,000669	(0,000475)	2.33e-05	(0,000817)
المؤسسة جزء من شركة متعددة	0,0495*	(0,0288)				

المؤسسات						
العام = 2019	-0,151***	(0,0554)	0,0215	(0,0351)	-0,160	(0,177)
العام = 2020	-0,195***	(0,0668)	0,0687	(0,0504)	-0,0916	(0,185)
المؤسسة تراقب استهلاكها للطاقة	-0,0213	(0,0216)	0,0704***	(0,0221)	0,0451	(0,0348)
لا يُعرف إن كانت المؤسسة تراقب استهلاكها للطاقة	-0,478***	(0,0621)	-0,0634	(0,292)		
الأهداف الاستراتيجية تشير إلى قضايا البيئة أو تغير المناخ	0,399***	(0,0346)	0,357***	(0,0386)	0,251***	(0,0696)
لديها مدير مسؤول عن القضايا البيئية أو المناخية	0,381***	(0,0410)	0,439***	(0,0490)	0,757***	(0,116)
العملاء يطالبون بشهادات أو بالالتزام بالمعايير البيئية؟	0,445***	(0,0352)	0,416***	(0,0419)	0,525***	(0,0826)
أدخلت تحسينات على أنظمة التدفئة والتبريد	0,00417	(0,0236)	0,0401	(0,0255)	0,0832**	(0,0338)
اعتمدت المزيد من توليد الطاقة المراعي للمناخ في عين المكان	0,149***	(0,0316)	0,243***	(0,0382)	0,433***	(0,133)
رفعت جودة آلاتها	0,0534**	(0,0233)	0,0809***	(0,0257)	0,0196	(0,0268)
ملتزمة بإدارة الطاقة	0,183***	(0,0296)	0,117***	(0,0304)	0,0367	(0,0350)
ملتزمة بتقليل النفايات وإعادة تدويرها وإدارتها	0,0922***	(0,0212)	0,107***	(0,0275)	0,109***	(0,0306)
اعتمدت تدابير مكافحة تلوث الهواء	0,279***	(0,0377)	0,318***	(0,0389)	0,410***	(0,0685)
رفعت جودة المركبات أو السفن أو الطائرات في أسطولها	0,133***	(0,0212)	0,0767***	(0,0269)	0,160***	(0,0295)
حسّنت أنظمة إضاءتها	0,0791***	(0,0237)	-0,0126	(0,0236)	0,119***	(0,0389)
اعتمدت تدابير أخرى لمكافحة تلوث الهواء	0,323***	(0,0466)	0,229***	(0,0399)	0,246***	(0,0694)
اعتمدت تدابير لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة	0,0395	(0,0243)	0,0473*	(0,0270)	0,0438	(0,0313)
لا يُعرف إن كانت اعتمدت تدابير لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة	-0,00905	(0,187)	0,0753	(0,0947)	-0,215**	(0,0925)
ملتزمة بإدارة المياه	0,192***	(0,0353)	0,156***	(0,0315)	0,311***	(0,0469)
المؤسسة حاصلة على شهادة جودة معترف بها دوليا	0,0444**	(0,0223)	0,0474	(0,0288)	0,0406	(0,0409)
المؤسسة في طور الحصول على شهادة جودة معترف بها دوليا	0,273*	(0,159)	0,00448	(0,135)	-0,111	(0,157)
تستخدم تقنية مرخصة من	0,0470	(0,0296)	0,118***	(0,0356)	0,302***	(0,0807)

شركة مملوكة لجهات أجنبية						
المؤسسة لديها استراتيجية عمل رسمية ومكتوبة	0,107***	(0,0212)	-0,0448*	(0,0233)	-0,0190	(0,0304)
لدى المؤسسة أهداف لاستهلاك الطاقة	0,0867***	(0,0267)	0,137***	(0,0298)	0,0658*	(0,0390)
لا يُعرف ما إذا كانت لدى المؤسسة أهداف لاستهلاك الطاقة	0,349	(0,366)	0,0119	(0,287)	0,359	(0,429)
لم تشكل لوائح الصحة والنظافة عائقا	-0,303***	(0,0520)	-0,312***	(0,0572)	-0,550***	(0,126)
شكلت لوائح الصحة والنظافة عائقا بسيطا	-0,281***	(0,0544)	-0,253***	(0,0583)	-0,515***	(0,120)
شكلت لوائح الصحة والنظافة عائقا معتدلا	-0,304***	(0,0482)	-0,290***	(0,0597)	-0,521***	(0,109)
لم تشكل اللوائح البيئية عائقا	-0,405***	(0,0460)	-0,549***	(0,0499)	-0,219***	(0,0703)
شكلت اللوائح البيئية عائقا بسيطا	-0,401***	(0,0472)	-0,528***	(0,0522)	-0,162*	(0,0841)
شكلت اللوائح البيئية عائقا معتدلا	-0,374***	(0,0435)	-0,436***	(0,0562)	-0,293***	(0,0626)
لم تشكل لوائح السلامة في مكان العمل عائقا	-0,495***	(0,0608)	-0,639***	(0,0535)	-0,216***	(0,0814)
شكلت لوائح السلامة في مكان العمل عائقا بسيطا	-0,519***	(0,0621)	-0,602***	(0,0545)	-0,272***	(0,0608)
شكلت لوائح السلامة في مكان العمل عائقا معتدلا	-0,503***	(0,0550)	-0,585***	(0,0572)	-0,382***	(0,0560)
أوروبا وآسيا الوسطى					-0,512***	(0,105)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0,177***	(0,0438)	0,0252	(0,0333)	-0,620***	(0,134)
شركة مساهمة ذات أسهم غير متداولة أو يتداولها خواص	0,0530*	(0,0311)	0,0168	(0,0375)	-0,0317	(0,0508)
ملكية فردية	0,0654*	(0,0364)	-0,0183	(0,0422)	0,00935	(0,0520)
شراكة محدودة	-0,0258	(0,0409)	0,0851*	(0,0470)	0,0862	(0,0586)
ثابت	0,703***	(0,165)	0,604***	(0,181)	0,813***	(0,210)
ملاحظات	3 947		2 977		3 601	
معامل التحديد (R^2)	0,641		0,663		0,557	

المصدر: تجميع المؤلف.

ملاحظة: الأخطاء المعيارية البارزة موضوعة بين قوسين: (*** $p<0.01$) و(** $p<0.05$) و(* $p<0.1$)

ألف 4 - اللوائح التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في مجموعة مختارة من البلدان النامية

بنغلاديش

يقدم بنك بنغلاديش في سياسته الخاصة بالتمويل المستدام تعريفا للتمويل المستدام، ويميز بينه وبين التصنيف الأخضر، ويحدد الأهداف والتصنيفات والمكافآت، ويضع قائمة لإدراج واستبعاد المنتجات المؤهلة للاستدامة.[3]

الصين

تخطو الصين خطوات كبيرة في توحيد نهج الإبلاغ في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، ومن التدابير التي اتخذتها مؤخرا وضعُ أول معيار للإبلاغ عن هذا المجال في 16 حزيران/يونيه 2022، تماشيا مع الاتجاهات التنظيمية العالمية. وتشكل هذه المبادرات جزءا من توجّه أكبر نحو تعزيز الشفافية والمساءلة في ممارسات الشركات، ودعم أهداف الحكومة الرامية إلى تحقيق اقتصاد أخضر ومساواة اجتماعية. ومن التطورات التنظيمية الأخيرة صدور مشروع تعديلٍ لقانون الشركات وقواعد جديدة بشأن الإفصاحات البيئية، وهو ما يهيئ إطارا مواتيا للتقييم في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة ويساعد المستثمرين في السوق المحلية.[4]،[5] وتعتمد الصين أيضا سياسةً تستهدف ثماني صناعات رئيسية تتطلب الإبلاغ والتفتيش المتعلقين بانبعاثات الكربون، بهدف إنشاء نظام لتخصيص حصص انبعاثات الكربون في نهاية المطاف.

وفي المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات البيئية للمؤسسات المالية، تم تحديد الموضوعات التي سيتم الإفصاح بشأنها، ومنها الآثار البيئية للقرارات المتعلقة بالاستثمار، وما تشكله البيئة من مخاطر على المؤسسات وما تتيحه لها من فرص.

كينيا

لا تزال كينيا تخطو أولى خطواتها في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، وقد شكّل قيام بورصة نيروبي بنشر دليل توجيهي خاصٍّ بهذا الشأن في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 حدثا بارزا.[6]

وأطلقت بورصة نيروبي دليلها التوجيهي للإفصاحات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة لتحسين وتوحيد المعلومات المتعلقة بهذا المجال، وهي المعلومات التي تُبلِّغ عنها الشركات المدرَجة في البورصة.

---

(3) Bangladesh Bank, *Guidelines on Environmental and Social Risk Management (ESRM) for Banks and Financial Institutions in Bangladesh* (Dhaka, 2017).

(4) Shen Hongtao and others, "ESG in China: A review of practice and research, and future research avenues", *China Journal of Accounting Research*, vol. 16, No. 4 (2023).

(5) Helen Chan, "China moves to standardize fragmented ESG reporting landscape", Thomson Reuters, 6 October 2022.

(6) Nairobi Securities Exchange, *Nairobi Securities Exchange ESG Disclosures Guidance Manual* (Nairobi, 2021).

نيجيريا

ترد اللوائح التنظيمية الموضوعية الرئيسية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في دستور نيجيريا الصادر في عام 1999 بصيغته المعدلة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مبادئ توجيهية تحكم كيفية تصرُّف الشركات من المنظور البيئي والاجتماعي والحوكمة، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وقوانين الأجور المحلية والمبادئ المصرفية المستدامة التي وضعها البنك المركزي النيجيري.[7]

وتتضمن لمحة عامة عن تنظيم القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في نيجيريا اتجاهات في متطلبات الإبلاغ والإفصاح في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة وتأثير الاستثمار المستدام أو في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على نيجيريا.

وتَبرُز في اللوائح التنظيمية النيجيرية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة اتجاهاتٌ خاصة بمتطلبات الإبلاغ والإفصاح في هذا المجال، وتأثير الاستثمار المستدام أو الاستثمار في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على نيجيريا.

الفلبين

تقوم هيئة الأوراق المالية والبورصات في الفلبين، في مبادئها التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، بمقارنةٍ بين مختلف أطر الإبلاغ لمساعدة الكيانات في اختيار أنسب إطار للإفصاح عن المسائل الجوهرية.[8] وتعتزم الهيئة أيضا الشروع في استخدام نموذج محددٍ للإبلاغ في مبادئها التوجيهية للشركات المدرَجة في البورصة، ومن المقرر أن تجعل متطلبات الإفصاح إلزامية بحلول عام 2023.

جنوب أفريقيا

كانت اللوائح التنظيمية محرِّكا رئيسيا لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في جنوب أفريقيا، ومن الأمثلة على ذلك اللائحة رقم 28 من قانون صناديق المعاشات التقاعدية، التي تنص على طرح رأس المال في الأسواق ذات العوائد المناسبة المعدَّلة حسب المخاطر، بما يتماشى مع نوعية أعضاء الصندوق واحتياجاته من السيولة والتزاماته المالية.[9]

ونشرت الخزانة الوطنية لجنوب أفريقيا مشروعَ تصنيفٍ مفصَّلٍ في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2021، يقدم معايير فنية وقانونية تحكم الأصول والأنشطة والمشاريع التي يمكن تصنيفها على أنها تتماشى مع المعايير في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة.[10]

---

(7) Central Bank of Nigeria, "Circular on the implementation of sustainable banking principles by banks, discount houses and development finance institutions in Nigeria", July 2012, available at www.cbn.gov.ng/out/2012/ccd/circular-nsbp.pdf.

(8) Philippines Securities and Exchange Commission, "Sustainability reporting guidelines for publicly-listed companies" (Manila, 2019).

(9) SA Financial Regulation Journal, "At a glance: ESG and investing in South Africa", 25 May 2021.

(10) South Africa and International Finance Corporation, *South African Green Finance Taxonomy*, first edition (2022).

وهناك العديد من التطورات التنظيمية الحديثة والقادمة المؤثرة في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في جنوب أفريقيا، كما هو موضح في تقرير متابعة القانون المتعلق بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة لعام 2022، الصادر عن مكتب 'هربرت سميث فريهيلز للاستشارات القانونية'، والذي يقدم تقارير موجزة عن أبرز المستجدات التنظيمية في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة في عام 2021 وتلك التي كانت متوقعة في عام 2022.[11]

وفي جنوب أفريقيا، حققت مدوَّنة الحوكمة المؤسسية المعروفة باسم 'مدونة كينغ الرابعة' سابقةً بإسناد مسؤولية مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة صراحةً إلى مجلس الإدارة. ومن خلال معالجة قضايا محددة مثل أزمة المناخ، أصبحت هناك مجموعة متزايدة من الوثائق التوجيهية تتجاوز مجرد التفصيل في ممارسات الإبلاغ الجيدة. والجدير بالذكر أن ورقة 'كينغ' التوجيهية الرابعة بشأن مسؤوليات الهيئات الإدارية في التعامل مع تغير المناخ تقدِّم لمجالس الإدارة سلسلةً من المبادئ القابلة للتنفيذ لمواجهة تغير المناخ بفعالية.[12],[13]

وتعتمد بورصة جوهانسبرغ في توجيهاتها المتعلقة بالإفصاحات في مجال المناخ والاستدامة نهجا مزدوجا بشأن المسائل الجوهرية، حيث توصِي بالكشف عن جميع القضايا البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة التي تؤثر على النتائج التشغيلية والمالية، فضلا عن الآثار المترتبة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وذلك في تقرير منفصل عن الاستدامة.[14]

فييت نام

وضعت فييت نام سياسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة تشمل حماية البيئة والرعاية الاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ومن أهم المبادرات التي نفذتها فييت نام أنها سنّت قانونا بشأن حماية البيئة وخطة لتطوير الكهرباء تنطوي على التخلص التدريجي من الفحم. وكما هو منصوص عليه في 'مدونة أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية'، فإن مجالس الإدارة مسؤولة عن مراقبة السياسات والممارسات في المجال البيئي والاجتماعي والحوكمة، وضمان الإفصاح عنها وإدراج الجوانب البيئية والاجتماعية في أنشطة رواد الأعمال. وتُقدم هيئة الأوراق المالية الحكومية إرشادات عن مؤشرات الأداء المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية ومعلومات الاستدامة.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى إرشادات وسياسات أكثر وضوحا، حيث تواجه العديد من الشركات تحديات بسبب غياب لوائح شفافة.[15]

الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في تونس

يمكن تلخيص أهداف الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2018 في تونس على النحو التالي: (أ) تحسين جاذبية البلد وتيسير الوصول إلى رأس المال الأجنبي؛ (ب) المساهمة في تنمية الأقاليم ومنع

(11) Herbert Smith Freehills, "ESG tracker (SADC edition)", February 2022.

(12) Institute of Directors South Africa, *King IV Report on Corporate Governance for South Africa 2016* (Sandown, South Africa, 2016).

(13) Institute of Directors South Africa, "Responsibilities of governing bodies in responding to climate change", King IV Guidance Paper, July 2021 (Sandown, South Africa, 2021).

(14) Johannesburg Stock Exchange, "Leading the way for a better tomorrow: JSE sustainability disclosure guidance" (Johannesburg, 2022); and Johannesburg Stock Exchange, "Leading the way for a better tomorrow: JSE climate disclosure guidance" (Johannesburg, 2022).

(15) PricewaterhouseCoopers and Vietnam Institute of Directors, "From ambition to impact: Vietnam ESG readiness report 2022", 2022.

الفساد؛ (د) المساهمة في إيجاد فرص العمل وتحسين ظروف العمل؛ (هـ) إدارة النفايات والحفاظ على المياه.

وتتضمن الاستراتيجية سبعة محاور استراتيجية لتنفيذها:

- إرساء حوكمة مؤسسية لتأطير المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ترسيخ المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المؤسسات.
- تعزيز التدريب وتطوير البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلاسل القيمة.
- تحسين التعاون الدولي بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تشجيع التواصل والتوعية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- وضع آلية لرصد وتقييم استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتقترح الاستراتيجيةُ الإجراءاتِ التاليةَ كسبل لترسيخ المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المؤسسات:

- توعية المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تشجيع المؤسسات على اعتماد ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تزويدها بالأدوات والموارد اللازمة لمساعدتها على تنفيذ المبادرات ذات الصلة.
- تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات على اعتماد ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مثل المزايا الضريبية أو المنح.
- تعزيز قدرات المؤسسات في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال توفير التدريب والمشورة.
- تشجيع المؤسسات على دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في استراتيجيتها الشاملة وفي حوكمتها المؤسسية.
- إنشاء آليات للرصد والتقييم لقياس تأثير مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.